الدفاع الوطني اللبناني

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

مجلة
الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE NATIONAL DEFENCE

العدد السابع ـ كانون الثاني ١٩٩٤

مبدأ الارض مقابل السلام... والقرار ٤٢٥

لبنان يفاوض انطلاقاً من قرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ والقاضي بانسحاب القوات الاسرائيلية من الجنوب والبقاع الغربي بدون قيد أو شرط. والمفاوض الاسرائيلي لا يعترف بهذا القرار. وأميركا لا تأتي على ذكره. وأوري لوبراني، رئيس الوفد الاسرائيلي في المفاوضات اللبنانية ـ الاسرائيلية، يدعو لبنان إلى «الواقعية»، والتخلي عن قراره لأن مفاوضات السلام في الشرق الأوسط قامت في مدريد على مبدأ مقايضة السلام بالأرض، أي أن إسرائيل لا تنوي الانسحاب من لبنان قبل توقيع اتفاقية سلام وتطبيع علاقاتها الاقتصادية والثقافية معه، وذلك اسوة بباقي الدول العربية التي احتلت أراضيها: فلسطين، الأردن، سوريا ومصر.

الطرح الاسرائيلي وإن بدا في ظاهره بريئاً ولا يتعارض مع المبادرة التي يجري التفاوض على أساسها، إلاّ أنه في ما يتعلق بلبنان، بصورة خاصة، يُعتبر سابقة ستكون لها انعكاسات خطيرة في مسار العلاقات الدولية. فلبنان لم يخسر أراضيه في الجنوب والبقاع الغربي نتيجة حرب أو نزاع مسلح كما هي الحال مع باقي الدول العربية، بل كان ذلك نتيجة احتلال بالقوة من جانب واحد. وهذا ما يجعلنا نؤكد اليوم أن الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٧٨، لم يكن بسبب ما زعمته إسرائيل آنذاك من عمليات عسكرية وأخطار تهدّد أمنها وسكان المنطقة الشمالية، بقدر ما كان جزءاً أساسياً من ستراتيجية إسرائيلية بعيدة المدى قائمة على احتلال أراضي الغير بالقوة من أجل مقايضتها مستقبلاً بمطالبها الحيوية السياسية والديبلوماسية والاقتصادية والثقافية. نقول إن الطرح الاسرائيلي خطير في ما خصَّ لبنان، لأنه ما الذي يمنع اليوم أو غداً أية دولة في العالم تتوتر علاقاتها مع إحدى جاراتها من غزو أراضيها لفرض شروطها وإجبارها على إقامة علاقات ديبلوماسية أو تجارية أو أية أمور أخرى؟ ثمَّ ما الذي يمنع من تطوير هذا المبدأ مستقبلاً ليصبح مبدأ الأرض مقابل أي شيء؟ ألم يكن غزو العراق للكويت، في أساسه، من أجل ابتزازها في نفطها وخيراتها؟

لبنان مع السلام لأنه رابح كبير من نتائجه، مثلما كان خاسراً كبيراً في الحرب. ولكن أن تجري مقايضة الجنوب والبقاع الغربي بمصالح حيوية لاسرائيل في لبنان.. هذه هي الخطورة.

العقيد الركن علي حرب
مدير التوجيه

رئيس التحرير
غسان شديد

عنوان المجلة: قيادة الجيش اللبناني ـ مديرية التوجيه ـ اليرزة ـ لبنان ـ
تلفون: ٤٢٨٨٠٠ ـ ٤٢٠٤٠٠ ـ ٤٥٢٤٠٠ ـ (٠١) **السعر**: ٢٠٠٠ ليرة لبنانية ـ
الاشتراك السنوي: في لبنان: للافراد ٣٥,٠٠٠ ليرة لبنانية ـ للمؤسسات ٧٥,٠٠٠ ليرة لبنانية في الخارج: ١٥٠ دولاراً أميركياً بما فيه رسوم البريد.
● **الاعلانات والاشتراكات**: مجلة «الدفاع الوطني اللبناني».
● **التوزيع**: الشركة اللبنانية لتوزيع الصحف والمطبوعات ش.م.ل.

أوروبا الموحدة والتوازن العالمي

العميد الركن أديب سعد(*)

في ظل النظام العالمي الجديد، وفي الوقت الذي أمسكت الولايات المتحدة الأميركية بمقومات العالم الأمنية والسياسية والاقتصادية، تتوق شعوب ودول إلى قيام قطب جديد يملأ الفراغ الذي تركه تفكك الاتحاد السوفياتي، ويحقق التوازن في عالم يصبح برأسين بدلاً من العالم الأحادي القطب القائم حالياً. ويجمع الخبراء والمراقبون الجيوستراتيجيون على أن القطب المهيأ للعب هذا الدور قد يكون أوروبا الموحدة أو الصين أو اليابان.

وأكثر ما يلفت النظر وتركز الدراسات عليه داخل القارة القديمة، دول المجموعة الأوروبية الاثنتا عشر التي تقوم حالياً بنشاط ملموس قد يجعل انضمام دول أوروبية أخرى إليها، في المستقبل القريب، أمراً حتمياً.

بالإضافة إلى إمكانات هذه الدول الاثنتي عشر، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، يلاحظ تصميمها على تحقيق الوحدة التامة لتلعب على المسرح الدولي الدور الذي تستحق. وهذا التصميم ليس بالجديد كونه ظهر إلى الوجود مباشرة بعد الحرب العالمية الأخيرة. فبعد عشرة قرون من النزاعات والحروب، تنبهت الدول الأوروبية إلى خطورة وضعها وإلى ما يهدد مستقبلها، ووجدت نفسها قد استُبعدت عن مراكز القرار، وان مصير الدول بل مصير العالم لم يعد يتقرر كما كان سابقاً في باريس ولندن ولكن خارج القارة الأوروبية. واستجابت الدول هذه لتوصيات وإرشادات حكمائها ومفكريها أمثال جان مونيه، وروبرت شومان، والسيد دي غسباري، وكونارد اديناور، وغيرهم ممن نادوا بنبذ الخلافات والعمل معاً لبناء أوروبا موحدة. وإذا بهذه الدول تضمد جراحاتها وتلملم أشلاءها وتنسى أحقادها

(*) عميد متقاعد. قائد المدرسة الحربية سابقاً.

وترص صفوفها ضمن عدة تنظيمات[١] كان من أهمها المجموعة الأوروبية التي تنطلق من مبدأ يقضي «بوضع حد نهائي لأية حرب يمكن أن تندلع بين أعضائها».

حالياً تختلف الصورة الأوروبية اختلافاً تاماً عمّا كانت عليه عند نشأة السوق الأوروبية العام ١٩٥٧، أو ابان الحرب الباردة، وحتى في ظل التوازن العالمي الذي كان الاتحاد السوفياتي يؤمنه مع الولايات المتحدة الأميركية. والجديد الأهم في هذه القارة هي التغيرات الجيوبوليتيكية التي تعرضت لها منذ العام ١٩٨٩ من جراء حل حلف وارسو واتحاد الالمانيتين وتفكك الاتحاد السوفياتي وظهور النعرات القومية التي أدّت إلى حرب أهلية قسمت يوغوسلافيا إلى عدة دويلات. هذه التقلبات دفعت دول المجموعة الأوروبية إلى مزيد من التعاون في المجالات كافة. وكانت تقلبات ما قبل ١٩٨٩ وما رافقها من ضغوطات وعراقيل، قد أثّرت سلبياً على إتمام الوحدة التي عرفت فترات جمود كان أهمها ما سُمّي بمرحلة العقد المظلم بين عامي ١٩٧٣ و١٩٨٤، كما أن عدة مشاريع لم تنفذ بمواعيدها المحددة إذ اعتراها البطء والمماطلة. ومع تقدمها البطيء، حافظت السوق على استمراريتها. ويبدو حالياً أنها تتحفز لتحقيق قفزة نوعية على طريق مشروعها الإندماجي. فهل ستتمكن هذه الدول، بما لديها من إمكانات وقدرات وما ترتكز عليه من قيم وتصميم، من المضي قدماً لتجاوز العقبات والضغوطات الخارجية والداخلية، فتنفذ مشروعها الاندماجي، وتلعب بالتالي دوراً هاماً في التوازن العالمي؟

ان ما يتوخاه هذا البحث هو محاولة الإجابة على هذا التساؤل وذلك من خلال تحليل دقيق لمختلف إمكانات المجموعة، ومقارنة هذه القدرات بالعقبات التي يصطدم بها المشروع الاندماجي والتي يمكن استخلاصها من خلال استعراض العلاقات التي تربط دول المجموعة بين بعضها البعض والعلاقات التي تربطها بالدول الأخرى.

أولاً: إمكانات المجموعة الأوروبية.

قبل الدخول في صميم امكانات هذه المجموعة، لا بد من التعرّف إلى هويتها من خلال لمحة تاريخية تظهر كيف نشأت وكيف تطورت.

١ ـ لمحة تاريخية:

انبثقت المجموعة الأوروبية عن اتفاقية روما التي وقعتها في ٢٥ آذار ١٩٥٧ حكومات ست دول هي: فرنسا، ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، واللوكسمبورغ.

---

(١) المنظمات الأوروبية:
- المجموعة الأوروبية للفحم والصلب (CECA)
- المجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE)
- المجموعة الأوروبية للطاقة الذرية (CEEA)
- التجمع الأوروبي للتبادل الحر (AELE)
- اتحاد أوروبا الغربية (UEO)
- حلف شمالي الأطلسي الذي يضم أيضاً دولاً من خارج أوروبا، كالولايات المتحدة الأميركية وكندا (OTAN).

وانضم إليها في العام ١٩٧٣، كل من بريطانيا والدانمارك وإيرلندا، وفي العام ١٩٨٠ اليونان، وفي العام ١٩٨٦ اسبانيا والبرتغال. وتسعى هذه الدول من خلال هذا التنظيم إلى خلق نوع من التكامل في ما بينها، ومن ثم الاندماج في قطاعات الزراعة والصناعة والاقتصاد والنقد والمواصلات والشؤون الاجتماعية والثقافية. وما حققته حتى الآن في هذه المجالات، أعطاها كمجموعة صفة «تخطي القومية» (supranationale)، فأقامت بمعزل عن الدول الأعضاء، العلاقات الديبلوماسية، والتمثيل بصفة مراقب لدى الأمم المتحدة، والاشتراك بالاجتماعات الدولية وتوقيع الاتفاقيات.

وللقيام بنشاطاتها المختلفة، عهدت بإدارتها إلى مؤسسات داخلية مشتركة تتمثل فيها السلطات كافة الموجودة لدى مطلق دولة. ومع استعدادات المجموعة للتوسع، فإن الدول الأعضاء فيها مقتنعة بإعادة النظر بقواعد إدارتها وتطويرها خلال العام ١٩٩٦(٢).

٢ ـ موقعها الجغرافي:

تحتل أوروبا موقعاً برياً بالغ الأهمية، مع واجهة بحرية تمتد من شمالي الاطلسي حتى شرقي المتوسط. وتحظى دول المجموعة بالقسم الأهم من هذا الشاطىء. وحسب علم الجيوبوليتك فإن هذا الموقع يضمن للمجموعة الأوروبية، وبالتالي القارة التي تنتمي إليها، ان تكون قوّة برية وبحرية معاً. وهي تشكل، مع أفريقيا وآسيا، ما أطلق عليه «هالفورد ماكندر»(٣) اسم جزيرة العالم وفق نظريته الشهيرة:

«من يسيطر على أوروبا يسيطر على قلب العالم»

«ومن يسيطر على قلب العالم يسيطر على جزيرة العالم»

«ومن يسيطر على جزيرة العالم يسيطر على العالم»

ان هذه النظرية تغني عن كثير من الشرح حول أهمية هذا الموقع الجغرافي. أضف إلى ذلك أن حدود القارة الجنوبية بنظر ماكندر تصل إلى الصحراء الكبرى ولا تتوقف عند المتوسط. فالصحراء هي التي تفصل سكان أفريقيا السوداء عن سكان أوروبا.

---

(٢) Selon les publications officielles -La Communauté Européenne 1992 et au delà N° de catalogue CC-60-91-385-FR-CP.25

أهم هذه المؤسسات:
- برلمان منتخب بالطريقة الديموقراطية، مركزه مدينة (ستراسبورغ) في فرنسا.
- مجلس تتمثل به الدول على مستوى الوزراء وأحياناً رؤساء الدول وهو العضو المقرر.
- لجنة للمحافظة على الاتفاقيات.
- محكمة عدل لإظهار الحقوق.
- ديوان محاسبة لمراقبة المصاريف.
- عدد من الأعضاء الاستشاريين لإظهار المصالح الاقتصادية الاجتماعية والاقليمية.

(٣) عالم جيوبوليتيك بريطاني (١٨٦١ ـ ١٩٤٧).

٣ ـ السكان:

يبلغ عدد سكان دول المجموعة الأوروبية الاثنتي عشر نحو ٣٥٠ مليون نسمة. وهذا العدد يفوق عدد سكان الولايات المتحدة الأميركية وعدد سكان الاتحاد السوفياتي سابقاً. ويتميز شعب هذه الدول بديناميكيته، وتقدمه التكنولوجي والصناعي والسياسي، وإشعاعه الثقافي وبمنطقه الديكارتي العقلاني[٤] وعلاقاته الخارجية المميزة بخاصة مع دول العالم الثالث حيث يطغو عليها الطابع الإنساني. ويتمسك الأوروبي بطبعه بالمبادىء الإنسانية وحرية المؤسسات. وهذه المزايا تخول الشعب الأوروبي، في حال وحّد كلمته، ان يلعب دوراً هاماً على المستوى العالمي.

٤ ـ الوضع الاقتصادي والمالي:

يبقى الاندماج الاقتصادي الهدف الأهم لصائغي اتفاقية روما العام ١٩٥٧. من هنا أطلق على المجموعة الأوروبية تلك تسميات تدل على هذا القطاع. فهي، قبل كل شيء، السوق الأوروبية أو المجموعة الاقتصادية الأوروبية. ومنذ ابرام الاتفاقية، والدول الأعضاء تسعى إلى تحقيق هذه الغاية الوحدوية بخلق نوع من التكامل والاندماج في القطاعات الاقتصادية كافة. وهي ان نجحت حيناً وتعثرت أحياناً، فقد توصلت إلى فرض ذاتها واقعاً حياً ظهر جلياً في ما حققته من انجازات على الصعيد العالمي وبخاصة في محادثات «الغات» (Gatt)[٥] التي سيتناولها هذا البحث مطولاً في علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية. على الصعيد الداخلي، كانت السوق منذ العام ١٩٦٨ قد أقامت في ما بينها اتحاداً جمركياً ووضعت سياسة زراعية مشتركة دقيقة المقومات. ولم يمض على ذلك عشر سنوات، حتى وضع جيسكار داستان وهلموت شميدت أسس الاندماج الاقتصادي بإقامة النظام النقدي الأوروبي (IME)[٦] لفك الارتباط بين العملة الأوروبية والدولار الأميركي، ولإعطاء المجموعة استقلالاً مالياً. وكان من المفترض أن يطبق هذا النظام النقدي وفقاً لقرارات لاحقة مع نهاية العام ١٩٩٢، وأن يرافقه إنشاء مصرف مركزي تكون الغاية منه وضع سياسة نقدية موحدة؛ لكن تحقيق هذه الغاية تعثر فأرجىء بتنفيذها للعام ١٩٩٩ كحدّ أقصى. على الصعيد الخارجي، فإن الصفة المتخطية لحدود القومية (supranationale) التي منحتها ايّاها الدول الأعضاء، خولتها «إقامة علاقات ديبلوماسية مع أكثر من ١٢٠ دولة وتوقيع اتفاقيات معها، كما تمثلت لدى الأمم المتحدة بمركز مراقب، فضلاً عن توقيعها ما يقارب ٣٠ اتفاقية جماعية عامة متعددة الأطراف»[٧].

وإذا كانت القوة الاقتصادية لدولة ما أو لمجموعة دول تقاس **بدخلها القومي**

(٤) نسبة إلى «ديكارت» الفيلسوف والعالم الفرنسي الذي عرف بطريقته الشهيرة في التحليل المنطقي.

(٥) الاتفاق العام حول التعرفة الجمركية والتجارة.

(٦) Institut Monnaitaire Européen.

(٧) عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية ـ تجربة التكامل والوحدة ـ بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ـ سلسلة الثقافة القومية (٥) ١٩٨٦ ص ١٨٠ ـ نقلها الدكتور نازلي معوض أحمد إلى مجلة الفكر الستراتيجي العربي العدد ٣٦ ـ نيسان ١٩٩١ ص ٦٨.

وانتاجها الصناعي وتجارتها الخارجية ومصروفها للطاقة، فلا شك أن المجموعة الأوروبية تشكل، انطلاقاً من هذه المعطيات، قوة قادرة على لعب دورها العالمي. فدخلها يبلغ ٢٢,٥٪ من الدخل العالمي، وهي أكبر سوق صناعي عالمي منفتح على الجميع، كما تحتل المرتبة الاقتصادية الأولى في العالم حسب ما تبينه المنشورات الرسمية التي تصدر عن المجموعة في اللوكسمبورغ. ومن بين هذه المنشورات، الجدولان أدناه اللذان تظهر فيهما نسبة التبادل التجاري العالمي ونسبة التبادل التجاري مع الدول الكبرى[٨].

ونتيجة لجهود السبع سنوات الأخيرة، أصبحت المجموعة مع نهاية العام ١٩٩٢ رسمياً، السوق الوحيدة (Marché Unique) «بدون حدود» حيث الأشخاص ورؤوس الأموال والبضائع والخدمات تنتقل من دولة إلى أخرى وكأنها داخل دولة واحدة.

وقد قطعت المجموعة في قطاع الصناعة شوطاً بعيداً، وهي تركز جهودها حالياً على الأبحاث والتكنولوجيات المتطورة وإعداد وتحسين اليد العاملة. فالسوق الكبيرة هي بحاجة إلى رأسمال بشري كبير يساعدها على منافسة الآخرين. وهي تسعى من خلال دورها التجاري العالمي، إلى أن تظهر كالشريك المخلص للدول كافة، هذا الشريك الذي يود أن يبني نظاماً اقتصادياً أكثر عدالة وأكثر فعالية.

هذه هي مواقع القوة لدى المجموعة الأوروبية. ويبقى أن هناك نقطتي ضعف لا بد من ذكرهما وهما ندرة مصادر الطاقة كالبترول والغاز الطبيعي مثلاً، وتفاقم البطالة حيث تبلغ نسبة العاطلين عن العمل ٨,٤٪. ومع ذلك، فإن مستوى معيشة الشعب الأوروبي لا يتسنّى لغيره من الشعوب.

	واردات	صادرات
المجموعة الأوروبية	١٦,٢٪	١٥ ٪
الولايات المتحدة	١٥,٦٪	١٢ ٪
اليابان	٧ ٪	٩,١٪
الاتحاد السوفياتي	٣,٨ ٪	٣,٦٪
كندا	٣,٨ ٪	٣,٨٪

يبين الجدول أعلاه نسبة التبادل التجاري العالمي للعام ١٩٨٩. أما التبادل الداخلي بين الدول الأعضاء فغير ملحوظ في هذا الجدول.

(٨) Europe partenaire Mondiale -Office des publications officielles des communautés Européennes- N° de catalogue CC-60-91-781-FR-CP.12-14.

	واردات	صادرات
التجمع الأوروبي للتبادل الحر	٪٢٢,٨	٪٢٥,٩
الولايات المتحدة	٪١٨,٧	٪١٨,٨
اليابان	٪١٠,٣	٪ ٥
أميركا اللاتينية	٪ ٥,٨	٪ ٣,٦
دول أفريقيا الكريبي والهادي (ACP)	٪ ٤,٤	٪ ٣,٤
الاتحاد السوفياتي	٪ ٣,٤	٪ ٢,٩

يبين الجدول أعلاه ما تصدره المجموعة إلى الدول التجارية الكبرى وما تستورده منها (العام ١٩٨٩).

٥ ـ الوضع السياسي:

منحت اتفاقية روما المجموعة منذ تأسيسها صلاحيات اقتصادية واسعة، في حين لم تمنحها سوى صلاحيات سياسية جد محدودة. يبقى أن قوة اقتصادية بهذه الضخامة يجب أن ترعاها قوة سياسية من المستوى ذاته للمحافظة على ديمومتها وتوسعها. فما نفع أوروبا إذا لم تتعد كونها سوقاً تجارية لها عملة موحدة. ومع إطلالة العام ١٩٨٧، ظهر للمرة الأولى تنظيم بوشر بموجبه وضع التعاون السياسي الأوروبي حيّز التنفيذ. وهذا ما أُطلق عليه اسم «العمل الأوروبي الموحد» (AUE) الذي ينسق السياسات الخارجية للمجموعة. وتوحيد السياسة الخارجية يحبذه أكثر من نصف المجموعة ٥٥٪، في حين لا

وهو يظهر أيضاً أن الدانمارك هي الدولة الوحيدة التي صوتت ضد هذا المشروع.

الدول	ايطاليا	اليونان	بلجيكا	هولندا	المانيا	فرنسا	اللوكسمبورغ	اسبانيا	البرتغال	ايرلندا	بريطانيا	الدنمارك
مع التوحيد	٧٠	٦١	٦٠	٦٠	٥٥	٥٥	٥٥	٥٤	٤٨	٤٦	٤١	٤٠
ضد التوحيد	١٠	١٥	١٦	٢٧	٢٤	٢٢	٢٣	١٧	١٩	٢١	٣٨	٤٨

يرضى به ٢٣٪ فقط حسب استفتاء للرأي أجرته أوروبارومتر (Eurobaromètre) في خريف ١٩٩١[٩].

حتى الآن، لا يمكن القول بوجود سياسة أوروبية واحدة، إذ لا يزال لكل دولة سياستها. وبالرغم من تقدم المجموعة على الصعيد الاقتصادي وعقدها عدة مؤتمرات، فليس بقدرتها أن تفرض رأيها السياسي على أي من أعضائها في القرارات الهامة. وعند حصول نزاع أو وقوع كارثة ما، تستنكر أو تقرر منح مساعدات، لكن صوتها غير مسموع ولا يمكنها التدخل عسكرياً لأنها لا تملك الوسائل اللازمة لتتدخل بمعزلٍ عن الدول منفردة. وهكذا، يبقى عمل البرلمان الأوروبي دون هدفه، لأن مجرد وجوده يعني الرغبة في الوصول إلى وحدة سياسية. وقد يعود هذا التقصير إلى عدم وجود حكومة مركزية برأس واحد.

وبالرغم من تمتع بعض دول المجموعة كبريطانيا وفرنسا بحق النقض داخل مجلس الأمن، فقد ظهر مؤخراً عجز المجموعة السياسي عن معالجة أحداث يوغوسلافيا وحرب الخليج والصومال وفي مباحثات السلام العربية ـ الإسرائيلية حيث عقد مؤتمر السلام على أرض أوروبية، في مدريد، في حين تولّى رعاية المحادثات الولايات المتحدة الأميركية وروسيا، ولم يترك أي دور هام للمجموعة الأوروبية. وكان سبق لهذه الدول أن فشلت في مواجهة الحظر النفطي سنة ١٩٧٣، اثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية، لعدم تبنيها سياسة موحدة إذ عملت كل دولة بما يناسب مصلحتها الأمر الذي أدّى إلى تراجع المجموعة اقتصادياً وبروز تفوق التكنولوجيا الأميركية واليابانية.

وللخروج من هذا الوضع السياسي، وقع وزراء خارجية الدول الاثنتي عشر معاهدة في مدينة «ماستريشت» الهولندية، في ٧ شباط ١٩٩٢، تقضي في خطوطها العريضة، بأن يباشر في تنفيذها اعتباراً من الأول من تشرين الثاني ١٩٩٣، فتحل بموجبها الوحدة الأوروبية محل المجموعة الأوروبية وتصبح بالتالي قوة عالمية تضاهي قوة الولايات المتحدة الأميركية. كما وتحمل هذه المعاهدة، في تفاصيلها، وعوداً للدول الأعضاء بالغة الأهمية[١٠].

---

(٩) Union Européenne - Office des publications officielles des communautés Européennes N° de catalogue CC 74-92-265-FR-C P.32.

(١٠) من بين ما تحمله معاهدة ماستريشت للدول الأعضاء:
- ضرورة مواصلة العمل للتوصل إلى اتحاد وثيق بين الشعوب.
- منح الوحدة الأوروبية صلاحيات تجارية موسعة.
- العمل على تحقيق دفاع مشترك.
- إضافة المواطنية الأوروبية إلى المواطنيات المحلية.
- إنشاء مصرف مركزي أوروبي يبدأ العمل به العام ١٩٩٩ كحد أقصى، على أن تكون وحدة العملة المشتركة الـ«ايكو» Ecu الذي كان سعره يساوي ١.١٢ دولار خلال آب ١٩٩٣.
- تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة تدعم صوت الوحدة الأوروبية على الساحة الدولية.
- إعطاء البرلمان الأوروبي المؤلف من ٥١٨ عضواً صلاحيات أقوى من التي يتمتع بها.
أما الاندماج التام لدول السوق فيجب انتظار المؤتمر الذي سيقام في العام ١٩٩٦ ليبت بأمره. هذه المعلومات =

ويعتبر جون مايجور، رئيس وزراء بريطانيا، أن معاهدة ماستريشت قد ماتت، في حين يأمل المتفائلون، ومن بينهم فرنسا وألمانيا، أن تضاعف نشاطها. أما ريمون بار، رئيس وزراء فرنسا سابقاً، فإنه يطالب برئيس لأوروبا على رأس سلطة سياسية تنفيذية. يبقى أن أدرى الناس بوضع هذه المؤسسة هو جاك دولور، رئيس اللجنة الأوروبية، الذي توجّه ليلة الاحتفال بذكرى بدء العمل بمعاهدة ماستريشت إلى رؤساء الدول الاثني عشر المجتمعين في بروكسيل بالكلام غير المشجع التالي: «إذا استمرت الحال كما هي عليه، فسأنهي ولايتي مع نهاية العام ١٩٩٤ بقليل من الأسف»(١١).

ان التقلبات والتغيرات الجارية في أوروبا الشرقية، يجب أن تنبه المجموعة الأوروبية، من جهة، إلى المسؤوليات الجديدة التي تنتظرها، و، من جهة ثانية، إلى الافادة من هذا الظرف فتكون بوضع يشجع شركاءها التقليديين للانضمام إليها.

يبقى أنه أصبح من الواضح أنه على أوروبا، لشق طريقها إلى المسرح العالمي، أن تعمد إلى اتحاد سياسي يكون موازياً للاتحاد الاقتصادي، فتحصل على الأهمية السياسية التي تناسب ثقلها الاقتصادي، وإلا يخشى أن تصبح عملاقاً اقتصادياً وتبقى قزماً سياسياً لا نفع منه في هذا المجال.

٦ ـ الوضع العسكري:

منذ العام ١٩٤٥، راودت فكرة إنشاء جيش أوروبي موحد الدول المؤسِّسة للسوق، أي ثلاث سنوات قبل عقد اتفاقية روما. وبعدما فشلت الفكرة بسبب عدم موافقة الجمعية الوطنية الفرنسية عليها، قرر المؤسسون التوجه نحو القطاع الاقتصادي وإنشاء السوق الأوروبية. والآن، وقد أصبحت القدرات الاقتصادية لهذه المجموعة في المرتبة العالمية الأولى، صار لا بدَّ من تعزيزها بقوة عسكرية تكتمل معها معايير استقلاليتها وإن كان دونها عدة عقبات. فحتى اليوم، لا وجود للجيش الأوروبي الموحد، إذ يتولى الدفاع عن هذه الدول حلف شمالي الأطلسي. وخارج هذا الحلف، تملك كل دولة جيشها وأسلحتها وذخائرها. والتنوع بالعتاد هذا يضع أمام العمليات العسكرية المشتركة عقبات جدية. وتفتخر كل من هذه الدول بتاريخها العسكري، وصناعتها للأسلحة المتطورة، وللمستوى التكنولوجي لديها وامتلاك اثنتين منها للسلاح النووي. وهذا السلاح الأخير، يبقى دون القوة العسكرية المطلوبة لتأمين توازن بين شطري القارة الغربي والشرقي، ذلك لأن حلف وارسو وإن تفكك، فترسانته من الأسلحة الكلاسيكية وأسلحة الدمار الشامل لا تزال بحوزة الدول التي كان يتألف منها. لهذا السبب، يُجمع الخبراء العسكريون والستراتيجيون على أنه ليس بالإمكان حالياً، كما لم يكن سابقاً، إحلال القوتين النوويتين

= مستقاة من المنشورات الرسمية التي تصدرها المجموعة الأوروبية في اللوكسمبورغ وبخاصة من المنشورة
Du Marché Unique à L'Union Européenne
catalogue CC 74- 92- 289 FR-C P.13
Le Monde 29/10/1993. P.1. (١١)

الأوروبيتين محل الرادع الأطلسي لعدم كفايتهما. فكل ما بإمكان هاتين القوتين اكمال القوة النووية الأميركية ولكن بدون أن يحلا محلها في مطلق الأحوال.

يبقى أن تمرس الجيوش الأوروبية بالعمل داخل قوات الحلف الأطلسي، قد أكسب هذه الجيوش خبرة في التعاون والتنسيق، مما يسهل معه في المستقبل، وبعد أن تقرر المجموعة إنشاء جيش أوروبي موحّد وبعد أن يسمح لها بذلك، أن يكون هذا الجيش على أهبة الاستعداد بدون أن يستغرق جهوزه وقتاً طويلاً.

لقد ظهرت مؤخراً بوادر تبشر بإنشاء هذا الجيش. فمن ضمن مقررات ماستريشت، وُضعت حيِّز التنفيذ سياسة خارجية موحدة وأمن مشترك[١٢] (P.E.S.C).

ومن جهة دول حلف شمالي الأطلسي، فقد وضعت على جدول الأعمال الذي بحثته في العاشر من كانون الثاني ١٩٩٤ في بروكسيل قضية الاعتراف بدفاع أوروبي الهوية، وحق الأوروبيين أن يستعملوا، بدون شرط وضمن إطار الاتحاد الأوروبي الغربي (U.E.O)، الوسائل التي وضعوها بتصرف الحلف[١٣].

ثانياً: علاقات المجموعة الأوروبية.

نصت المادة ١١٠ من معاهدة روما أنه من بين الأهداف الأساسية للمجموعة: «المساهمة، وفقاً للمصلحة المشتركة، في إنماء الاقتصاد العالمي عن طريق الإلغاء التدريجي لقيود التبادل الدولي، وإزالة الحواجز الجمركية». وانطلاقاً من هذا المبدأ، نشطت المجموعة في إقامة العلاقات مع الخارج وبين الدول الأعضاء وترسيخها.

١ ـ العلاقات الأوروبية الأميركية:

العلاقات السياسية

ترعى المصالح المشتركة الأوروبية ـ الأميركية، علاقات حميمة ووثيقة. ولكن أن تكون قوتان عظيمتان في الوقت نفسه شريكتين ومتنافستين، فإن تعرض علاقاتهما للخلافات يصبح أحياناً أمراً طبيعياً. فبعد أن رحبت الولايات المتحدة بإنشاء السوق الأوروبية وتقدمها نحو الاندماج، حبذ الأميركيون هذه العملية وصرحوا بأن مصالحهم تبقى مع الشعب الأوروبي وليس مع العالم الثالث والشعب الأفريقي والآسيوي. ولكن يسود هذه العلاقات حالياً نوع من البلبلة والتحفظ يعود، من جهة، إلى عدم تقبل الأوروبيين هيمنة الولايات المتحدة الأميركية الاقتصادية والعسكرية عليهم، و، من جهة ثانية، إلى اعتقاد الأميركيين بأن الأوروبيين لا يحفظون جميلهم لما قدموه ويقدموه من

---

(١٢) منشورات رسمية

(١٣) FONTAINE Pascal- Dix Leçons sur l'Europe P.P 6 - 7
BOLLAERT Baudouin - Le Figaro, 3 décembre 1993.

العون للدفاع عسكرياً عنهم، متناسين أنه من مصلحة واشنطن أن يكون خط دفاعها الأول على جبهة الأطلسي الشرقية. كما يؤخذ على الأوروبيين أنه عندما يكون لهم مصلحة أمنية فإن موقفهم تجاه واشنطن يتسم بالمرونة، والعكس صحيح، فعند بروز اعتبارات اقتصادية فإن الموقف الأوروبي يغلب عليه طابع التشدّد والرفض. ويدعي الأوروبيون أن العلاقات الأميركية بهم يعتريها الفتور والانعزال بسبب البعد وفصل المحيط الهادىء للقارتين، فيرد الأميركيون أنه لا داعي لهذا الحذر لأنهم درجوا، كلما دعت الحاجة، على كسر طوق العزلة، كما فعلوا خلال الحربين العالميتين، وبعد ١٩٤٥، لما جاؤوا لنجدة اخوانهم ولتعزيز الثقة لديهم.

يبقى بنظر الأميركيين أن لأوروبا دعوة اقليمية، في حين أن لاميركا مسؤولية عالمية. كما يرى كيسنجر، وزير خارجية أميركا سابقاً، أن أوروبا بحاجة إلى من يحميها، وهذا ما يقلّل من شأنها: «لا يمكن لأمة أن تبقى كبيرة وتعهد بأمنها إلى الآخرين»[١٤].

العلاقات العسكرية

أكثر ما تظهر هذه العلاقات من خلال حلف شمالي الأطلسي المنبثق عن مؤتمر واشنطن في شهر نيسان ١٩٤٩، والرامي إلى إنشاء تحالف عسكري كلاسيكي تتساوى فيه الدول المشتركة بدون أي بند ينتقص من سيادتها. هذا الحلف الذي يضمّ ١٦ دولة، يهدف إلى: «المحافظة على قوة عسكرية وعلى تضامن سياسي بغية منع أي اعتداء أو أي نوع من الضغوطات»[١٥].

وتماشياً مع السياسة الأميركية القائلة بأن مسؤوليتها هي عالمية، فإن قوى من هذا الحلف قد اشتركت في حرب الخليج كما تشترك قوة منه حالياً في يوغوسلافيا.

ويرى بعض الأوروبيين، أن هذا الحلف انشىء لمواجهة خصم لم يعد موجوداً. فماذا عساه ينفع حالياً سوى للهيمنة السياسية والستراتيجية الأميركية. يبقى أن هذا الحلف، بقدر ما تتحمل الولايات المتحدة من مسؤولية، يحقق لها أرباحاً سياسية واقتصادية وثقافية كونها تبقى أولاً وآخراً صاحبة القرار. أما عدم إلغائه، فيعود إلى كون أسلحة الدمار الشامل لا تزال لدى دول حلف وارسو، كما وان مفاوضات للخفض المتبادل للقوات التقليدية في أوروبا تدور حالياً بين الأطراف المعنيين. وترى واشنطن أن البقاء على هذا الحلف يشكل ضغطاً على الطرف الآخر. ويذهب المسؤولون الأميركيون إلى أبعد من ذلك، بإبداء انفتاح نحو دول حلف وارسو سابقاً، فيصرح الأمين العام للحلف، الجنرال «مانفرد فيركر»: «نحن في الحلف تجاوزنا مفهوم المواجهة وحولناه فكرة للتعاون». كما يطلق وزير الخارجية الأميركي، وارن كريستوفر، برنامجاً أسماه «شركة من أجل السلام»[١٦] ويهدف

---

(١٤) «No nation can remain great if it leaves its own safety to the mercy or the good will of others». KISSINGER adress before Economist Club of Detroit 24/11/1975.

(١٥) Quid 1992 P. 831.

(١٦) (رويتر و.ص.ف) ١٩٩٣/١٢/٣ نقلتها جريدة النهار في ١٩٩٣/١٢/٤.

إلى حث الدول التي تركت حلف وارسو للانضمام إلى الحلف الأطلسي. ومن الأرجح أن يكون أول من يلبي هذا النداء دول المجر، بولونيا، والجمهوريتين التشيكية والسلوفاكية.

ويبدو أن هذا الحلف قد يتجاوز أهداف إنشائه. والمتخوّفون من استمرارية هيمنة الحلف على أوروبا، وبالتالي سيطرة واشنطن، أصبحوا كثراً. وهناك أسرار قد يكون الأميرال سانغيناتي Sanguinetti قد باح ببعضها، وذلك بكشفه عن تعديل لميثاق الحلف فيروي ما يلي: «في ١٣ كانون الأول ١٩٥٦، وبناء على تقرير لجنة من ثلاثة وزراء خارجية لثلاث دول هي: إيطاليا والنروج وكندا، وبعد اطلاع وزراء خارجية الدول الأعضاء في الحلف؛ أدخل تعديلان هامان على الاتفاق بدون أخذ موافقة برلمانات الدول الأعضاء وبدون أن يناقش من قبل العموم. أجري هذا التعديل في ظلّ صمت وسائل الاعلام التي كانت منشغلة بفشل حرب السويس وباحتلال الجيش الأحمر لبودابست. هذا التعديل، يحوّل الحلف إلى مجموعة تتمتع بصلاحيات واسعة سياسية واقتصادية وثقافية وإعلامية، ذات طابع دائم يتخطى سيادة الدول»[١٧].

وحتى تاريخه، لا يمكن للدول الأوروبية أن تستعمل وسائلها العسكرية التي تضعها بتصرف الحلف إلا بشروط. وهذا الموضوع هو على جدول أعمال الحلف لمناقشته في اجتماعه القادم. وينتظر أن يسمح باستعمال القوى بدون شرط، ولكن في إطار اتحاد أوروبا الغربية (U.D.O)[١٨].

إن الهيمنة الأميركية على العلاقات العسكرية؛ لا تحتاج إلى دلائل أخرى. هذه الهيمنة، سمحت لواشنطن أن تجرّ وراءها إلى حرب الخليج وحرب الصومال، جيوشاً أوروبية ما لبثت أن أظهرت بعض التململ بسبب تعديل الأهداف وتصرّف بعض القيادات.

العلاقات الاقتصادية

وهي العلاقات التي تشهد الكثير من التشنج والضغوطات لتحول السوق من شريك إلى منافس وأحياناً إلى خصم للولايات المتحدة الأميركية. وان حبذت واشنطن السوق عند نشأتها، لكنها عادت وأظهرت بعض التحفظ نحوها، كانت ذورته عندما عارضت مد أنابيب النفط لوصل سيبيريا بأوروبا في ك١ عام ١٩٨٢. يومها، كانت دول السوق تهدف من وراء إنشاء هذا الخط إلى تنويع مصادرها في الطاقة تلافياً لأي خطر محتمل كالذي حصل أثر حرب ١٩٧٣. وقد قابلت إدارة ريغان المشروع بفرض قيود صارمة على الشركات الأميركية وفروعها في أوروبا المؤهلة لتنفيذ هذا المشروع من الناحيتين التكنولوجية والفنية. وعدم التعاون هذا، خلق خوفاً لدى بأن الدول الأوروبية من عدم التمكن من إكمال هذا الخط فبقي بدون تنفيذ.

---

(١٧) Amiral SANGUINETTI Antoine - Le monde diplomatique, Juillet 1993.

(١٨) انظر المرجع رقم (١٣) من هذه الدراسة.

وان دلّ تصرف الولايات المتحدة إزاء مد أنابيب البترول على شيء، فهو يدل على أنها تريد الهيمنة الاقتصادية على العالم فتحاول ضرب كل قطب يخشى أن يصبح في المستقبل قوة عظمى فينافسها على الصعيد العالمي.

وتنهج واشنطن سياسة حماية لاقتصادها، بلغت ذروتها في عهد الرئيس ريغان ولم تتغير في عهد الرئيس بوش. ومع متابعتها من قبل الرئيس كلينتون، أصبحت تقليداً يدخله المرشحون للرئاسة في برنامجهم الانتخابي: «ليعلم منافسونا إننا لا نقبل العمليات التجارية غير الشرعية التي تمنع مزارعينا وعمالنا ومؤسساتنا من بيع منتوجاتهم في الخارج وخلق مجالات عمل عندنا»[١٩].

ويبدو أن هذه السياسة كان لها نتائج إيجابية على الاقتصاد الأميركي، إذ وصل معدل البطالة في تشرين الثاني الفائت إلى ٦,٤٪، وهو أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات. وتبع ذلك ارتفاع في نفقات الاستهلاك ومصاريف البناء وتأمين وظائف جديدة لما يقارب المليون شخص، كما ارتفع الدخل القومي (P.N.B) ٢,٨٪[٢٠].

ان أكثر ما وضع الحكومات الأوروبية في وضع حرج وميؤوس تجاه التراجع الاقتصادي والتحركات الاجتماعية والبطالة، هو العناد الذي أبدته واشنطن في البدء في ما يتعلق بمحادثات الـ(غات) (Gatt)[٢١]. تلك المحادثات التي أرست التضامن الأوروبي وشغلت وسائل الاعلام لفترة طويلة.

ان دراسة معمقة لهذا الاتفاق تعطي فكرة واضحة عن علاقات أوروبا بأميركا في القطاع الاقتصادي، كما سبق وأعطت دراسة حلف شمالي الأطلسي صورة عن علاقاتهما العسكرية. وما يطلق عليه تسمية الـ«غات» ليس بالجديد، ذاك أن فكرة تنظيم التجارة العالمية ظهرت في العام ١٩٤٨، إلا أن دراستنا ستتناول سلسلة المفاوضات التي بدأت العام ١٩٨٦ وأدخلت لأول مرة الزراعة والخدمات داخل المناقشات المعروفة بجولة «الاورغواي». أما اتفاق «بليرهاوس» الذي عقد في تشرين الثاني ١٩٩٢ في واشنطن في المبنى الذي يحمل اسمه، فقد أثار تحفظات الدول الأوروبية وأدّى إلى تبادل الاتهامات: ففي نظر الأوروبيين، أن واشنطن تحاول فرض ستراتيجيتها الاقتصادية على العالم كما تفرض ستراتيجيتها العسكرية عليهم، بتركيز المشاريع الكبرى بيدها وتنظيم أسواق النفط وأسس التجارة الخارجية عبر اتفاقية «بليرهاوس». وقد تسببت هذه الاتفاقية في فرنسا بجدل داخلي إذ ألقت الحكومة الحالية اللوم على الحكومة السابقة وعلى المفاوضين الأوروبيين بسبب تقصيرهم وعدم دعمهم لمصالحهم في الاتفاقية المذكورة.

أما أهم نواحي الخلاف بين طرفي النزاع فيتعلق بالزراعة وقطاع الصلب وتحرير النقل الجوي من كل التشريعات المتعلقة بالاقلاع والهبوط في المطارات الأجنبية، إلى جانب

(١٩) برنامج الحزب الديموقراطي ـ نيويورك تايمز ٢٢ تموز ٩٢.
(٢٠) (واشنطن أ.ف.ب) تاريخ ١٩٩٣/١٢/٤، وجريدة الأنوار بتاريخ ٩٣/١٢/٥.
(٢١) الاتفاق العام حول التعرفة الجمركية والتجارة.

إعادة النظر في النقل البحري واتفاقاته... والمنتجات الثقافية كالسمعيات والبصريات والأفلام السينمائية وغيرها. وقد ادعى الأوروبيون، بوجه عام، ان الولايات المتحدة تعمد إلى حماية منتوجاتها بوضع رسوم جمركية كبيرة الأمر الذي يتعارض مع بنود الاتفاقيات الخارجية. بينما ترى الولايات المتحدة أن تخليها عن أهم الحواجز أمام المنافسة الأجنبية يؤدي إلى اغراق المنتوجات الأجنبية لأسواقها فتخفض أسعار سلعها. لذلك فإن إدارة بيل كلينتون والشركات الكبرى تتمسك في المحادثات بضراوة بكثير من القيود لحماية الصناعة الأميركية في مواجهة المنافسة الأجنبية.

ومع عناد كل فريق وتمسكه بموقفه، كان لا بد لتقريب وجهات النظر وحل الخلافات من اجراء مفاوضات دولية تمثلت فيها المجموعة الأوروبية. بالسير لايون بريتان، وواشنطن بممثلها التجاري، ميكي كانتور. واتسمت المحادثات التي شغلت وسائل الاعلام بالتشاؤم تارة وطوراً بالتفاؤل. وفيما تمسكت واشنطن بموقفها القاضي بعدم المساس بمقررات «بلير هاوس»، مقابل وقفة أوروبية موحدة لم تعرفها دول المجموعة من قبل، واجماع على ضرورة التوصل إلى قرار معتدل شامل ومتوازن.

... وبعد أشهر من المشاحنات والتنقلات المكوكية بين القارتين، بدأت المفاوضات بإيجاد أرضية مشتركة لإنجاز الاتفاق العام للتعريفات الجمركية والتجارة (Gatt) بحلول الموعد النهائي المحدد في ١٥ ك١ عام ١٩٩٣.

ورافق مفاوضات الـ«غات»، في المدة الأخيرة، تحرك واشنطن نحو دول شمال أميركا حيث عقد اتفاق التبادل الحر لشمالي أميركا الذي ضمّ إضافة إلى الولايات المتحدة، كندا والمكسيك. كما رافق هذا التحرّك أيضاً تقارب أميركي من دول منطقة (آسيا ـ الباسيفيك) لوضع أسس مجموعة اقتصادية هي الـ(APEC). هذه التحركات، وما رافقها من تصريحات مسؤولين أميركيين كتصريح وزير خارجية أميركا وارن كريستوفر: «**في نظر واشنطن، لم تعد أوروبا قلب العالم**»[٢٢] كان من شأنها أن تؤثر على الأوروبيين لأنها تحمل بطياتها تهديدات بتوجه الرئيس كلينتون نحو آسيا في حال فشلت مفاوضات الـ«غات».

مقابل ذلك، صدر عن الجانب الأوروبي تصريحات إيجابية من عدة أطراف. ففي جنيف، صرح المدير العام للـ«غات» السيد بيتر ساذرلند أنه يرفض «أي فشل للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية»، وان استمرار الخلافات هو «حماقة غير معقولة»، مجدداً دعوته إلى اتفاق شامل بين الدول الاعضاء في الـ«غات» في موعده المقرر[٢٣].

وفي فرنسا، أوصى رئيس الوزراء السابق ريمون بار بهدنة للحرب الكلامية، كما رأى

---

(٢٢) Libération 19 Novembre 1993 P.19

(٢٣) (وكالة رويتر، وص ف آب) ١٩٩٣/١٢/٧، جريدة النهار في ١٩٩٣/١٢/٨.

برينو ديريو (Bruno Durieux)، وهو وزير تجارة سابق، أنه، في حال فشل المحادثات، ستقع بصورة تدريجية أو فجائية حرب اقتصادية عالمية ضارية وتكون فرنسا بصفتها المصدّر العالمي الرابع هي الخاسرة، كما تكون المسؤولة في حال أدى ذلك إلى تفكك الوحدة الأوروبية[٢٤]. هذه التصريحات ان دلت على شيء فهي تدلّ على درجة تخوف الأوروبيين من فشل هذه المفاوضات. واتفاق الـ«غات» لا يعني أميركا وأوروبا فقط، بل ١١٧ دولة تقف من المفاوضات موقف المراقب والمتفرج مع بعض التصريحات من وقت إلى آخر لبعض المندوبين، كممثل الهند وباكستان ومصر، والتي تجمع على وجود خلل كبير في ميزان تبادل المزايا. وتخشى هذه الدول أن تكون الخاسر الوحيد والأكبر في هذه المفاوضات بسبب التنازلات التي قدمتها من دون المعاملة بالمثل في ما خصّ منتوجاتها كالمنسوجات والزراعة وصناعة الجلد والألبسة وغيرها.

وجاءت جولة الأورغواي نصراً للمسؤولين في أوروبا، مع أنها لم تحل النزاعات كلها، كما هلل لها المسؤولون الأميركيون.

ويرى الأوروبيون أن اضطرار أميركا للعدول عن تشبثها بعدم المسّ باتفاق بليرهاوس يعتبر نصراً للمجموعة الأوروبية التي تبقى اقتصادياً المجموعة الأقوى في العالم والتي ليس من الممكن أن تحل محلها لا دول شمال أميركا ولا دول منطقة (آسيا ـ الباسيفيك). فقد امنت المجموعة توازناً اقتصادياً مع الولايات المتحدة وحافظت على مصالحها. يبقى أن هناك دولاً خاسرة في هذه الاتفاقية لم يطالب أحد بحقوقها، مما انعكس سلباً على سياستها الداخلية. ففي نيودلهي طالب نواب المعارضة باستقالة رئيس الوزراء، وفي كوريا الجنوبية استقال رئيس الوزراء بناء لطلب رئيس الجمهورية لأنه فشل في استثناء سوق الأرز في بلده من الاتفاق العالمي الجديد. يبقى أن أرباح العالم من الاتفاق لم تأتِ متوازنة بين الدول كافة[٢٥].

٢ ـ علاقات المجموعة الأوروبية العالمية

ركزنا في بحثنا على علاقات المجموعة بالولايات المتحدة لأن هذه العلاقات هي الأهم ولأن التوازن المطلوب تحقيقه هو مع واشنطن وليس مع غيرها. ولكن للمجموعة علاقات ضخمة مع أقطار العالم كافة دولاً ومؤسسات.

---

(٢٤) Paris Match 10 Novembre 1993 P.89.

(٢٥) في تقديرات رسمية نشرت في جنيف اثر توقيع الاتفاق، ان الدخل الصافي لدول العالم سيزيد نحو ٢٠٠ أو ٣٠٠ مليار دولار موزعة كما يلي:
المجموعة الأوروبية ٦١ مليار
الكتلة السوفياتية سابقاً ٣٧ مليار
الولايات المتحدة ٣٦
اليابان ٢٧
العالم الثالث ١٦
عن رويتر (و ص ف ، آب) ١٩٩٣/١٢/١٦، نقلتها جريدة النهار في اليوم التالي.

فمن خلال محادثات الـ«غات» فقط بنت علاقات مع ١١٧ دولة. وفي أوروبا، عقدت عدة اتفاقيات مع دول التجمع الأوروبي للتبادل الحر (AELE)، التي ينتظر أن تندمج دوله معها. ومع تأخر اليابان عن الالتحاق بالقوى الاقتصادية الكبرى، فإن العلاقات التي ترسخت منذ وقت قصير بلغت المستوى المطلوب.

وتشكل المجموعة مع دول المتوسط وحدة جيوبوليتيكية، إن في الشرق الأوسط أو في المغرب. وقد نشطت دوماً لخلق تعاون بين دول المتوسط مع بعضها البعض وبين هذه الدول والمجموعة، بهدف التوصل إلى استقرار سياسي يساعد في الانماء الاقتصادي والعدالة الاجتماعية في هذه المنطقة من العالم.

وضمن علاقات الشمال والجنوب، عقدت المجموعة عدة اتفاقيات مع العالم الثالث كان أهمها اتفاقية «باوندي» العام ١٩٦٠، واتفاق «اروشا» العام ١٩٦٨، واتفاقيات «لومي»[٢٦] الأولى والثانية والثالثة والرابعة.

وأكثر ما تتميز به المجموعة هو نشاطها على مستوى المساعدات الإنسانية بخاصة أثناء الكوارث: فيضانات، هزات أرضية، ثورة البراكين ومساعدة اللاجئين. وقد تميزت بعد حرب الخليج عندما نزح أكثر من مليون ونصف كردي إلى الجبال على الحدود التركية ـ الإيرانية، بتقديمها مساعدات فاقت المائة مليون «إيكو» «Ecus».

وهذه العلاقات تشكل حافزاً لأوروبا للاستمرار في مشروعها الاندماجي وللعب دورها العالمي في التوازن المنشود.

٣ ـ العقبات الداخلية

وهي العقبات الناتجة عن علاقة دول المجموعة ببعضها. وهذه العقبات كثيرة ويستفيد منها خصوم أوروبا ومنافسوها. فإذا كان قادة هذه الدول جاهزين للاندماج التام فإن الشعب لا يزال غير مهيأ بما فيه الكفاية. لذلك فإثر اتفاق ماستريشت، الذي وقع بعد عناء طويل، عادت ثلاث دول إلى الاستفتاء الشعبي حوله، وهي ايرلندا حيث صوت مع الاتفاق ٦٩٪ من الشعب، وفرنسا حيث حاز الاتفاق على ٥١,٠٥٪ فقط. والدانمارك حيث لم ينجح المشروع في الاستفتاء الأول إذ صوّت ضده ٥٠,٧٪ مما أوجب استفتاءاً ثانياً بعد مرور سنة تقريباً ليوافق عليه ٥٨,٦٪ في حين أقرّت باقي دول المجموعة الاتفاق داخل برلماناتها من دون العودة إلى الشعب[٢٧].

تبقى أيضاً مشكلة تعدد اللغات. فلكل دولة لغتها، الأمر الذي يشكل صعوبة في تعامل شعوب هذه الدول مع بعضها البعض. وهذه العقبة ليست موجودة في الولايات المتحدة حيث الجميع يتفاهم باللغة ذاتها.

---

(٢٦) نسبة إلى المدن التي عقدت فيها هذه الاتفاقيات.

(٢٧) Libération 29 Octobre 1993

وهناك تخوف أكيد من أن تؤدي أوروبا الموحدة إلى انتصار الدول الأكثر رفاهية اقتصادياً على باقي الدول. وهذا التخوف من الهيمنة تنفيه الدول الكبيرة مدعية أن طريقة التصويت المتبعة في اتخاذ القرارات تحول دون ذلك.

كما تخشى الدول الكبرى في المجموعة من هيمنة بعضها على البعض الآخر. ففي بعض القطاعات تخاف فرنسا من المنشآت الصناعية ورؤوس الأموال الألمانية التي ستغرق أسواقها في حال إزالة الحواجز الجمركية. وتخشى إيطاليا انتقال رساميلها إلى الدول التي تقدم فائدة أعلى، كما تخشى الدول الغنية أن تشكل الدول ذات اليد العاملة الرخيصة المصدر الوحيد لعمال مؤسساتها.

وإذا كان من تأخير في توحيد العملة، فلأن بريطانيا تتمسك بشدة بعملتها الاسترلينية وكذلك ألمانيا التي ترفض التخلي عن المارك. وهذه المشكلة ليست موجودة لدى الولايات المتحدة الأميركية ولا الصين ولا اليابان لوحدة العملة لديها.

وإن تكن السوق الأوروبية المشتركة قد مرّت بعقد مظلم ما بين ١٩٧٣ و١٩٨٤، فمرد ذلك إلى انضمام بريطانيا إليها وخلقها المشاكل حول حصتها في ميزانية السوق[٢٨]، خصوصاً وأنها كانت مع الدانمارك الدولة الأقلّ حماساً للإسراع في تحقيق الاندماج[٢٩]، ناهيك عن اتهامها بأنها «حصان طروادة» الولايات المتحدة في أوروبا!

ثالثاً: لمحة ختامية.

هل تشكل أوروبا بقوتها الديموغرافية البالغة ٣٥٠ مليون نسمة، واجمالي ناتج قومي ٤,٢ تريليون دولار، ومصادر ثروات تضاهي الثروات الأميركية، القطب العالمي الجديد. ان ما حققته في محادثات الـ«غات» أظهر، بدون شك، أنها من الناحية الاقتصادية تحتل المركز العالمي الأول الذي بإمكانه فرض رأيه والمحافظة على مصالحه. أما من الناحيتين السياسية والعسكرية، فلا يزال يلزمها الكثير. لذلك ترتفع الأصوات المطالبة بتعزيز القدرات الاقتصادية بقوة أوروبية تكتمل بها معايير الاستقلالية.

وقد قطعت الجماعة الأوروبية خطوات واسعة إيجابية نحو اندماجها الاقتصادي، وانفتحت أمامها أبواب شرق أوروبا في دعوة إلى الالتحام لإعادة القارة الأوروبية إلى سالف مكانتها الطليعية على الصعيد الدولي؛ لتكون كما أرادها ديغول من «الاورال إلى الهادىء».

وللتوصل إلى أوروبا أكثر فعالية، يجب تدعيم المؤسسات التي تعنى بإدارتها كسلطة وصلاحيات مجلس الوزراء والبرلمان لإصدار القوانين وإقرار الموازنة، واللجنة لمراقبة المصاريف المالية. ويبقى من الضروري أيضاً إتمام الدمج الاقتصادي والمالي بعملة موحدة، وعدم تأجيل ذلك إلى ما بعد ١٩٩٩.

---

(٢٨) W. NICOLL «EEC Budgetary Strains and Contrains» Inter affairs vol. 69 N° 1 P.P. 28 - 29.

(٢٩) اظهر استفتاء أجري عام ١٩٧٥ أن ٢٤٪ فقط من شعبيهما يحبذون الدمج.

لقد نجحت المجموعة في المدة الأخيرة، وبعد عناء، في رفع أكثرية الحواجز الاقتصادية فأصبحت «السوق الموحدة بدون حدود»، الأمر الذي يشكل الهدف المرحلي على طريق توحيد أوروبا التدريجي.

وبفضل ما حققته من انجازات، تمارس المجموعة سلطة جذب على جيرانها في الشمال والشرق وخارج حدود القارة، لأنها تشكل أكثر وأكثر قطب استقرار وتقدم في العالم.

ان قوة بهذه القدرات عليها أن تشارك بشكل فعّال في النظام العالمي الجديد خصوصاً وأن عدد دول المجموعة هو دوماً بازدياد حيث ينتظر «ان تكون أوروبا سنة الألفين كونفيدرالية لأكثر من عشرين دولة، وتمتد من الرأس الشمالي حتى سيسيليا، ومن وارسو حتى ليشبونه تدفع شعوبها ما يتوجب عليها بعملة موحدة هي (الايكو)، وينتقل رعاياها من دولة إلى أخرى ولا أحد يراقبهم على أية حدود»(٣٠).

ان توحيد أوروبا لم يبلغ يوماً المستوى الذي بلغه حالياً. ففي عهد الرومان، توحدت بعض دولها الخاضعة لتلك الامبراطورية دون سواها. ثم حاول نابوليون توحيدها على الطريقة الفرنسية ففشل. أما حالياً، فهي تتوحد تلقائياً بدون الحاجة إلى من يوحدها بالقوة كمثل بيسمارك وغاريبلدي.

يبقى أنه على أوروبا أن تخشى منافسين لها هما الصين واليابان، إذ يوجد بوادر تعاون بين التكنولوجيا اليابانية والأيدي العاملة الصينية المدربة والرخيصة. وهذا يحمل في طياته خطراً جسيماً على المصالح الاقتصادية الأوروبية. إذن من صالح هذه القارة، إذا كانت تريد أن تلعب دورها على المسرح العالمي، أن تفتح باب انضمام دول أخرى أوروبية إليها وبالسرعة اللازمة. فمنذ ١٩٨٥، بوشر بمحادثات تهدف إلى انضمام النمسا وفنلندا والنروج والسويد. وهذه الدول إذ تأمل دوماً بالانضمام، تشكو من بطء المعاملات مما يدل على أنه ليس لدى المجموعة بعد مشروع اندماج أوروبي متكامل.

أخيراً يبقى أن التوازن العالمي المطلوب من أوروبا لا يفرض عليها أن تكون عدوّة أحد. فهي والولايات المتحدة يتقاسمان الأفكار الإيديولوجية والسياسية ذاتها ويشكلان معاً ما يسمّى بالغرب.

ان عالماً احادي القطب يمكنه أن يؤمن الاستقرار، ولكن قد يكون ذلك بالقوة أو الديكتاتورية. على كل حال، سيكون ذلك بعيداً عن الديموقراطية، وهذا ما تخشاه دول العالم وتحبذ وجود قطب ثانٍ وأن تشكل أوروبا هذا القطب بما لها من ماضٍ في هذا المجال.

---

(٣٠) L'Union Européenne- Publications officielles des C.E. N° du catalogue ISBN 92- 826- 4299- 2- P.5.

محلات الحمراء التجارية

ابناء جميل طعمه

الوكلاء لغسالات وجلايات
ماركة SERVICE الانكليزية

وكلاء ويسكي بليمور وستيورز

بالإضافة الى جميع أنواع
البرادات والغسالات من كافة الماركات

انطلياس - شارع بطريركية الارمن - ص.ب ٧٠٠٣٥ - انطلياس تلكس ٤٣٠٦٧ LE
انطلياس - تلفون: ٤١٢٢٨٨ - ٢٠١٠١٨ - ٤)٥٣٥٧
قرنة الحمراء تلفون: ٩٢٦٣٢١ - ٩٢٦٠٦٩

المياه في النظام الاقليمي الجديد

نبيل خليفة(*)

يكتسب النظام الاقليمي الجديد في الشرق الأوسط أهمية، بل أولوية في الستراتيجية الأميركية لما بعد الحرب الباردة، وهي الستراتيجية الداعية لصياغة النظام العالمي الجديد ومتفرعاته الاقليمية. فمنطقة الشرق الأوسط هي «الشريان الحيوي لكل الاقتصاد العالمي، وبالتالي لا بدّ من تنظيم دولي جديد لها لأن عليها يتوقف سلام العالم واقتصاده وأمنه». إنها مستجمع النفط والأصولية الإسلامية والحركات القومية والصراع العربي - الإسرائيلي. لهذه الأسباب الهامة «لم يكن ممكناً أن تبدأ أميركا بطرح النظام الدولي على مستوى إقليمي وعالمي إلا من خلال الشرق الأوسط. فمن هذا الشرق يبدأ العصر الأميركي[1]». هذا يعني، على الأرض، أن الولايات المتحدة تأمل في تركيب نظام شرق - أوسطي يضم دولاً عربية (مصر، المشرق العربي والجزيرة العربية) وتركيا وإسرائيل وإيران.

فما هي مقوّمات هذا النظام الذي هو في طور التشكيل؟

وأي دور للمياه في صياغته؟

أولاً: النظام الاقليمي الجديد: المبرّرات.. والملامح!

في مراجعة لمواقف الدول المعنية مباشرة بالنظام الاقليمي الجديد للشرق الأوسط، يتبيّن أن الولايات المتحدة، عراب المشروع، وكلاً من إسرائيل وتركيا هي متحمّسة للمشروع، في حين أن الدول العربية حذرة وإيران متريثة. وينطلق الموقف الأميركي من

(*) مدير مركز بيبلوس للدراسات والأبحاث.

(١) النهار ١٩٩١/٢/٥.

ستراتيجية رسمها فريق عمل ضم كبار الشخصيات الأكاديمية والسياسية بعنوان «ستراتيجية أميركية لعملية السلام العربية ـ الاسرائيلية»[٢]، وفيه أنه «لا بد من إعادة تنظيم ميزان القوى في الخليج والمنطقة كلها إذا ما أرادت الولايات المتحدة صون مصالحها»[٣]. والمصالح الأميركية في الشرق الأوسط آمنة مرحلياً ولكنها لن تظل كذلك إذا لم تتحمل عناء إقامة نظام اقليمي شرق ـ أوسطي في ظل ثلاث الزاميات جوهرية هي:

١ ـ ازدياد اعتماد الولايات المتحدة على نفط الخليج.

٢ ـ تعرّض بقاء اسرائيل للمخاطر في غياب السلام.

٣ ـ خطر انتشار الأسلحة النووية وأسحلة الدمار الشامل (من العراق بالأمس إلى إيران الآن وفي المستقبل)[٤].

لذا لا بدّ من إقامة «تحالف قوى متعدّد الأطراف من داخل المنطقة ومن خارجها يكفل اتفاقات السلام العربية ـ الإسرائيلية» والولايات المتحدة تجد «في مصر والسعودية وإسرائيل وتركيا حلفاء مهمّين يعطونها رجحان القوة في المنطقة»[٥]. وعلى المدين القريب والبعيد، تزداد أهمية هذا التحالف الاقليمي (هذا النظام الاقليمي) انطلاقاً من حسابات أميركية تعتبر أنه «على الرغم من أن النزاع العربي ـ الإسرائيلي، والشرق الأوسط ككل، ما عادا يمثّلان ساحة ممكنة للمواجهة بين الجبّارين، فإن المصالح والقيم الأميركية ما زالت مرتبطة ارتباطاً حيوياً بالمنطقة ويجب أن يكون جعل هذه المصالح والقيم أكثر أمناً وبأقل قدر ممكن من المخاطر علينا وعلى حلفائنا، هو الهدف الأساسي للسياسة الأميركية في الأعوام المقبلة. هذه هي فرصة الشرق الأوسط.. وهذا هو التحدي الماثل أمامه في حقبة ما بعد حرب الخليج وما بعد الحرب الباردة»[٦].

في هذا الإطار، تعتبر جويس ستار، مديرة برنامج دراسات الشرق الأدنى بمركز الدراسات الدولية والستراتيجية بواشنطن، وأكثر المهتمين بقضايا المياه في المنطقة، أن لدى الولايات المتحدة مهمة ضرورية وملحة هي «صياغة نظام إدارة وهندسة الشرق الأوسط» و«أن تلعب فيه دوراً قيادياً»[٧]. وهذا الدور لا يقتصر على المفاوضات العربية ـ الإسرائيلية فقط (الأرض مقابل السلام)، بل يتناول أهم القضايا ذات الاهتمام المشترك

---

(٢) نشرت مجلة الدراسات الفلسطينية «مقتطفات من تقرير فريق الدراسات الستراتيجية في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى» ـ العدد ١٢، خريف ١٩٩٢، ص ١١٥ ـ ١٥٢. ومن بين الأسماء المشاركة في وضعه: ليس أسبن، الكسندر هيغ، مارتن انديك، جين كيرباتريك، صمويل لويس روبرت مكفرلين، ريتشارد مورفي... ونشير إليه في سياق البحث بعنوان «ستراتيجية أميركية».

(٣) ستراتيجية أميركية، ص ١١٦.

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق، ص ١٥٢.

(٦) المصدر السابق، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

(٧) حروب المياه في الشرق الأوسط، صامد الاقتصادي، عدد ٨٨، حزيران ١٩٩٢، ص ١٦٦.

بين دول المنطقـة، مثل التسلح والأمن والبيئة والانماء الاقتصادي والحدود والمياه.

ولئن ظـل الطرح الامـيركي في العموميـات، فإن الطـرح الاسرائيلي لتبـريـر النظـام الاقليمي كان أكثر دقةً وتفصيلاً. فوزير الخارجية الاسرائيلي شيمون بـيريز، وهـو من أكثر المتحمسين لفكرة النظام الاقليمي والداعيـة الأول لها، أبـرز في إحدى مطـالعاتـه[٨] الأفكار التالية:

□ لا يمكن إيجاد حلول للمشاكل الوطنية لكل بلد ولأي بلـد كان في المنطقـة، خارج نظام إقليمي.

□ من الضروري خفض الانفاق على التسلح البالغ نحو ٥٠ مليار دولار سنويـاً. ولن تقبل أية دولة ركوب هذه المخاطرة إلا من ضمن تفاهم إقليمي وبما يؤدي إلى تحويـل هذه المبالغ الضخمة إلى حقول الإنماء.

□ إن إقامة سوق مشتركة شرق ـ أوسطية تعني ترجمة الجـوار الجغرافي إلى نعمـة اقتصادية. وهذا لن يتم إذا كانت الحدود بين دول المنطقة مقفلة. وبالتالي لا بـد من شبكة مواصلات متكاملة (طرقات، سكك حديد، أنابيب بترول.. ومياه.. اتصـالات..). إن السرعة هي سمة العصر وعنصر الربط بين دول الجوار بعلاقات متينة.

□ إن مقـومات السـوق الشرق ـ أوسطية، في رأي بـيريز، تقـوم على «التكـامل بـين التكنولوجيا الإسرائيلية والمياه التركية والأموال الخليجية ـ السعودية والعمالة المصرية»[٩].

أمـا إيران فهي تميـل إلى تبريـر قيام «نظـام إقليمي خليجي» وليس شرق أوسطي. فهي، من هذه الناحية، تتمتع بمزايا جيو ـ ستراتيجية تجعلها تتحكم بالنظام الخليجي، في حين ستكون جزءاً من النظام الشرق أوسطي. ونظرتها إلى النظام الخليجي تقوم على:

□ إن أمن الخليج هو مسؤولية الدول الواقعة على شواطئه.

□ ينبغي إبعاد كل القوى الأجنبية (أميركا والغرب) عن هذا النظـام، وكذلـك الدول والقوى الخارجية العربية (مصر وسوريا من خلال إعلان دمشق).

□ إحلال نظام أمني خليجي شامل تشارك فيه إيـران ويحل مكـان مجلس التعاون الخليجي[١٠].

حتى الآن، ليس لإيـران تصوّر محـدّد لقيـام نظـام شرق ـ أوسطي خـارج النظـام الخليجي. ولكن إيران ستحاول، «وبكلّ ما أوتيت من أوراق القـوة أن تحقق مكانـة متميزة

---

(٨) في مقابلة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية، النسخة الأسبوعية رقم ٢٣٥٠، تاريخ ١٨ ـ ١١ ـ ١٩٩٣.

(٩) المستقبل العربي، عدد ١٦٠، ١٩٩٢/٦، ص ١١٢.

(١٠) نبيل عبد الفتاح، العرب والنظام الشرق أوسطي تحت التشكيل، السياسة الـدولية، عـدد ١١١، يناير ١٩٩٣، ص ٥٣.

في إطار أية ترتيبات أوسع تمس منطقة الشرق الأوسط ككل ولكن في ظل دور متميز أمنياً واقتصادياً في الخليج»[١١].

في الجهة المقابلة، تعتبر تركيا نفسها (بعد حربَي الخليج) «القاسم المشترك الذي يمكنه أن يجمع أميركا والمسلمين والعرب وإسرائيل وإيران ودول الخليج ويشكل جسراً بينها وبين أوروبا وحجر الزاوية للنظام الاقليمي الجديد»[١٢]. ويدرك المسؤولون الأتراك (خاصة مع الرئيس تورغات أوزال ومع خلفائه أيضاً) أنه يستحيل بناء نظام اقليمي شرق ـ أوسطي بمعزل عن تركيا، لأن تركيا مهيأة أكثر من غيرها من الدول «للعب دور الوسيط الستراتيجي بين آسيا الوسطى ودول البحر المتوسط وأوروبا، وبينها وبين الشرق الأوسط، وبين هؤلاء جميعاً، وبعضهم بعضاً[١٣].

وانسجاماً مع الفكر البراغماتي للرئيس التركي الراحل تورغات أوزال، فإن المتغيرات التي فرضتها حرب الخليج الثانية، أمنياً وثقافياً واقتصادياً وستراتيجياً، تجعل من قيام نظام شرق ـ أوسطي جديد أمراً مؤكداً على أن يتجنّب هذا النظام اللغة الايديولوجية (بمنحاها الإيراني) ويعتمد لغةً أخرى «تقوم على تبادل المصالح وتوازنها والصداقة وبناء جسور واسعة من الثقة المتبادلة بين دول المنطقة.. بما يؤدي إلى تشكيل تحالف اقتصادي وأمني وستراتيجي»[١٤]. وأول قاعدة يُبنى عليها هذا التحالف (من منظور تركي) هي قاعدة التعاون المائي الاقليمي حيث يتم إدخال دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران وإسرائيل والعرب) في مشاريع مائية مشتركة[١٥].

في الجانب العربي، شهدت قمة الدار البيضاء (أيار ١٩٨٩) «انهيار النظام العربي بكامله واستسلامه»[١٦] سياسياً، كما شهدت حرب الخليج الثانية انهيار النظام العربي عسكرياً. وجاء إعلان دمشق بمثابة مدخل لنظام الشرق الأوسط يجمع بين حاجات الأمن لدول الخليج والحاجة الاقتصادية لكل من مصر وسوريا. ولكنه كان يختزل المسألة في نطاقها العربي فقط، أي صياغة نظام عربي جديد بمعزل عن دول الجوار الجغرافي والقوى العظمى، وهو ما كان يثير خشية دول الخليج العربية على خلفية اجتياح العراق للكويت، وهو اجتياح لم تَحُلْ دونه أو تُلغِه معاهدة الدفاع العربي المشترك، ونظرية الأمن القومي العربي، بل قيام القوى العظمى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، بالرد على هذا الاجتياح ضمن تحالف دولي واسع شاركت فيه دول عربية منها مصر وسوريا. إن القناعة الضمنية لدى دول الخليج بضرورة ايكال أمنها وضمانه للقوى العظمى (بمشاركة وتعاون القوى

---

(١١) المصدر السابق، ص ٥٨.
(١٢) نبيل خليفة، من دراسة كُتبت لمجلة «الوسط»، لندن، بعنوان: تركيا الجسر.. وحجر الزاوية؟ ١٩٩٣.
(١٣) نبيل عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤.
(١٤) المصدر السابق.
(١٥) وهو ما سنعود إليه في القسم الثاني من هذه الدراسة.
(١٦) جورج حبش ـ السفير، ٢٤ ـ ٥ ـ ١٩٨٩.

الاقليميـة غير العـربية)، جعـل إعلان دمشق مجـرد صيغة سيـاسيـة شكليـة تفتقـد إلى المضمون والمصداقية مهما زيّن لها من كلام سياسي منمّق. أكثر من ذلـك، فقد وجـدت فيه الولايات المتحدة ودول الجوار الجغرافي العربي (تركيا وإيران) عودة إلى المفـاهيم العربيـة القديمة في التعاون والأمن، في حين أن المطلوب لدى هذه الجهات (أميركا وتركيا وإيـران... وإسرائيل) نظام شرق ـ أوسطي يُقام على أنقاض النظام العربي، وفي أحسن الأحوال جعـل العرب داخل هذا النظام جـزءاً من أربعة أجـزاء: تركي وإيـراني وإسرائيلي وعـربي. هذا يعني أن نظام الشرق الأوسط يمثّل أحد الأنظمة الفـرعية النقيضـة للنظام العـربي وقيمه وعقائده وقواعده ومؤسساته»[١٧].

باختصار، ومهما كانت العوائق والمصاعب أمام قيام نظـام شرق ـ أوسطي جديـد يجمع المتناقضات الدينية والايديولوجية والقـومية والتفـاوت الاجتماعي، فهنـاك ملامـح ودروس لهذا النظام تُختصر بما يلي[١٨]:

١ ـ لا مجال لأية قوة محلية أن تفـرض نفسها كقـوة مقرِّرة في المنطقـة، وإن القرار يجب أن يكون قراراً تكاملياً.

٢ ـ إنـه نظام عـربي ـ إسلامي سيكـون فيه لكـل من إيران وتـركيا دور يتنـاسب وأهمية كل منهما الستراتيجية والتاريخية.

٣ ـ إنه نظام لا بديل عنه ولا مفرّ من الحاجة إليه.

٤ ـ إنه يحترم حدود الدول القائمة.

٥ ـ إنه يستدعي تغيـير النظرة إلى ثـروات المنطقة (النفطيـة والماليـة والمائيـة)، فلا يخشى المالكون للثروات عليها، ولكنهم مُلزَمون بالانماء الشامل لبلدانهم ولجيرانهم.

٦ ـ إن عالم اليوم هو عالم المصالح، والنظام الشرق ـ أوسطي يُبنى على تلاقي هذه المصالح بين دوله وشعوبه.

٧ ـ أن يقـوم هذا النظـام، عبر دولـه، على التفـاهم والحوار مـع الخـارج (الـدول الفاعلة) ومع الداخل (شعوب المنطقة).

في مقابل هذه الملامـح والدروس (ذات الخلفيـة الإيرانيـة)، هناك من يـرى أن قيام نظام كهذا سيؤدي إلى «تصفية التراث الإيديولوجي العربي القائم على رفض الايديولوجية الصهيونية، وإلى نفاذ دول الجوار الجغرافي إلى قلب المنطقة مع إسرائيل من خـلال قضايـا المياه والتعاون الاقتصادي والترتيبات الأمنية؛ وان إسرائيـل، في مثل هـذا النظام، ستلعب دوراً فـريـداً في المنطقـة هـو دور الـدولـة الاقليميـة الأعظم ومنظم المنطقـة ونمـوذجهـا

---

(١٧) نبيل عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.

(١٨) حسن أمين، مجلة العالم. عدد ٣٧٨، ١١ ـ ٥ ـ ١٩٩١.

التحديثي... وسيلعب الإسلام الراديكالي دور العدو لهذا النظام الاقليمي الشرق ـ أوسطي»[١٩].

هناك نظرة ثالثة أكثر واقعية إلى هذا النظام ترتكز على ثلاث قواعد:

١ ـ «لا شك في أن إسرائيل وإيران وتركيا ستكون ركائز مهمة في النظام الاقليمي الجديد، لكن هذا النظام سيضم دولاً عربية أساسية بعضها أيضاً ركائز فيه.

٢ ـ لا شك في أن العرب خسروا الكثير من قوتهم بسبب الحرب (حرب الخليج الثانية)، مما يجعلهم أكثر ليناً وطواعية، ولكن الولايات المتحدة لن تدعهم يدفعون خسارة كاملة، وقد تعوضهم بحلٍ ما لأزمة الشرق الأوسط دون طموحهم.

٣ ـ إن النظام الاقليمي الجديد لم يقم بعد، وقيامه رهن بقيام توازن فعلي بين قوى أربع هي: إسرائيل وتركيا وإيران والعرب»[٢٠].

النظرة الرابعة، في الجانب العربي، هي التي ترفض بشكل مطلق مشروع النظام الشرق ـ أوسطي وتدعو إلى محاربته. ولأن الأنظمة العربية غير راغبة وغير قادة على مواجهة زمن الهيمنة الأميركية، فقد عبر عن رأي الأمة في «بيان إلى الأمة»، المؤتمر القومي الرابع الذي انعقد في بيروت (أيار ١٩٩٣)، وقد جاء في مقرراته:

«١ ـ إن هذا المشروع بطبيعته هو نقيض المشروع العربي التوحيدي القومي ونفي له، وان ذلك النفي هو الغرض الأول للمشروع، والغرض الثاني هو تحقيق الهيمنة الاسرائيلية على الوطن العربي.

٢ ـ على الشعب العربي الوقوف صفاً واحداً ضد هذا المشروع.

٣ ـ يرفض المؤتمر إخضاع مجمل الوطن العربي للهيمنة الأميركية ـ الإسرائيلية من خلال مشروعات مشبوهة مثل مشروع الشرق الأوسط»[٢١].

الخلاصة: إن قيام نظام الشرق الأوسط سيؤدي إلى إعادة صياغة كاملة للمنطقة، وهذا سيستغرق وقتاً يتخطى بكثير الزمن اللازم لقيام تسوية سلمية بين العرب وإسرائيل. لقد أخذت كل من تركيا وإسرائيل وإيران المبادرة في تشجيع قيام هذا النظام، كل من منظوره وحساباته الخاصة، في ظل تراجع عربي على المستويات كافة، وفي ظل سعي أميركي لإقامة نظام اقليمي «يجمع في شبه تسوية تاريخية مفروضة دولاً عربية وإيران وتركيا وإسرائيل في سلة واحدة».

---

(١٩) نبيل عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.
(٢٠) سركيس نعوم، النهار، ٢٩ ـ ١ ـ ١٩٩١.
(٢١) المستقبل العربي، عدد ١٧٢، ٦/١٩٩٣، ص ١٤٩.

ثانياً: المياه في النظام الاقليمي الجديد

«يرتكز النظام الدولي الاقليمي، كفكرة، على المنطق القائل بأن الحل الفعّال للمشكلات ذات الطبيعة الاقليمية الخاصة، لا يوفره ولا يضمنه إلا دخول الدول التي تعنيها هذه المشاكل في ترتيبات إقليمية محددة، وبشرط أن يتوافر لها القدر الملائم من إمكانات العمل الدولي المشترك»(٢٢).

هذا التعريف لمفهوم النظام الاقليمي، يجد تبريره في وجود مشكلات ذات طبيعة إقليمية لا تقدر كل دولة، أو أية دولة على حلها بمفردها، مما يستوجب قيام نظام إقليمي بين دول تعيش في منطقة جغرافية محددة (في إقليم جغرافي محدّد يضيق أو يتسع)، على أن تلتف مجموعة الدول هذه حول جملة من الأهداف المشتركة. وهناك من يرى أن النظم الاقليمية تحظى بتأييد شعبي أكثر من النظم العالمية، لأنها أقرب إلى حياة الناس جغرافياً وسياسياً. وفي حالات خاصة جداً كالحالة الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل ستكون الدولة الأكثر لهفةً لقيام مثل هذا النظام لأنه يعطيها صك انتماء إلى المنطقة ولا يبقيها «جسماً غريباً» عنها!

ما هي هذه المشكلات ذات الطبيعة الاقليمية؟

إنها مشكلات: الحدود والتسلّح والأمن والبيئة والانماء الاقتصادي والمياه.. خصوصاً المياه!

فما هو دور المياه في صياغة النظام الإقليمي الشرق ـ أوسطي؟

وما هو التصوّر المستقبلي للسياسة المائية (الهيدروبوليتيكس) في هذا النظام؟

١ ـ مياه الشرق الأوسط

ينطلق كل حديث عن المياه في الشرق الأوسط من مسلّمة أساسية تتحكم بكافة عناصر الموضوع، وهي ندرة المياه في المنطقة التي هي في معظمها منطقة ذات مناخ جاف وشبه صحراوي. ولعلّ أحدث صرخة تعبّر عن أزمة المياه في الشرق الأوسط هي تلك التي أطلقها البنك الدولي في تقريره الأخير (أوائل تشرين الأول ١٩٩٣) بعنوان «ستراتيجية خاصة بإدارة المياه في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»(٢٣). وفي هذا التقرير «يحذر البنك الدولي حكومات الشرق الأوسط ويدعوها إلى التحرك بسرعة لمعالجة أوضاع المياه». ويتساءل: «من أين يشرب ٤٥٠ مليون شرق أوسطي في العام ٢٠٢٥؟» ويؤكد التقرير «أن معظم دول المنطقة وقادة الحكومات فيها لا يدركون عملياً حتى الآن مدى خطورة مشكلة المياه وإلحاحها: «... وان الوقت بات داهماً ولا يرحم»، خاصة أن دولاً عدة تجاوزت الحدّ

---

(٢٢) اسماعيل صبري مقلد، الاستراتيجية والسياسة الدولية، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٧٩، ص ٣٧٢.

(٢٣) نُشرت مقاطع من التقرير في صحيفة «الحياة» ٩ ـ ١٠ ـ ١٩٩٣، ومجلة «الوسط»، عدد ٩٥ تاريخ ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٩٣.

الأقصى المسموح به للإستهلاك قياساً بمصادر المياه المتجددة فيها، وذلك تحت ضغط عاملَين يشكّلان أسباب التراجع في احتياطات المياه المتجددة وهما:

- ارتفاع عدد السكان (من ٢٢٠ مليوناً اليوم إلى ٤٥٠ مليوناً عام ٢٠٢٥)
- التوسع الاقتصادي والتنموي (في الصناعة والزراعة والشرب).

وفي حين يصل مستوى متوسط استهلاك الفرد حالياً إلى ١٤٧٣ متراً مكعباً (المتوسط العالمي هو ٧٦٨٥ متراً مكعباً)، فإن هذا المتوسط سيصل إلى ٩١ متراً مكعباً في الأردن عام ٢٠٢٥ وإلى ٦٤٥ متراً مكعباً في مصر في العام ذاته! أما إسرائيل التي يصل حجم إمدادات المياه لديها إلى ١,٧ مليار متر مكعب سنوياً، فإنها على حافة استنفاد الاحتياط المائي لديها لو أنها لا تغطي هذا العجز «بالحصول حالياً وبصورة غير قانونية على إمدادات من مصادر خارجية مثل نهر الليطاني في لبنان ونهر الأردن»[٢٤].

ويشير البنك الدولي في تقريره إلى مشكلة ثانية أساسية وهي أن معظم مصادر مياه الشرق الأوسط لا تنبع من أراضي دوله، بل من دول خارجية (خاصة دول الجوار الجغرافي: تركيا وإثيوبيا...)، فهي بالتالي بحاجة إلى اتفاقيات لتنظيم توزيع كميات المياه المتوفرة. وهذه هي «إحدى المشاكل الأساسية التي ستكون مصدراً للخلافات، ذلك أن نهراً واحداً هو نهر النيل يخضع لاتفاقية دولية تحدّد الحصص في مياهه، في حين أن الأنهر الأخرى لا زالت تخضع لاتفاقات اقليمية (أو من دون اتفاقات أبداً)، علماً أنه توجد في العالم ٢٨٦ معاهدة لاقتسام مياه الأنهر بين الدول»[٢٥].

وإذا كانت هذه هي بعض الملامح العامة لمشكلة المياه في الشرق الأوسط (بأحواضه الثلاثة: النيل، الأردن، دجلة والفرات)، فإن هندسة المنطقة لن تكون ممكنة إلا بجعل الثروة المائية عنصراً أساسياً فيها. وطبيعي أن يتم التنسيق والتعاون بين ثلاث قوى أساسية حول هذا الموضوع:

- الولايات المتحدة من خلال جويس ستار.
- إسرائيل من خلال شيمون بيريز.
- تركيا من خلال تورغات اوزال (الرئيس الراحل).

□ فالسياسة الأميركية لحل مشكلة الشرق الأوسط «تنطلق من ثلاثة مرتكزات أساسية: الأرض ـ السلام ـ الثروات. والثروات تتضمن النفط والمياه. وكما حُلّت مشكلة النفط من خلال حرب الخليج، فلا بدّ من حل أزمة المياه من خلال المفاوضات المتعددة

---

(٢٤) «الهبط»، مصدر سبق ذكره. وهذه أول مرة يشير فيها البنك الدولي صراحةً إلى استغلال إسرائيل لقسم من مياه الليطاني!!

(٢٥) المصدر السابق.

الأطـراف. ذلك أن اهتمـام الولايـات المتحدة بـالأمن المائي لاسرائيـل يتضمن دمجهـا في المنطقة من خلال مشاريع مائية مشتركة مع الدول العربية.. (وتركيا)»[٢٦].

□ تعتبر جويس ستـار أن أمن المياه هـو المصدر الأول للتحـدي في الشرق الأوسط. ولذا لا بدّ من ستراتيجية لإدارة المياه في المنطقة. وهي تدعو قادة أميركـا وروسيا واليـابان وأوروبا «أن يرتفعـوا بقضية الميـاه إلى دورها الستـراتيجي الملائم في التخطيط المستقبـلي لسياسة الشرق الأوسط»[٢٧]. وهي تدعو إلى «إنشاء مركز لسياسـة مصادر الميـاه في الشرق الأوسط له صلاحيات متابعة لسياسة التنسيق الاقليمية، وتقـرير الاستثمـارات المطلوبـة، وجمع المعلومات وإدارة التدريب، على أن يكون المركز تحت إشراف مظلة متعددة الأطـراف من دول ومؤسسات باشتراك منظمات الأمم المتحدة»[٢٨]. والجدير بالملاحظة أن اهتمـامات ونشاطات جويس ستار قد صُدمت بوفاة الـرئيس التركي أوزال وبـالفتور الـذي قابلت بـه المملكة السعودية مشاريعها الأميركية ـ التركية الاقليمية المشتركة.

□ الموقف الاسرائيلي من المياه كعنصر من عناصر النظـام الاقليمي الشرق ـ أوسطي عبّـر عنه أفضـل تعبير وزيـر الخارجيـة الاسرائيلي شيمـون بيريـز، والذي يصفـونه بحق بـ«مهندس النظام الشرق ـ أوسطي» في مقال له بصحيفة «الأهرام» القاهرية وفي مقابلـة مع صحيفة «لوموند» الفرنسية. يقول بيريـز: «ان السلام في الشرق الأوسط يشكـل، أولاً وقبل كل شيء، هندسة معمارية وتاريخية ضخمة لبنـاء شرق أوسط جديـد متحرر من صراعـات الماضي ومستعد لأخذ مكانه في العصر الجديد.. ومن الواضح اليوم أن المنطقة تعاني نقصاً في المياه أكثر مما تعاني نقصاً في الأرض. وإذا كنا لا نريد أن تنـدلع الحـرب بسبب نقص في المياه فعلينا المبادرة إلى انتاج وتوفير المياه بواسطة تحلية ميـاه البحر وإعـادة استعمال المياه وحفر البحيرات وإنزال الأمطار وتوزيع أنجع للمياه الموجودة وشراء المياه واستعمـال طرق ري حديثة.. وكل طريقة من هذه الطرق تفرض **تنسيقاً اقليمياً**.

وإذا تناولنا الفكرة التي طرحها الرئيس التركي أوزال لمد خط أنابيب من بلاده التي تتمتع بفائض مياه، حتى شبه الجزيرة العربية، فإن بالامكان بيع المياه لجميع الدول التي يمرّ هذا الخط في أراضيها. إلا أن هذا المشروع مشروط بـانتشار السـلام في كافـة المناطق التي يخرقها هذا الخط. فالماء والسلام يجب أن ينسابا معاً.. ومن الضروري إنشاء مجلس يضم وزراء الـزراعة في كـل دول المنطقة لكي يشرع في تخطيط حـل لمشكلة الميـاه من أجل تزويد كل سكان المنطقة بالغذاء.. إن مشروعاً كهذا سيحظى بأفضل المساعـدات الأوروبية والأميركية واليابانية وستكون هذه تجربة كبرى تجمّع الشرق الأوسط حول المياه»[٢٩].

---

(٢٦) نبيل السمّان، حرب المياه من الفرات إلى النيل. بدون تاريخ أو دار نشر. ص ١٢ ـ ١٣.

(٢٧) صامد الاقتصادي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

(٢٨) المصدر السابق.

(٢٩) رؤيـة عـالميـة لمستقبـل الشرق الأوسط. الأهـرام، ٩ ـ ١ ـ ١٩٩٢. ونشر في المستقبـل العـربي، عـدد ١٦٠، ١٩٩٢/٦، ص ١١٢.

وفي مقابلته مع صحيفة «لوموند»، رأى بيريز أن لدى إسرائيل ودول الشرق الأوسط «رأسمالاً جغرافياً حقيقياً إذا أحسنّا استغلاله سوية. لنأخذ مشاكل المياه. كم من دول الشرق الأدنى مهددة في وجودها بسبب عامل التصحّر. فعلى ١٣ مليون كلم٢ (الصحيح ١٤ مليون كلم٢، وهي مساحة العالم العربي)، ٨٩ بالمئة هي أراض صحراوية. وهناك تقديرات بأن هذه الدول ستفقد ربع أراضيها الصالحة للزراعة بحلول العام ٢٠٠٠. إنها إشارة الجوع للكثيرين. ومع ذلك (يضيف بيريز)، فإن المياه ليست سياسية. فالأمطار لا تتوقف عند جمارك الدول ولا تحترم الحدود في ما بينها... لذا يمكن تحويل خطوط المواجهة إلى مناطق للتعاون. فإذا فعلنا ذلك، قدمنا الكثير من الخيرات لشعوبنا، وهذا سيغيّر الوضع السياسي للمنطقة كلها»(٣٠).

٢ ـ مشروع أنابيب السلام

□ إذا كانت الولايات المتحدة تخطط وتفرض، وإسرائيل تبرر وتأمل، فإن المياه، كسلعة ستراتيجية، موجودة لدى تركيا الدولة القادرة على التحكم بأوضاع المياه كونها الدولة التي تملك أكبر فائض مائي في المنطقة. وهذا ما أدركه تورغات أوزال وعمل على استغلاله خلال حكمه لتركيا (رئيساً للوزراء ثم رئيساً للجمهورية)، وذلك بإطلاقه فكرة «أنابيب السلام» العام ١٩٨٧، والتي تقوم على مد أنبوبين لنقل المياه من نهرَي سيحان وجيحان التركيين: أنبوب غربي يخترق سوريا ـ الضفة (وبالتأكيد إسرائيل) ـ الأردن ـ المملكة السعودية باتجاه جده ومكة المكرمة؛ وأنبوب شرقي باتجاه الكويت وشرقي السعودية ـ قطر ـ الإمارات العربية المتحدة حتى سلطنة عُمان. ولن يكون بالإمكان فهم أبعاد هذا المشروع (وغيره من المشاريع المائية التركية) ولا فهم الدور الكبير والأساسي الذي ستقوم به تركيا حكماً في كل سياسة مائية اقليمية إلا بالعودة إلى بعض الأرقام المعبِّرة:

تبلغ مساحة تركيا ٧٨٠٠٠٠ كلم٢، كما يتراوح معدل المطر السنوي فيها بين ٦٠٠ ـ ٧٥٠ ملم، مما يعني أن الميزان المائي التركي السنوي يتراوح بين ٤٥٠ ـ ٦٠٠ مليار متر مكعب. فالهضبة التركية ترتفع من الجنوب إلى الشمال ما بين ٢٠٠٠ ـ ٤٠٠٠ م، وتشكل مصادر مائية (ينابيع) لسلسلة أنهار تتدفق في كل الاتجاهات المحيطة بتركيا:

ـ نحو بحر قزوين: نهر آراس

ـ نحو البحر الأسود: أنهر يازيل وكيزيل وساكاريا.

ـ نحو بحر مرمرا: سيماف.

---

(٣٠) لوموند، ١٠/١١/١٩٩٣. كما نُشرت المقابلة في النشرة الأسبوعية لـ«لوموند» رقم ٢٢٥٠ تاريخ ١٨/١١/١٩٩٣.

ـ نحو البحر المتوسط: سيحان وجيحان.

ـ نحو الخليج العربي ـ الفارسي: دجلة والفرات.

وتُقدَّر مياه الأنهار الجارية في تركيا ب ١٨٦ مليار م٣ سنوياً منها:

ـ نهر دجلة: تصريفه السنوي ٤٢ مليار م٣

ـ نهر الفرات: تصريفه السنوي ٣٢ مليار م٣ أي بمعدل ١٠٠٠ م٣ في الثانية. ٨٨ بالمئة من ينابيعه في تركيا و١٢ بالمئة في سوريا.

ـ نهرا سيحان وجيحان: تصريفهما السنوي: ١٤ مليار م٣.

وتخطط تركيا لتستخدم ٨,٤ مليار م٣ عليهما، أما الباقي (٥,٦ مليار م٣)، فيمكن تزويد «أنابيب السلام» بالمياه منه كما اقترح أوزال، لأن مشروع الأنابيب المقترح مخطط ليضخ يومياً ٣,٥ مليون م٣ في الأنبوب الغربي و٢,٥ مليون م٣ يومياً في الأنبوب الشرقي، أي ما يعادل ٦ ملايين م٣×٣٦٥ يوماً = ٢,٢ مليار م٣ سنوياً، مما يعني دخلاً لتركيا بمليارَي دولار (على أساس دولار واحد للمتر المكعب). وتُعتبر هذه الكلفة بمثابة ثلث كلفة تحلية مياه البحر في الخليج!

ومن دون الدخول في تفاصيل مشروع الـ«غاب» (GAP) في الأناضول، وتأثيره السلبي على إمدادات سوريا والعراق من مياه الفرات، فإن تركيا تعتبر، من دون شك، القوة المائية الأولى في المنطقة، وهي تعمل حالياً على استغلال هذه الورقة في صياغة النظام الجديد للشرق الأوسط بالتناغم مع الموقف الاسرائيلي المتعطش إلى المياه رغم استغلاله للمياه داخل الأراضي المحتلة وخارجها.

٣ ـ «مشروع قناة السلام»

لأن الجميع يدركون أنه لا مجال للحديث عن نظام مائي خارج الدور التركي، وحيث أن مشروع أنابيب السلام لم يستقبل كما ينبغي لدى الدول العربية، فقد سارعت الدوائر الإسرائيلية لوضع مشروع بديل (في حال عدم الأخذ بالمشروع الأول) وهو «مشروع قناة السلام». ويقضي هذا المشروع الذي أعدّه معهد الدراسات الستراتيجية في نيويورك[٣١] (على رأسه يهودي كان ملحقاً عسكرياً في واشنطن هو ايدور فايخل)، عبر أنبوبين ينقلان المياه من بحيرة اتاتورك (خلف سد أتاتورك) على نهر الفرات، إلى هضبة الجولان السورية حيث تشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة (طول ٦٠ كلم وعرض ٦٧٠ متراً)، تمتد من الشمال إلى الجنوب وتشكّل حاجزاً مائياً بين سوريا وإسرائيل، ثم يتفرع عنها أنبوبان: واحد باتجاه الغرب نحو بحيرة طبريا (لمصلحة إسرائيل والأردن)، وثان باتجاه نهر اليرموك

(٣١) نشرت معلومات عنه في مجلة «الوسط»، العدد ٨٨، ٤/١٠/١٩٩٣.

خلف سد الوحدة (لمصلحة سوريا والأردن) والذي عارضت اسرائيل حتى الآن بناءه. وهذا المشروع الاسرائيلي يحمل في ذاته، ككل المشاريع الاسرائيلية، جانباً إغرائياً للأردن خاصة ولسوريا من بعد (سد الوحدة)، وجانباً استغلالياً لإسرائيل، مع العلم أن هذا المشروع (الموضوع هو الآخر تحت لافتة السلام) هو أكثر خطورة من مشروع «أنابيب السلام»:

١ ـ لأنه يأخذ المياه إلى إسرائيل من نهر الفرات في وضع مأزوم مائياً بين سوريا والعراق، من جهة، وتركيا، من جهة أخرى، حول استغلال مياه الفرات واقتسامها..

٢ ـ لأنه يضع خطوط هدنة مائية نهائية على هضاب الجولان بين سوريا وإسرائيل، مسقطاً السيادة السورية عن قسم من الجولان.

٣ ـ لأنه يعطي إسرائيل إمكانية التحكم بقسم من مياه الفرات وبمياه المنحدرات الجنوبية لهضبة الجولان فيضع سوريا مائياً بين فكّي كماشة.

ويعبّر رافاييل ايتان عن روحية هذه المشاريع الاسرائيلية (والبرو ـ إسرائيلية) بالقول: «ان اسرائيل ستبقى المحطة المركزية في المنطقة والتي ستتقاطع فيها أو عبرها أنابيب المياه كما أنابيب النفط، ولكنها ستعاني تيهاً ايديولوجياً»[٣٢].

بالمقابل، إذا كانت الجغرافيا أعطت تركيا ميزة وفرة المياه، فإن هذه الجغرافيا ذاتها قد أعطت سوريا ميزة مهمة لا تقلّ عن الأولى، وهي أنه يستحيل على تركيا تمرير الأنابيب المائية (إلى إسرائيل والدول الأخرى)، إلا عبر سوريا. وبالتالي، تظل لسوريا (وبعيداً عن أوراق الضغوط الأخرى كالأقليات الكردية وغيرها) ميزة إمساك وحتى تعطيل الورقة التركية (وامتداداتها الاسرائيلية) سواء في «أنابيب السلام» أم في «قناة السلام»!

٤ ـ عودة إلى مشروع جونستون

من الواضح أن للولايات المتحدة كلمة مهمة في التوزيع الاقليمي لمياه الشرق الأوسط. صحيح أن مهمة اريك جونستون، مبعوث الرئيس الأميركي الأسبق دوايت ايزنهاور، قد فشلت (بعد أربع جولات ١٩٥٣ ـ ١٩٥٥) في إقناع دول المنطقة بالموافقة على مشروع استثمار موحّد للموارد المائية في حوض الأردن. ولكن من دون الدخول في تفاصيل مهمة جونستون وتخصيصات مياه الأردن بما يوافق إسرائيل على حساب العرب، فإن «ذيول النتائج التي توصل إليها بعد سنتين من المفاوضات ظلت مستمرة بعدها، ذلك أن الولايات المتحدة اعتمدت هذه النتائج في كل تصرّفاتها اللاحقة مع دول المنطقة حول مشاريع مياه الأردن»[٣٣].

---

(٣٢) الكفاح العربي، عدد ٨٠٢، ١٩٩٣/١٢/٢٠.

(٣٣) صبحي كحّاله، المشكلة المائية في إسرائيل وانعكاساتها على الصراع العربي ـ الإسرائيلي. مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٦، ص ٢٥.

معنى ذلك أن لدى الولايات المتحدة موقفاً محدداً من مسألة توزيع مياه نهر الأردن بين إسرائيل والدول العربية المجاورة. ولكن الموقف الأميركي ليس واضحاً بعد حول المياه التركية ومياه النيل في حلّ المشاكل المائية لدول المنطقة، في سياق نظام مائي إقليمي يشكّل عنصراً من عناصر النظام الاقليمي العام. هذا الوضع يطرح عدة تساؤلات:

١ ـ هل ستتمكن الولايات المتحدة من إلزام إسرائيل بتقاسم مياه نهر الأردن في ضوء مشروع جونستون الأخير (الرابع)، أم ستفرض الدولة العبرية سياسة الأمر الواقع المائية التي اعتمدتها حتى الآن في جميع الأراضي العربية المحتلة؟

٢ ـ هل ستقبل إسرائيل التخلي عن مصادر مياه الأردن (في الجولان ولبنان)، ما لم يتم تأمين البديل لديها (من تركيا أم من مصر، أم من الاثنتين معاً)؟

٣ ـ هل هناك أي بديل مائي، حتى في حال توفره، يجعل إسرائيل تتخلى عن أطماعها وبدء استغلالها لجزء من مياه الليطاني؟

وإلى أي مدى ستذهب الولايات المتحدة في الصراع اللبناني ـ الإسرائيلي باعتبار نهر الليطاني نهراً وطنياً (وهذا هو موقف لبنان) وسعي إسرائيل منذ مشروع كوتون إلى طروحات جون كولارز لاعتبار الليطاني جزءاً متمماً لحوض الأردن (وهذا هو موقف إسرائيل)؟..

إن ترؤس الولايات المتحدة للجنة المياه في المفاوضات متعددة الأطراف يؤكد الأهمية التي توليها أميركا لموضوع المياه وتأثيره على أوضاع المنطقة ككل وعلى أي حلّ اقليمي. وفي الطرح الأميركي، فإن المياه يمكن أن تكون عامل تعاون وتفاهم (وسلام)، كما يمكن أن تتحول إلى عامل صراع وخلاف (وحرب). لهذا، تسعى واشنطن للتنسيق بين ثلاث قوى اقليمية: القوة النفطية العربية، والقوة المائية التركية والقوة العسكرية ـ الاقتصادية الاسرائيلية، على أن تكون مصالح إسرائيل مؤمنة في المقام الأول.

خلاصات:

يمكن، في ضوء ما تقدم، استخلاص الأمور التالية:

١ ـ إن العمل جار في أكثر من مركز تخطيط وقرار تنفيذ لصياغة نظام اقليمي شرق أوسطي جديد ترعاه وتدعّمه الولايات المتحدة الأميركية.

٢ ـ إن نجاح هذا المشروع وسرعته يتوقفان بالتأكيد على مدى استجابة الأطراف المعنيين في المنطقة وعلى تطور مسار مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، وعلى مفاعيل سياسة الاحتواء الأميركية لكل من العراق وإيران:

٣ ـ إنه نظام بأربعة أعمدة: عربية ـ إسرائيلية ـ تركية ـ إيرانية، يشكّل حل

الصراع العربي ـ الإسرائيلي مدخلاً إليه... وقد يتأخر انضمام إيران إليه إلى مرحلة لاحقة.

٤ ـ من الواضح ان المستفيد الأوّل والأكبر من هذا النظام هو اسرائيل لأنّه يجعلها جزءاً من المنطقة.

٥ ـ إن عمل اللجان في مفاوضات متعددة الأطراف (المياه، البيئة، التسلح والأمن، التنمية الاقتصادية، اللاجئين)، هو في الحقيقة سعي دولي لوضع الأسس النظرية والعملية لمثل هذا النظام. وان حضور لبنان وغيابه عن هذه الاجتماعات يشكّلان في الحالتين مجازفة يصعب التكهّن بنتائجها!

٦ ـ إن المياه هي جزء جوهري (بل الجزء الجوهري) من صياغة هذا النظام.. بل هي سبب ونتيجة في آن، وهي ستكون اللبنة الأساسية في أية ستراتيجية للتعاون الاقليمي.

٧ ـ إن الاتجاه الأميركي الغالب حتى الآن في صياغة الستراتيجية المائية للتعاون الاقليمي هو الذي يحاول الجمع بين ثلاثة مشاريع: مشروع جونستون بخصوص نهر الأردن، ومشاريع أنابيب المياه التركية باتجاه الجزيرة العربية، وتوسيع المشروع المصري المائي لري سيناء قليلاً باتجاه الشرق! وطبيعي أن تكون إسرائيل في قلب الاهتمامات الأميركية عبر هذه المشاريع الثلاثة متصلة ومنفصلة!

٨ ـ إن قيام نظام شرق أوسطي ليس عملية سهلة على الإطلاق. فداخل كل من القوى الأربع (العرب ـ إيران ـ تركيا ـ إسرائيل) التي تشكله (أو ستشكله)، هناك تياران قويان يتصارعان: التيار البراغماتي ـ السلطوي الذي يدعمه، والتيار القومي ـ الديني الذي يعارضه.

... يبقى علينا، نحن اللبنانيين، أن نتسلح برؤية علمية تقينا مخاطر الوقوع في المواقف الخاطئة فندفع أثماناً باهظةً أكثر مما دفعنا حتى الآن.

إن حضورنا الفكري والعملي في قلب المتغيِّرات الدولية واستشرافنا للمستقبل على ضوء مصالحنا الوطنية يُشكّلان مسألة جوهرية في حياتنا ومصيرنا.

فهل سنحسن «حفظ رؤوسنا» وحقوقنا عند تغيير الأنظمة والدول... في الشرق الأوسط؟

الجيش اللبناني
عامل استقرار وتوازن في البلاد

العميد الركن سامي ريحانا(*)

ارتبط تاريخ الجيش اللبناني المعاصر ارتباطاً وثيقاً بصراع البلاد من أجل التحرر والاستقلال والتوازن والاستقرار والرفاهية، والكفاح ضد البؤس والفقر والحرمان وويلات الطبيعة.

فالجيش اللبناني، منذ نشأته، وضع في سلم أولويات مهماته، ليس فقط النواحي الأمنية والعسكرية والستراتيجية، إنما أيضاً النواحي الاعمارية والاجتماعية. وهذا الأمر ليس مستبعداً خاصة في البلدان الصغيرة التي لا تسمح وسائلها الاقتصادية بالاحتفاظ بقدرات الجيش لاستعمالها في زمن الحرب والقلاقل فقط، إنما توظف هذه القدرات، خاصة زمن السلم والهدوء، في مشاريع عمرانية وإنمائية لصالح مجتمعها وشعبها.

والجيوش الحديثة المنبثقة عن الشعوب، لا يمكنها أن تبقى بمعزل عن مجتمعاتها. فزمن الديكتاتوريات القديمة التي طوعت جيوشها من المرتزقة والغرباء، وعملت على فرض إرادتها بالتهديد والقوة، قد ولّى منذ زمن بعيد. والتاريخ المعاصر حافل بالأمثلة التي تظهر أن القوات العسكرية هي جزء من الشعوب، وأن أبرز مهامها هي السهر على حفظ التوازن والاستقرار في مجتمعاتها، لأن زوالهما يعرضها لتجارب قاسية لا يمكن لأي جيش اجتيازها بنجاح إلا لماماً.

والأحداث الداخلية الأخيرة التي حصلت وما تزال في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق، والتي تتواجه فيها شرائح من المجتمع، انبثقت منها الوحدات العسكرية، تسلط الأضواء على حقيقة عشناها في لبنان ردحاً من الزمن. فمن أقسى المهام

(*) دكتور في التاريخ.

التي تطلب من هذه الوحدات هي البقاء موحدة ومنسجمة في بلد ممزق ومقسم ومشرذم تتواجه فيه قبائل أو عائلات أو اثنيات أو طوائف متعددة لأسباب خاصة بكل منها.

كتب الجنرال ديغول بهذا الخصوص[١]:

«ان تصادم الآراء والاهواء وتعارض المصالح في دولة ما، يشكلان مع الزمن خطراً على كيان هذه الدولة إذا لم يكن للمواطنين قوة أمنية مشتركة تخفف من حدة الخلافات وتجمع شمل المخلصين».

لذلك نرى أن «**الدولة التي لا تتعهد الروح العسكرية إلا خلال الأزمات هي دولة مهددة دوماً**»[٢]. فإهمال القوات العسكرية والتشكيك بقدرتها وبالحاجة إليها، كلها عوامل تؤدي إلى إضعافها وبالتالي إلى تراجع روح الاندفاع والاقتناع بالحوافز المعنوية التي تشكل قوة الجيوش. وكل ذلك يترك المجتمع والشعب دون حماية. فالدافع الأبرز والأعمق الذي يحرك الإنسان هو واجب الدفاع عن العائلة والممتلكات والأرض ضد الاعتداءات الخارجية. إنه التعلق بالحضارة والتراث والتقاليد والانجازات الوطنية. لذلك، على القيمين على البلاد استغلال هذه الحوافز في سبيل تدعيم المؤسسة العسكرية التي تعمل لصالح الوطن.

في هذه الدراسة المختصرة، سأحاول تسليط الأضواء على دور الجيش اللبناني في خدمة الوطن والمجتمع وفي حماية الدستور والصيغة وفي تشكيل عامل استقرار داخلي للبلاد وعامل توازن في الصراعات الإقليمية والدولية على ساحة الوطن.

أولاً: الجيش والسلطة السياسية.

ترتدي العلاقة بين الجيش والسلطة السياسية أهمية كبيرة في حياة الدولة. فكلما كان الانسجام تاماً، كلما كانت الدولة في استقرار وتلاحم وقوة، وكلما بعد الشق بينهما، كلما ساد المجتمع اهتزاز وعدم استقرار وحتى حروب أهلية.

فالستراتيجية العامة تتعلق بتوجيه الحرب، وهي من اختصاصات رؤساء الدول الذين يحددون أهداف الحرب والغاية التي يجب أن تبلغها «**فالحرب هي متابعة السياسة بوسائل أخرى، لا سيما بالعنف**»[٣]. والسياسة هي فن حكم الشعوب وهي التي تعد للحرب وتحدد أهدافها وتزن إمكانات نجاحها تبعاً لفرضيات اندلاعها. وهي التي تضع بتصرف القيادة العسكرية الوسائل المادية والبشرية الضرورية لتنفيذ هذه السياسة.

---

(١) الجنرال ديغول ـ نحو الجيش المحترف ـ دار المكشوف ـ بيروت ـ ١٩٤٣، صفحة ٦٣.

(٢) الجنرال ديغول ـ المصدر نفسه، صفحة ٩٥.

(٣) CLAUSEWITZ, De la guerre, Editions de minuit, Paris. Page 59 et 67.

أما الستراتيجية العسكرية التي تتعلق بإدارة الحرب، فهي من اختصاصات القيادة العليا التي تترجم توجيهات الحكومة وتنفذها[٤].

بالإضافة إلى ذلك، فقد درجت العادة حالياً على تمييز المظاهر المولدة والمظاهر العملانية في الستراتيجية العسكرية. وتعكس الأولى كل النشاطات القادرة على أن تضع في خدمة السياسة الأداة الأكثر فاعلية في اللحظة المناسبة. وتهتم المظاهر الثانية بتعميم المناورة والستراتيجية وتنفيذها على مستوى المرؤوسين الكبار التابعين للقيادة العليا والمسؤولين على مسارح العمليات ومسارح الحرب القادرة على استيعاب وشمول عدة مسارح عمليات متعاونة. وتلحق الستراتيجية العسكرية على المستوى العملاني بالتكتيك العام.

كتب ايريك موريز «**الفن العسكري يتأثر بمجالين عامين، يحدد الأول الامكانيات الاقتصادية والبشرية الموضوعة في خدمته، وهذا المجال هو المجال السياسي. أما الآخر فيحدد العتاد، وهو المجال التقني. وضمن هذا الإطار، تستخدم الوسائل تبعاً لعقيدة ستراتيجية وتكتية وإدارية. ومن هذه العقيدة تولد نظرية التنظيم الأكثر ملاءمة لتسهيل التطبيق**»[٥].

ومقابل ذلك كتب الجنرال ديغول[٦]:

«**تصبح أوهام السياسة أقل خطراً إذا قامت وراءها قوات مسلحة ساهرة لا يطغى عليها شطط الرأي العام**».

ففي المجتمعات المتطورة، يتبع اتخاذ القرارات الهامة والمصيرية دراسات تقييمية طويلة ومعقدة تشترك فيها مؤسسات منظمة تملك القدر الكبير من الامكانات العملية والتقنية، كما تملك إمكانات ضخمة يشترك قادتها في تقرير المصير[٧].

وعلاوة على القضايا الستراتيجية والتكتية، تزداد في الوقت الحاضر أهمية اللوجستية في الحرب مع ازدياد مطالب الجيش واحتياجاته، ومع ازدياد عديده وتقنياته. وتتفوق التقنية على العدد وتتحكم بمجال العمليات وإيقاعها وسرعتها. وتتجه مسارح العمليات إلى الاتساع والانتشار مع تطور التقنية وسرعتها. وحالياً، تتجه جهود الإداريين إلى زيادة الاكتفاء الذاتي للوحدات المقاتلة وإلى زيادة مردود الأجهزة الإدارية.

وضمن هذا المفهوم للعلاقة بين السلطتين السياسية والعسكرية، يمكننا رسم صورة للمفاهيم والمبادىء العامة لعمل الجيش اللبناني المستقل.

---

(٤) ايريك موريز، مدخل إلى التاريخ العسكري، دار الارشاد، بيروت، ١٩٧٠، ص٣٠.

(٥) ايريك موريز، المصدر نفسه، صفحة ٣٠.

(٦) الجنرال ديغول، المصدر نفسه، ص ٣٢.

(٧) Henry KISSINGER, A la Maison Blanche, 1968 - 1973 Tome I, Fayard, Paris, Pages 11 - 12.

المبادىء العامة لعمل الجيش اللبناني المستقل:

منذ نشأة الجيش اللبناني المستقل، برز دوره كحامي الاستقلال والسيادة، والقيِّم على الدستور والتراث الوطني. وتميز مفهوم عمل الجيش في خدمة الوطن، لا سيما في عهد اللواء فؤاد شهاب قائداً ورئيساً للجمهورية، بثوابت طبعت تاريخه خلال هذه الحقبة وميزته عن غيره من الجيوش، نذكر أبرز معالمها[٨]:

أ ـ الجيش التابع للسلطة السياسية والمنسجم في مهماته مع توجهاتها وسياستها وذلك تطبيقاً للمبدأ العسكري القائل:

«يجب أن يكون للدولة جيش سياستها، وليس لها أن تتبع سياسة جيشها»[٩].

ب ـ الجيش هو مؤسسة تحمي الدستور وتحافظ على السيادة والاستقلال والتراث الوطني، وهي القيمة على الأمن واستمرارية الدولة ومؤسساتها.

ج ـ الجيش عامل التوازن في المعادلات الداخلية والاقليمية والدولية على الساحة اللبنانية.

د ـ عدم تدخل الجيش في السياسة وإبقاؤه في معزل عن نتائجها، وعدم مشاركة عناصره في الانتخابات النيابية. وتنشئة ضباط الجيش خاصة وباقي أفراده عامة تنشئة غير سياسية بعيدة عن الأحزاب السياسية وعن التبعية للزعماء السياسيين المحليين.

هـ ـ ابتعاد الجيش عن السياسات الفئوية والعشائرية والطائفية، وتشكيله مؤسسة تعمل لصالح الوطن بكامله مبتعدة قدر إمكانها عن الألاعيب السياسية المحلية والمناطقية.

و ـ مفهوم الجيش «الصامت الأكبر»، أي الذي يبقى بعيداً عن المناكفات الاعلامية والدعائية ويُبقي أعماله سرية وبدون دعاية.

وضمن هذا المفهوم، كان اللواء شهاب يفضل إبقاء الضباط بمنأى عن التعليم الجامعي. فبرأيه أن الضابط المثقف جداً تصعب قيادته، بينما تسهل قيادة الضابط المكتفي بثقافة المدرسة الحربية المتشربة روح الانضباط والطاعة والولاء الوطني.

ز ـ الجيش المشارك في تنمية موارد البلاد والذي يساهم في جميع الأعمال الإنسانية والاعمارية وفي مد يد المساعدة للسكان ضد أخطار الطبيعة والأوبئة.

هذه المبادىء، سنحاول شرح معطياتها ونتاجها على صعيد الوطن والمجتمع والشعب. علاوة على ذلك، سنحاول تعداد ما قدمه هذا الجيش للدولة اللبنانية الناشئة، إن تحت ظل الانتداب أو في تاريخها الاستقلالي.

---

(٨) محفوظات الجيش اللبناني ـ مستقاة من مذكرات خدمة عديدة صادرة عن قيادة الجيش بين ١٩٤٥ و١٩٦٠.

(٩) ايريك موريز، المصدر نفسه، ص ٧٠.

ثانياً: الجيش في الحربين العالميتين.

يتساءل الكثيرون: هل كان هناك جيش لبناني خلال الحربين العالميتين؟ وهل شاركت وحدات لبنانية فيهما؟.

وبالفعل، ان هذا الموضوع بحاجة إلى توضيح.

جاء في كتابنا «تاريخ الجيش اللبناني المعاصر» الجزء الأول ما يلي[١٠]:

«في أول آذار ١٩١٧، تشكلت سرية من اللبنانيين القادمين من أميركا بقيادة الملازم الأول كولوندر، واتجهت في حزيران ١٩١٧ نحو قبرص حيث صارت السرية السادسة بقيادة النقيب بوشر... وأصبحت، اعتباراً من ١٦ تشرين الثاني، السرية الثالثة والعشرين».

وهكذا، ربطنا بداية تاريخ الجيش اللبناني المعاصر بهذا التاريخ، أي أول آذار ١٩١٧.

وبنهاية سنة ١٩١٧، شكلت سرية لبنانية ثانية أخذت الرقم ٢١. وشاركت هاتان السريتان في العمليات العسكرية للحرب العالمية الأولى على جبهة فلسطين ـ جنوب لبنان بقيادة الجنرال اللنبي، والهادفة إلى تحرير المنطقة من السيطرة العثمانية التي دامت أربعة قرون.

وبالفعل، شن الجنرال اللنبي في ١٩ أيلول ١٩١٨ هجوم خرق ضد الجيوش العثمانية المتمركزة في جبهة دفاعية جنوب نابلس بقيادة الجنرال الالماني ليمان فان ساندرز[١١].

بنتيجة هذا الهجوم الذي نفذ في القطاع الساحلي للجبهة، سقطت المراكز العثمانية المتقدمة مما أدى إلى تراجعها باتجاه تركيا وتحرير لبنان وسوريا وفلسطين من قبل قوات الحلفاء.

وقد شاركت في هذا الهجوم السريتان اللبنانيتان ٢١ و٢٣ ضمن جهازية فرقة الشرق التي ارتبطت بالفيلق البريطاني الواحد والعشرين بين دير بلوط ورأس رفح بمواجهة فوج المشاة ١٤٦ وكتيبة ألمانية؛ وكلفت باحتلال خط الغابات الثلاث وتلة سكاري وخربة دير القسيس[١٢].

---

(١٠) العميد الركن سامي ريحانا، تاريخ الجيش اللبناني المعاصر، الجزء الأول، دار الفلسفة، جبيل، ١٩٩٠، ص ١١٤ ـ ١١٦. ومحفوظات الجيش الفرنسي ـ قصر فانسان، مذكرة رقم ٢٨٣٥/س تاريخ ١٩١٩/١٢/١٣ (كرتونة 4H41 ـ ملف رقم ٢).

(١١) Liman VAN SANDERS, Général Allemand, Cinq ans de Turquie, Paris, éd. Payot, 1923, P. 326 - 327.

(١٢) محفوظات جيش البر الفرنسي، أمر عمليات رقم ٦٥ تاريخ ١٠ أيلول ١٩١٨، (كرتونة 4H7 ـ ملف رقم ١). انظر الخريطة رقم ١ ـ قطاع تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية (١ أيلول ١٩١٨).

ب ـ هجوم مرجعيون المعاكس:

ان أبرز الوحدات التي خاضت معارك ضارية في الجنوب كانت الفرقة الأجنبية الفرنسية وفوج القناصة الأول وكتائب الخيالة اللبنانية. فقد تلقت هذه الوحدات حول مرجعيون الصدمة الأولى للوائين من الأوستراليين تمكنا من إخراجها من مراكزها الدفاعية[١٧].

وفي ١٤ حزيران، نفذت قوات فيشي هجوماً معاكساً كاسحاً في قطاع مرجعيون دام ٣٦ ساعة شاركت فيه سرية القناصة الثالثة من الفوج الأول بقيادة النقيب جميل شهاب، وكتيبة خيالة لبنانية، تمكنتا من استعادة بلدة الخيام ودفع الوحدات الأوسترالية إلى الوراء وإعادة التمركز على مرتفع الجلاحية المشرف على فلسطين.

كما شاركت كتيبة الخيالة اللبنانية الثانية بقيادة الملازم الأول جوزيف سمعان بهجوم معاكس آخر لاستعادة راشيا الفخار، جرح خلاله سمعان في رجله مما أوقع به إعاقة دائمة[١٨].

ثالثاً: مساهمة الجيش في استقلال البلاد

واكب الجيش، لا سيما الضباط الأوائل، التحركات اللبنانية نحو الاستقلال منذ ظهورهم في صفوف الوحدات. وكانت تحدوهم في ذلك رغبة في تحقيق سيادة بلادهم واستقلالها وتأمين مستلزمات هذا الاستقلال. فمع الدورات الأولى لمدرسة دمشق العسكرية منذ ١٩٢١، بدأت تظهر الأسماء التي لعبت في ما بعد أدواراً بارزة في التاريخ العسكري والسياسي والحضاري للبلاد، نذكر منهم شهاب ـ لحود ـ نوفل ـ غازي ـ زوين ـ سالم ـ سمراني... إلخ.

ومن هؤلاء الضباط من دفع ثمن معاندته للمنتدب من رتبته وأحياناً من مستقبله الوظيفي مستبعداً عن القيادات العسكرية المهمة وخاصة عن قيادة الجيش اللبناني المستقل.

ومنذ ١٩٣٦، وأثر توقيع اتفاقيات سياسية بين السلطة المنتدبة وكل من لبنان وسوريا، راحت مواقف الضباط الاستقلالية تبرز للعلن وتتوسع لتشمل العديد منهم، فجاءت الوثيقة التاريخية كتتويج لهذه المواقف.

أ ـ قصة الوثيقة التاريخية:

على أثر إنشاء المنتدب الفرنسي للفوج السيار اللبناني الأول، في ٢١ كانون أول ١٩٣٩، لاستخدامه على مسارح العمليات الخارجية، حصلت اضطرابات في لبنان تهدف

---

(١٧) الجنرال ديغول، المصدر نفسه، الجزء الأول، صفحة ١٦٠.

(١٨) Sami RIHANA, Général, Histoire de l'Armée Libanaise Contemporaine, Tome II, Pages 286 - 292.

إلى منع استخدام الوحدات اللبنانية خارج الأراضي الوطنية حسب ما نصّت عليه نصوص الانتداب. إضافة إلى ذلك، وعلى أثر الأزمة الفرنسية التي تواجه فيها الفيشيون والفرنسيون الأحرار، اجتمع عدد من الضباط في ذوق مكايل، استجابة لنداء النقيب جميل لحود، والد العماد لحود قائد الجيش الحالي، وقرروا عدم تلقي أية أوامر غير صادرة عن السلطات اللبنانية ووقعوا وثيقة تاريخية جاء فيها[١٩]:

«نحن الموقعين بذيله، ضباط القطع اللبنانية، نتعهد مقسمين بشرفنا أننا لن نقبل الخدمة إلا في سبيل لبنان وتحت رايته، وأن لا يكون لنا علاقة إلا مع حكومته الوطنية. وأن نعمل لتحقيق هذه الأمنية إلى ما شاء الله. وكل من يسلك غير هذا الطريق يُعتبر خائناً ويشهّر هكذا».

حرر في ٢٦ تموز ١٩٤١

وقد وقع الوثيقة واحد وأربعون ضابطاً أبرزهم فؤاد شهاب، زهران يمين، توفيق سالم وجميل شهاب ولبكي وغازي وجميل لحود واسكندر غانم وكرم ونوفل وغازار وحرب وسماحة والحسامي وبوطقة وكسبار ومعلوف وغيرهم.

ب ـ مبادرات أخرى:

ولم يقتصر صراع الضباط في سبيل الاستقلال على هذه الوثيقة، بل رافقتها مبادرات أخرى كان المنتدب الفرنسي يشكو من تفشيها في صفوف الجيش اللبناني وتشجيع ضباطه الكبار لها.

فالضابط جميل لحود الذي دعا إلى توقيع الوثيقة التاريخية، كان معروفاً بأفكاره الوطنية الناشطة. ففي ١٨ آب ١٩٤٤، شكا رئيس أركان قوات المشرق الفرنسية في مذكرة شديدة السرّية من تصرفات المقدم لحود الموالية للحكومة اللبنانية ومن دعايته الناشطة لصالحها لدى عناصر فوجه، «**وقد شجعه في ذلك، تعيين فوجه للمشاركة في تدابير حفظ الأمن التي اتخذتها الحكومة اللبنانية في لبنان الشمالي، مما جعله يتخلص تدريجياً من مراقبة السلطات العسكرية الفرنسية. كما شوهد خلال مهمة، ينتقل بسيارة يخفق عليها العلم اللبناني**»[٢٠].

كذلك شكت المذكرة من تصرفات المقدم زهران يمين المؤيد للاتجاهات الوطنية المعادية لفرنسا ولا سيما «**العلاقات التي أقامها، خلال أحداث تشرين الثاني ١٩٤٣، مع قوات الأمير مجيد ارسلان في بشامون، حيث شوهد مرات عديدة**»[٢٠].

أما العقيد توفيق سالم، رئيس أركان اللواء الخامس الجبلي، فقد سجلت السلطات

---

(١٩) محفوظات الجيش اللبناني، المتحف العسكري في المدرسة الحربية، الوثيقة المعلقة في الحائط.

(٢٠) محفوظات جيش المشرق الفرنسي ـ مذكرة سرية للقائد تاريخ ١٨ آب ١٩٤٤ (كرتونة 4H344 ـ ملف رقم ١).

الفرنسية تذمرها من اتخاذه مواقف مؤيدة للحكومة المحلية ومعاداته للسلطات الفرنسية منذ تسلمه وظيفته الجديدة[٢٠].

ولم يقتصر تأييد الحكومة الوطنية على هؤلاء الضباط الثلاثة، بل شاركت غالبية الضباط والجند اللبنانيين بدعمها في نضالها من أجل الاستقلال والسيادة رغم استياء سلطات المشرق الفرنسية. وشارك العديد منهم في الدفاع المشرف عن حكومة بشامون.

كتب الزعيم فرمولان Vermeulun، رئيس أركان جيش المشرق، في مذكرة عن الضباط اللبنانيين في ١٨ آب ١٩٤٤، ما يلي[٢١]:

«يمكننا التأكيد أنهم مصدر الاضطراب، يشجعهم في ذلك النجاح السريع الذي حققته الأحزاب السياسية. فهم يعملون على خلق صعوبات أمام ممثلي السلطة المنتدبة ودعم المطالب الشعبية».

ان استياء أركان السلطة المنتدبة من تصرفات الضباط اللبنانيين ومن توجهاتهم الوطنية، يؤكد مرة أخرى أهمية دورهم في تحقيق السيادة والاستقلال الناجزين. لقد كانت تحدوهم في توجهاتهم هذه روح لبنانية عالية تهدف إلى تسليم قيادة البلاد السياسية والعسكرية لقادتها السياسيين والعسكريين.

ج ـ الوطن يتسلم جيشه:

تجسدت الرغبة الاستقلالية فعلاً منذ العام ١٩٤٤ حين تسلم لبنان منذ شهر حزيران أول قطعة عسكرية وهي فوج القناصة الأول، بقيادة المقدم جميل لحود، واستعمله في إقامة الأمن الذاتي والإشراف على الانتخابات الفرعية في الشمال، وذلك بانتظار تسلم باقي القوات الذي تم بتاريخ ١ آب ١٩٤٥ حين تسلم العقيد فؤاد شهاب قيادة الجيش الوطني الذي كان يضم[٢١]:

- ٣ أفواج قناصة لبنانية (الأول والثاني والثالث).
- فوج المشرق الأول.
- كتيبة خيالة.
- سرية دبابات.
- كوكبة مصفحات رقم ٣.
- مجموعة المدفعية رقم ٢.
- سرية الهندسة رقم ٢.

---

(٢٠) محفوظات جيش المشرق الفرنسي ـ مذكرة سرية للقائد تاريخ ١٨ آب ١٩٤٤ (كرتونة 4H344 ـ ملف رقم ١.

(٢١) محفوظات الجيش الفرنسي ـ بروتوكول تاريخ ١٥ حزيران ١٩٤٤ (كرتونة 4H344 ـ ملف رقم ٢).

- سرية إشارة.
- سرية نقل دابي وسرية نقل آلي.
- مصالح وخدمات متنوعة.

رابعاً: الجيش عامل الاستقرار والتوازن في البلاد وحامي استقلالها.

لا يكفي أن يحصل البلد على استقلاله، إنما ينبغي الحفاظ على هذا الاستقلال. ينبغي الدفاع عن منجزات المجتمع والحضارة والشعب. ينبغي دعم الاستقرار والتوازن في البلاد وحمايتها ضد التدخلات الأجنبية على ساحتها وضد التحركات الداخلية المدعومة أم لا من الخارج والهادفة إلى زعزعة استقرار المجتمع والسيطرة على مقدرات الشعب بقوة السلاح أو بنشر الفوضى.

وهذا ما عمل الجيش اللبناني على تنفيذه منذ استقلال البلاد، رغم المصاعب التي اعترضت طريقه وأبرزها عقبة حرب السنتين ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ التي جعلته بدون دور، يتفرج على دمار بلاده وشعبه.

كما تدخل الجيش مرات عدة في الحياة السياسية والاجتماعية لبلاده. فمنذ تسلمه من قبل القيادة الوطنية، وتسليم قيادته للزعيم فؤاد شهاب سنة ١٩٤٥، برز دوره كحامي الاستقلال والسيادة والقيم على الدستور والتراث الوطني. لقد تابع الجيش التفاعل مع المجتمع اللبناني وشكل أهم تنظيم فاعل فيه، وكان جيشاً وطنياً بكل ما لهذه الكلمة من معنى.

وبرز دور الجيش المحافظ على الاستقلال وعامل التوازن في البلاد خلال أزمات عصفت بها. وكان يهدف خلال تدخله في الحياة العامة إلى تأمين هدفين:

الأول: منع تغيير النظام اللبناني بالقوة.

الثاني: منع استغلال الجيش من قبل السلطة السياسية لضرب الشعب وسحقه.

وكانت تحدوه في جميع الحالات رغبة أكيدة في حماية الدستور والمؤسسات والاستقلال وفي الاندماج مع الشعب في البوتقة نفسها.

كتب الماريشال مونتغمري عن علاقة الجيش والمجتمع(٢٢):

الحرب لا تعني الجنود فقط فلطالما أثرت في الحياة المدنية. وفي العصر الحديث انتقلت قيادتها إلى السياسيين الذين هم أنفسهم من المدنيين.

---

(٢٢) MONTGOMERY, Maréchal, Histoire de la Guerre, éd. France- Empire, Paris, 1970, Page 13.

وكتب الجنرال ديغول[٢٣]:

«فلئن يبدأ الصهر الوطني بالجيش، فلن يكون في هذا أي تعارض للنظام الطبيعي للأشياء، لا لأن القوة ضرورية للأمم التي تنشد الحياة فحسب، بل لأن الجسم العسكري يعبّر أصدق تعبير عن روح المجتمع».

أ ـ الجيش المنبثق من الشعب:

منذ الاستقلال، كان الضباط اللبنانيون يُختارون من الشعب اللبناني اثر امتحان دخول إلى المدرسة الحربية يأخذ بعين الاعتبار، الشروط العلمية والجسدية. ودامت هذه الحال حتى ١٩٥٩ حين ادخل الرئيس اللواء فؤاد شهاب قاعدة المناصفة في توزيع الضباط بين الطائفتين الأساسيتين في مقاعد المدرسة الحربية.

علاوة على ذلك، طُوّع الضباط منذ ١٩٤٦ من بين أولاد عائلات الضباط الكبار الذين تخرجوا من دمشق أو حمص وذلك بهدف الحفاظ على مبادىء الفرانكوفونية وحفظ المؤسسة العسكرية كورقة ضغط بيد السياسيين التقليديين. وهكذا أمسى خطر تغيير النظام واستلام السلطة بثورة من الأعلى مستبعداً. هذا ما أبعد لبنان عن الانقلابات العسكرية التي كانت سائدة في الشرق الأوسط. وتشديداً على هذه القاعدة، تم اختيار تلامذة الضباط من غير المنضوين إلى الأحزاب السياسية، فتابعوا دورات غير سياسية في المدرسة الحربية في الفياضية ركزت على خضوع العسكري للمدني شرط أن لا يفرض المدني عليه مهمات تتعارض مع قسمه العسكري وضميره المهني.

وهكذا انسجم الضباط مع الشعب والمجتمع ولعبوا أدواراً هامة في تاريخ البلاد. لكن الضابط الذي لعب الدور الأبرز في حياة المجتمع والدولة منذ الاستقلال وحتى السبعينات، كان بلا شك اللواء فؤاد شهاب. لقد أبعد شهاب الجيش عن السياسة وعن العقلية العشائرية والقبلية، فأبعد البلاد والدولة عن سلسلة الانقلابات العسكرية التي كانت شائعة في الشرق الأوسط بانتمائه إلى الكتلة الدستورية وإلى مدرسة ميشال شيحا، مما دفع بعادل فريحة إلى الاقرار بأن «**الجيش استطاع أن يحافظ على الدستور ويحمي الميثاق الوطني بفضل قائده العام اللواء فؤاد شهاب، الذي يعتبر، بعد بشارة الخوري،المؤسس الثاني للمدرسة الدستورية**»[٢٤]. لقد دعي اللواء شهاب إلى استلام مسؤوليات رئاسة الجمهورية اللبنانية، فشرَّفها بديموقراطيته وأمَّن خلافته بطريقة دستورية بعيدة عن العنف وعن عقليات الشرق الأوسط التي تنتمي إليها البلاد حتى قال

(٢٣) ديغول، نحو الجيش المحترف، المصدر نفسه، صفحة ١٤٢.

(٢٤) Adel FREIHA, L'Armée et l'Etat au Liban 1945 - 1980, Librairie générale de droit et de jurisprudence, Paris, 1980, Page 44.

الصحافي فاضل سعيد عقل في مقال «**فلسفة الشهابية**» إن الجنرال شهاب كان يعطي دروساً في الديموقراطية للمدنيين.

وبالنسبة لتطويع الأفراد، طبقت قاعدة المناصفة نظراً لإقدام المسلمين على التطوع في الجيش بكثرة وتراجع المسيحيين عن ذلك. أما أماكن إقامة الثكنات العسكرية فقد أخذ بعين الاعتبار تركيزها في الأطراف للدفاع عن الحدود من جهة ولتنمية المناطق البعيدة عن العاصمة ولعدم رغبة مناطق الجبل كالمتن والشوف وكسروان وجبيل استقبال الثكنات العسكرية خوفاً من «**تعدي العسكريين على السكان**». ونذكر جيداً عندما قام اللواء شهاب بتركيز ثكنة صربا، ان الأهالي قدموا عرائض عديدة لنقلها «**خوفاً من العسكر**».

ب ـ الجيش العادل في خدمة الشرعية:

خلال تاريخه العسكري، وباستثناء انقلاب القوميين السوريين في ٣١ كانون الأول ١٩٦١ والذي اشتركت فيه كتيبة مصفحات (سرية حسب التسمية الحالية)، لم يشهد تاريخ الجيش اللبناني المنضبط أي انقلاب عسكري في الوقت الذي كانت فيه هذه الانقلابات تهز العالم العربي. حتى في انقلاب ١٩٦٢ (كما سمي)، فإن رتباء وأفراد كتيبة المصفحات تبلغوا أن مهمة تنتظرهم في بيروت وأنهم متوجهون إليها لحماية الشرعية وليس لقلبها. وعندما علم العسكريون بهدف انتقالهم، اظهروا تململاً ولم يعودوا ينفذون الأوامر التي يتلقونها كما يجب. وقد صرح النقيب عوض في كتابه: «**الطريق إلى السلطة**» انه عند وصوله إلى قرب وزارة الدفاع، فرّ صفوف الضباط من كتيبته وعلى رأسهم المعاون الأول رستم. كما ذكر أنه عندما قرر التخلي عن حركته، صعد إلى أحد المصفحات، فرفض سائقها الفرار به بعيداً[٢٥].

وبالفعل، لقد برز الجيش اللبناني، منذ نشأته، كحام للشرعية وللدولة وكمدافع عن الشعب وعن منجزات الحضارة اللبنانية. فطوال تاريخه، لم يحاول هذا الجيش التطاول على الحكم المدني، بل كان دائماً خاضعاً له وحاميه والمنفذ لأوامره الحرفية حتى وجهت إليه أحياناً الانتقادات بسبب تقيّده الحرفي بالأوامر.

ج ـ الجيش عامل استقرار وتوازن:

تدخل الجيش اللبناني في عهد الاستقلال مرات عدة لحماية الشعب، وتحقيق التوازن في المجتمع، والدفاع عن الدولة المستقلة. وسنختصر أبرز هذه التدخلات:

١ ـ العام ١٩٤٨: حرب فلسطين

اعتبرت معركة المالكية أبرز معركة عسكرية هجومية خاضها الجيش اللبناني ضد عدو خارجي. وقد انتصر الجيش اللبناني خلالها على الجيش الاسرائيلي فاتحاً طريق شمال فلسطين أمام «جيش الانقاذ العربي» ومؤمناً له طرق التموين.

(٢٥) النقيب السابق فؤاد عوض، الطريق إلى السلطة، ١٩٧٣، صفحة ٢٠٢ ـ ٢٠٣.

والمالكية قرية تعتبر حيوية ومفتاحاً لسهل الحولة الفلسطيني. وكان جيش الانقاذ العربي والجيش اللبناني قد سبقا الإسرائيليين إلى احتلالها حيث أقيم مركز دفاعي محصن بقيادة النقيب اللبناني زغيب. وبتاريخ ٩ أيار ١٩٤٨، هاجمت القوات العدوة واحتلت مرتفع المالكية في معركة استشهد فيها النقيب زغيب.

عند ذلك، قررت القيادة اللبنانية استعادة المرتفع رغم تحصيناته الهامة، نظراً لأهميته الستراتيجية، وكلفت فوج القناصة الثالث بالمهمة. وفي ٥ حزيران ١٩٤٨، قام هذا الفوج بقيادة المقدم جميل الحسامي مدعوماً بكتيبة دبابات بقيادة النقيب فؤاد لحود وبطارية مدفعية بقيادة النقيب اسكندر غانم، بمهاجمة واحتلال مرتفع المالكية فاتحة الطريق إلى عكا والناصرة، رغم هجوم معاكس عنيف قام به العدو.

ومنذ هذه المعركة الهجومية، اعتمد الجيش اللبناني عقيدة قتالية دفاعية تهدف إلى حماية أرضه وشعبه وإنجازات حضارته ضد جميع التعديات.

٢ ـ العام ١٩٥٢: الحكومة الانتقالية

وفي العام ١٩٥٢، رفض قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب استعماله لدعم نظام الرئيس بشارة الخوري مقابل شعب توافق على عدم التجديد له، مما رفع أسهم الجيش في صفوف الشعب اللبناني وفئاته.

وجاء في مذكرات الرئيس بشارة الخوري أنه «**عندما سأل اللواء شهاب عن مدى مساعدة الجيش للحكومة ولنظام الرئيس الخوري الواقع بالصعوبات، أجاب بحضور الرئيس الصلح أن مهمة القوى تقتصر على شل المتظاهرين في حال فشلت قوى الأمن الداخلي بذلك**».

وأضاف الرئيس الخوري: «**لقد فهمت عندها أن اللواء شهاب غير مستعد لاستعمال الجيش للقوة ضد المعارضة**»(٢٦).

لذلك، استقال الرئيس بشارة الخوري بعد أن شكل حكومة انتقالية تسلم فيها اللواء شهاب رئاسة الحكومة ووزارتي الداخلية والدفاع. وقد أشار عليه البعض بحل مجلس النواب لمنع انتخاب رئيس جديد، لكنه رفض وأمن انتخاب رئيس ضمن مهلة أربعة أيام، مما دفع بالجنرال ديغول إلى أن يكتب «**ان اللواء شهاب هو ضابط ذو قيمة كبيرة**»(٢٧).

ومن المؤكد أن اللواء شهاب كان يعتقد اعتقاداً جازماً بعدم إمكانية حل الخلافات السياسية في المجتمع اللبناني بالقوة، إنما بالتفاهم السياسي للفئات المختلفة.

٣ ـ العام ١٩٥٨: الثورة

من أبرز أسباب أزمة ١٩٥٨ في لبنان نذكر:

---

(٢٦) الرئيس بشارة الخوري، حقائق لبنانية، الدار اللبنانية، بيروت، ١٩٨٣، الجزء الثالث، صفحة ٣٢٨ و٤٧٦.

(٢٧) DE GAULLE, Mémoires de Guerre, op cit, tome 2, Page 26.

ـ تأثير عقيدة ايزنهاور التي انضم إليها لبنان في ١٦ آذار ١٩٥٧، والقاضية بقيام الولايات المتحدة بملء الفراغ السياسي في الشرق الأوسط أثر تراجع التأثير البريطاني ـ الفرنسي[٢٨].

ـ عدم قطع علاقات لبنان ببريطانيا وفرنسا اثر الهجوم على قناة السويس في تشرين الثاني ١٩٥٦.

ـ دخول لبنان في حلف بغداد.

ـ محاولة الرئيس كميل شمعون التجديد.

ـ التدخلات في الانتخابات النيابية العام ١٩٥٧، واستبعاد الزعامات السياسية التقليدية المعارضة (سلام ـ اليافي، جنبلاط، الأسعد... إلخ).

وهكذا اندلعت أحداث في مختلف المناطق اللبنانية تدخل الجيش لوقفها وحصرها رغم أنها وضعته في وضع صعب. فمن جهة، كان عليه احترام حرية اللبنانيين جميعاً، ومن جهة ثانية حماية السلطة ومنع تغيير النظام بالقوة مع ما يتبع ذلك من استعمال للسلاح مقابل آلاف الثوار المعارضين للحكومة. وقد اختار الجيش يومذاك خدمة الدولة والشعب معاً. فقد منع انتشار الثورة وسيطرتها التامة على البلاد والحكم، لكنه لم ينفذ عمليات هجومية لقمعها وللسيطرة على البلاد وجمع السلاح.

فسياسة اللواء فؤاد شهاب منذ تسلمه قيادة الجيش، نادت بالتفاهم والاستيعاب وعدم استعمال القوة للقمع الداخلي. وهذه السياسة التي اتبعها منذ بداية قيادته للجيش لم يبدلها العام ١٩٥٨.

وقد تلخصت في ذلك العام بالمبادىء التالية[٢٩]:

ـ المحافظة على وحدة الجيش كنموذج مثالي لصيغة ١٩٤٣.

ـ عدم زج الجيش في الصراع الداخلي اللبناني.

ـ حماية مركز الرئاسة الأولى ومنع تغيير النظام بالقوة.

ـ منع انتشار الثورة وامتدادها إلى المناطق الحساسة.

ـ منع استعمال الجيش لأهداف خاصة بهدف ضرب التوجهات الوطنية.

ـ المحافظة على الجيش كورقة أخيرة، ومعارضة قيامه بعمليات هجومية واسعة النطاق.

---

(٢٨) كمال جنبلاط، في مجرى الصراع اللبناني، ١٩٥٨، صفحة ١٤.

(٢٩) Robert MURPHY, Chargé d'une mission spéciale au Liban en 1958, dans «Diplomat Among Warriors» Collins ST-James, London, 1964, Pages 487 - 488.

ـ عدم دخول قيادة الجيش في لعبة شد الحبال السياسية التي كانت تمارس خلال ثورة ١٩٥٨، وإبقاؤه لجميع الفئات والجامع الأكبر لعودة اللحمة إلى فئات الشعب.

يومذاك تساءل المراقبون: هل كان بإمكان الجيش سحق الثورة كما طلبت الحكومة؟

لا يمكن التنبوء بما كان يمكن أن يحصل، لكن الثابت أن قيادة الجيش لم تحاول ذلك.

وفي مؤتمر صحفي للرئيس شمعون في ٢٥ حزيران ١٩٥٨ أكّد «**ان عدد الثوار كان يتراوح بين ١٠ و١٢ ألفاً**»(٣٠). وتساءل في المؤتمر الصحافي إذا كان تدخل الجيش فعالاً ضد ثوار يفوقونه ضعفين في العدد.

إنما، مهما يكن، فإن الجيش قام بحماية الشرعية والمراكز الحساسة في البلاد. ومنع انتشار الثورة وحصرها.

٤ ـ العام ٦١ ـ ٦٢: الانقلاب

خلال ليل ٣٠ ـ ٣١ كانون الأول ١٩٦١، قام الحزب القومي السوري الاجتماعي بمحاولة انقلابية اعتبرت الأولى في تاريخ لبنان وشارك فيها بعض الضباط من الجيش الذين يتعاطفون مع هذا الحزب أو ينتمون إليه، وأبرزهم النقيب فؤاد عوض قائد كتيبة المصفحات المستقلة الأولى في صور مع كتيبته، والنقيب شوقي خيرالله والملازم علي الحاج حسن. اثنان من الثلاثة لعبا دوراً فعلياً في احداث الانقلاب، هما عوض وحسن. كلف الأول احتلال وزارة الدفاع الوطني في المتحف وتوقيف كبار الضباط، والثاني احتلال القصر الجمهوري في الذوق ـ جونيه وتوقيف رئيس الجمهورية اللواء فؤاد شهاب. وقد نفذ الأول مهمته على رأس كتيبته متوجهاً من صور إلى بيروت.

وتساءلت الأوساط العسكرية حينذاك: أين هي مراقبة تحركات الوحدات العسكرية؟

وهل ان القيادة علمت بالموضوع وتركته يكتمل بهدف القضاء على الحزب؟

وللرد على هذا التساؤل، ما ورد في كتاب عادل فريحة أن الزعيم انطون سعد، رئيس الشعبة الثانية بذلك التاريخ، أعلمه أنه أفيد عن الانقلاب ليل ٣٠ كانون الأول الساعة ٢٣,٠٠ من قبل ٣ أشخاص أحدهم عضو بارز في الحزب(٣١).

كما يؤكد الزعيم سعد أن العسكريين المتوجهين مع النقيب عوض كانوا يعتقدون أنهم مكلفون بحماية وزارة الدفاع من خطر هجوم محتمل، وأنهم رفضوا الانصياع لأوامر رئيسهم عندما علموا بمهمتهم الصحيحة.

---

(٣٠) جريدة الأوريون ٢٦ حزيران ١٩٥٨.

(٣١) FREIHA, opt cit, page 69.

وهذا ما أكده فؤاد عوض نفسه إذ كتب:

«وعندما طال غياب شوقي... أتاني أحد الجنود وقال لي أن النائب ضابط كامل رستم قد فرّ مع مصفحاته الأربع والتحق بالقوى المعادية...

وبعد فرار الكوكبة الأولى، أعطيت الأمر بتدوير المحركات واستقليت المصفحة الأولى... وأدار السائق المحرك وأمرته بأن يندفع باتجاه طريق النهر، فانهار، لكنه أخذ يدور بالمصفحة على نفسه...»[٣٢].

وهذه الحقيقة تثبت تعلق عناصر الجيش بولائهم المطلق للشرعية والقيادة.

إنما، ومهما قيل، فإن عملية إفشال الانقلاب وإلقاء القبض على الانقلابيين، تُعتبر عملية عسكرية مخابراتية ناجحة جداً ينبغي درسها بعمق وجدية. فقد قام الجيش خلالها بمنع سيطرة حزب مسلح على الحكم ومنع تغيير النظام بانقلاب نفذه حزب سياسي فخدم بذلك المجتمع والدولة.

٥ ـ ١٩٦٩ ـ ١٩٧٣: القتال ضد المنظمات الفلسطينية

خلال حرب ١٩٦٧، قررت الجامعة العربية أن لا يشترك لبنان بالحرب مباشرة فكلف بمهمات لوجستية. لكن عدم الاشتراك هذا فسره الزعماء المتعاطفون مع الفلسطينيين كتراجع عن صيغة ١٩٤٣ التي أعطت لبنان وجهاً عربياً، وأن السلطة اللبنانية انحرفت عن السياسة الوطنية وذلك بسبب انعدام التحضيرات للقتال ضد العدو التقليدي.

وابتعاد لبنان عن المشاركة في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣ ضد العدو الإسرائيلي، جعله يحس بالوجود العسكري الفلسطيني على أرضه اعتباراً من ١٩٦٨ حيث أقيم في منطقة العرقوب ما سمي يومذاك بـ«**أرض فتح**»، وشنت المنظمات الفلسطينية حرباً ضد السلطة اللبنانية تجسدت بمعارك ١٩٦٩ و١٩٧٣، التي خاضها الجيش منفرداً مما جعله يمر بتجارب قاسية في ظل عدم الاتفاق السياسي على دعمه في حربه ضد مقاتلين عرباً[٣٣]. فالقرارات السياسية اللبنانية، خلال هذه الفترة، كانت سهلة عندما كانت تدعو للتصدي للعدو، لكنها كانت تصعب عندما يقتضي الوضع استعمال الجيش لضبط الأوضاع الداخلية في البلاد.

وقام الجيش بمهمته خلال الأزمتين مسيطراً سيطرة تامة على الساحة اللبنانية. لكن ما حققه الجيش بالحرب خسرته الحكومة بالسياسة مخالفة بذلك المبدأ القائل أن «**الحرب هي متابعة السياسة بوسائل أخرى**».

---

(٣٢) عوض، المصدر نفسه، صفحة ٢٠٢ ـ ٢٠٤.

(٣٣) فؤاد لحود، مأساة الجيش اللبناني، ص ٤٢ ـ ٤٥.
et FREIHA, opt cit, pages 201 - 202.

٦ ـ ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦: حرب السنتين

لم يكن الجيش يُحسد على دوره خلال حرب السنتين (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) لأنه حُيّد في بدايتها، ثم عزز وحدات الدرك واستُعمل كقوة بوليس بين المتقاتلين بشكل لم يترك له «لا حول ولا طول» قبل أن يتفتت ويتشرذم في مرحلة ثالثة.

ويرى البعض أن بشائر الحرب الأهلية بدأت العام ١٩٧٣، وذلك أثر تفكيك الشعبة الثانية في الجيش قبل تأمين البديل لها، مما أدى إلى فراغ أمني استغلته التنظيمات المسلحة للقيام بنشاطاتها الحزبية والعسكرية غير النظامية، كما غالت السلطة السياسية في منع الجيش من التدخل في القضايا العامة للبلاد، مما أوقعها في المحظور المعاكس، وشرع أبوابه أمام تدخلات الحزبيين والسياسيين بشكل لم يسبق له مثيل منذ الاستقلال.

هذا الوضع غير الطبيعي، استغلته التنظيمات المسلحة المتنافرة لاطباق قبضتها على الشعب والمجتمع مما أدى إلى اهتزاز في صيغة ١٩٤٣ وإلى الحرب الأهلية[٣٤].

ومن أهم أسباب إطالة الحرب الأهلية لمدة سنتين، عدم الاتفاق داخل السلطة السياسية والمجتمع اللبناني على الدور الممكن اسناده للجيش بهدف إخمادها، مما أدّى إلى عدم تدخله وبقائه متفرجاً. ان الانقسام العامودي في المجتمع اللبناني أدّى إلى انقسام على صعيد الإدارة والسلطة على دور المؤسسة العسكرية. فاليسار اللبناني والقيادة الفلسطينية عارضتا تدخلها لإخماد الفتنة لأنهما «لا تثقان بقيادتها»[٣٥]، بينما طالب الفريق الآخر بدور فاعل للجيش في حفظ الأمن على جميع الأراضي اللبنانية يترافق مع إعلان حالة الطوارىء[٣٥].

كل ذلك عمل على تحييد الجيش وبقائه دون سلطة، متفرجاً على تدمير بلده ومنجزاته وحضارته. أما قيادة الجيش في حينه فقد اختارت الرضوخ للسلطة السياسيةَ من دون أن يكون لرأيها أي وزن في القرار السياسي. وهكذا تتابعت القرارات السياسية والأمنية الخاطئة، ينفذها جيش التزمت قيادته بمبدأ التنفيذ الحرفي للأوامر بدون مناقشة، منها القبول بالعمل العسكري غير الشرعي والحزبي داخل البلاد ومنع تدخل الجيش لمقاومته، ومنها فصل وحدات من الجيش بتصرف قوى الأمن الداخلي لاستعمالها كما ترتأي قيادة الدرك اللبناني؛ مما أدّى إلى شرذمته وتفتيته. والملفت للنظر أن الفريق الذي كان يطالب باستعمال الجيش عاد وقبل بانفراط عقده بعدما تأكد من استحالة استعماله مجتمعاً، مكتفياً بقسم من عناصره وأسلحته وعتاده لاستغلالها ضمن مجموعاته الحزبية، في الدفاع عن مناطقه المهددة.

وبانفراط عقد الوحدات العسكرية وتوزعها على الأحزاب المتقاتلة، زال العائق الأخير أمام تعميم الفوضى والاقتتال والحرب على جميع الأراضي اللبنانية.

---

(٣٤) Joseph CHAMI, Days of Tragedy 45 - 76, Dergham, Beyrouth, 1985, p. 34 - 41.

(٣٥) فؤاد لحود، المرجع نفسه، ص ١٨١ ـ ١٨٢.

وهكذا نعود للتأكيد مع الجنرال ديغول أن «**أوهام السياسة تصبح أقل خطراً إذا قامت وراءها قوات مسلحة ساهرة لا يطغى عليها شطط الرأي العام**»[٣٦].

٧ ـ ١٩٦٢ ـ ١٩٧٠: تدخل الشعبة الثانية بالسياسة

تدخلت الشعبة الثانية في الجيش في الحياة السياسية للدولة اللبنانية مباشرةً، بعد انقلاب ١٩٦٢.

وكانت الشعبة الثانية، أو المكتب الثاني، قد أُنشئت العام ١٩٤٥ مع إنشاء الجيش، لكنها لم تتدخل في القضايا العامة حتى الانقلاب المذكور.

ومنذ ١٩٦٢، برزت هذه الشعبة على الساحة اللبنانية كعامل سياسي فاعل في البلاد والدولة، فراقبت الحدود والداخلين والخارجين والأجانب والتنظيمات الحزبية والمسلحة بشكل يدعو إلى الإعجاب. وسبب ذلك يعود إلى أن نظام الرئيس فؤاد شهاب لم يرتكز على أحزاب سياسية أو دعم شعبي، بل اعتبر الجيش وكأنه حزب الرئيس، ولا سيما الشعبة الثانية التي عملت على تثبيت نظامه ودعمه.

وهكذا أصبحت الشعبة الثانية تشكل مجموعة ضغط ضمن الدولة، فأقامت بين ١٩٦٤ و١٩٧٠ مجموعة عمل قوية ومنسقة انتقدها المعارضون، لا سيما خلال عهد الرئيس شارل حلو وسموها أسماء متعددة: «**الازدواجية**»، «**الدكتيلو**»... **إلخ**

٨ ـ ١٩٧٨ ـ ١٩٩٣: الجيش وإعادة توحيد البلاد

مع نهاية حرب السنتين ودخول قوات الردع العربية إلى لبنان، راح الوطن يبلسم جراحه محاولاً إعادة توحيد قواه والعودة إلى الحياة الطبيعية. ومنذ ١٩٧٨، جرت محاولات توحيدية عدة شارك الجيش فيها جميعها وكان السباق في هذا الميدان:

ـ ففي العام ١٩٧٨، أقيمت مخيمات الألفة ونشرت وحدات الجيش في بيروت الكبرى وأرسلت بعض هذه الوحدات إلى الجنوب للمساهمة في تحريره من الاحتلال الإسرائيلي.

ـ وفي العام ١٩٨٣، أنشئت وحدات عسكرية جديدة وأعيد تنظيم الوحدات العسكرية القديمة.

ـ وفي العام ١٩٨٤، أعيد إنشاء منطقة بيروت الكبرى التي انتشرت فيها ألوية الجيش، وخلق ما سمي يومذاك بـ«**المنطقة العازلة**» التي دمجت فيها الألوية وامتدت من المرفأ حتى كفرشيما[٣٧].

---

(٣٦) ديغول، نحو الجيش المحترف، صفحة ٣٣.

(٣٧) كان لكاتب هذا المقال شرف قيادة هذه المنطقة العازلة التي انتشر فيها اللواء الثالث وقسم من اللوائين الخامس والسادس والكتيبة ٦١. وامتدت القطاعات على جانبي الخط الأخضر وعادت الحياة في العاصمة لمدة ستة أشهر إلى طبيعتها. وكلفت منطقة بيروت العسكرية بقيادة العميد الركن محمد الحاج قيادة بيروت الكبرى.

لكن الجيش كان يحاول جاهداً في كل من هذه التجارب توحيد صفوفه في بلد ما يزال مقسماً ومشرذماً. ولما كان الجيش صورة عن الشعب ومنفذاً صادقاً لتوجهات السلطة السياسية، فإن محاولاته للدمج واللحمة جاءت ناقصة إلى أن ترسخت الوحدة الوطنية داخل المجتمع منذ تشرين الأول ١٩٩٠، مما أفسح المجال أمام عمل المؤسسة العسكرية الجامع والموحد.

ومنذ ذلك التاريخ، قام الجيش بإنجازات باهرة كانت البلاد تحلم بتحقيقها منذ العام ١٩٧٦، نذكر البعض منها:

- إعادة بناء مؤسسة عسكرية ثابتة ومنسجمة وفعالة ومنضبطة.
- نشر الأمن في جميع الأراضي اللبناني وإزالة خطوط التماس نهائياً.
- زيادة قدرات الجيش بالتطويع والاستيعاب وخدمة العلم.
- دخول الجيش إلى الجنوب بقوة وفعالية. هذا الجنوب الصامد الذي كان متعطشاً لدفاع أبنائه عنه منذ ١٩٧٦. وتبع ذلك التصدي بجرأة وقوة للتعديات الاسرائيلية على الجنوب.
- تبني الجيش عقيدة واضحة تحدد العدو وترسخ التعاون مع الدول العربية والعلاقات المميزة مع سوريا التي ساهمت بفعالية في تطوير الجيش وتعزيز قدراته وتسليحه.
- تنفيذ جميع توجهات الدولة العسكرية إن لجهة حلّ الميليشيات أو جمع السلاح أو منع المظاهر المسلحة غير المشروعة أو منع التعديات على المواطنين الامنين ومصادرة أملاكهم أو حماية المهجرين العائدين إلى قراهم وأراضيهم أو حتى المشاركة في جميع الأعمال العمرانية والإنسانية التي دخلت منذ آماد بعيدة في تقاليد الجيش وعاداته.
- عملية الدمج الكاملة للعسكريين وللوحدات العسكرية التي لم يعد أي منها وقفاً على طائفة أو منطقة أو اتجاه سياسي معين.

وخلال هذه الفترة الطويلة، برز الجيش المعاصر كمدافع عن قدسية الأرض وعنفوان الشعب وشرعية الدولة.

خامساً: الجيش والمجتمع

وإذا ابتعدنا عن القضايا العملانية والأمنية وولجنا الميدان الاجتماعي والإنساني والانمائي، للاحظنا أن الجيش اعتمد منذ نشأته سياسة إنماء المناطق اللبنانية، ومد يد المساعدة للسكان المنكوبين، وشارك في صراع الدولة اللبنانية ضد البؤس والحرمان وويلات الطبيعة والأوبئة والأمراض المعدية وغيرها.

هذه المهام الإنسانية بدأت مع الحرب العالمية الأولى. فقد جاء في كتابنا «**تاريخ الجيش اللبناني المعاصر ـ الجزء الأول**» ما يلي[٣٨]:

«فُوض للمساعدين اللبنانيين في فرقة الشرق مهمة تموين السكان منذ ١٩١٨ كونهم يعرفون المنطقة والسكان جيداً. وهكذا كانت عناصر الفرقة تترك أرواد على متن زوارق صيد محملة بالمؤن وتبحر حتى شواطىء طرابلس القريبة من أرواد والضعيفة حراستها».

ومنذ ذلك التاريخ، دخلت هذه المهام الإنسانية في صلب تقاليد الجيش اللبناني وطبعت تاريخه بصفحات مشرقة.

وقد شملت هذه المهام الانجازات التالية:

أ ـ شق الطرق وتحسينها وصيانتها بتقديم اليد العاملة واختصاصيي الهندسة اللازمة للأشغال. من العريضة إلى القبيات فشدرا فطريق الأرز ـ عيناتا ـ فطرق الهرمل وراشيا وحاصبيا وجزين والنبطية والخيام والناقورة والكنيسة والشوف.

وبكلمة موجزة، يمكننا القول أن جميع الطرق والمسالك الجبلية والصعبة شُقت في لبنان بمساعدة وحدات الجيش وبخاصة أفواج القناصة الشهيرة.

ب ـ أعمال الهاتف والتلغراف... فقد كلفت وحدات الجيش، وخاصة سلاح الإشارة منذ الانتداب مدّ وإصلاح جميع الخطوط على مجمل الأراضي اللبنانية؛ وهي ما زالت حتى اليوم تشارك في بعض هذه الأعمال.

ج ـ تشجير لبنان. فمعظم الاحراج القديمة التي كانت تكسو الجبال اللبنانية منذ العهد الفينيقي قد زالت. أما الاحراج التي ما زالت آثارها وبقاياها ظاهرة على قمم الجبال اللبنانية فقد زرعتها أيدي عناصر الجيش اللبناني.

كذلك عمدت وحدات الجيش إلى زرع الأشجار على جوانب الطرق مساهمة في تنمية الثروة الحرجية وحمايتها.

د ـ قامت أيضاً القوى النظامية طيلة عهد الانتداب وحتى الاستقلال بمهمات التفتيش عن الآثار وحمايتها، ومكافحة الجراد والأوبئة، واتلاف الحشيشة لحماية أبناء الوطن من مضارها وسمومها، ومسح جميع الأراضي اللبنانية بواسطة مديرية الشؤون الجغرافية في الجيش.

هـ ـ ومن مهمات الجيش الانسانية، سجلنا أعمال إسعاف المنكوبين وتخليص المحتجزين إن بسبب الفياضانات أو الثلوج، وأبرز تلك الأعمال:

ـ تخليص المحتجزين بالثلوج والانهيارات العام ١٩٩١ في البقاع والشمال.

---

(٣٨) ريحانا، المصدر نفسه، جزء أول، صفحة ١٨٠ ـ ١٨١.

ـ لجنة إنماء الضاحية الجنوبية التي شكلت العام ١٩٨٢ برئاسة اللواء الركن أبو ضرغم.

ـ المشاركة في إطفاء الحرائق التي اندلعت مؤخراً على جميع الأراضي اللبنانية ويضيق المجال عن ذكر أكثر من ذلك.

ونحن لا نعجب من تكليف الجيش المهام الإنسانية علاوة على مهامه الأمنية، فهو قسم من الشعب يندمج معه بصورة طبيعية، وهو جيش وطني منبثق من المجتمع اللبناني وعامل توحيد وتوازن وديمومة فيه.

ليس هناك من اهتمام أحب إلى النفس من الاهتمام بالمسائل العسكرية، كونه يشغلها بشاغل مليء بشعور النبالة في التنفيذ. ويتميز العمل العسكري بالبسالة التي تعتبر أقوى الفضائل وأكرمها وأكثرها سمواً. فليس هناك أجدى وأكثر شرفاً من حماية أمن البلاد والدفاع عن حضارتها ومنجزاتها وأرضها وتحضير مستقبلها وتكوين عامل توازن واستقرار فيها.

لقد وجه الجنرال ديغول خلال الاحتفال بتخريج إحدى دورات مدرسة سان سير للضباط الكلمة التالية[٣٩]:

«إني لأشفق عليكم لأنكم اخترتم المهنة العسكرية. فهي تتطلب منكم التنازل عن الحرية والمال، وتحمل إليكم أياماً عصيبة وساعات مريرة، كما أنها تتضمن أحياناً سنوات من الأسى والألم. إلاَّ أنها بالمقابل تتيح لكم مغامرة دائمة مليئة بالأحداث تختلط فيها القيادة بالعمل وبالمخاطرة...».

ونحن نرى أن المجتمع اللبناني الذي محض جيشه الثقة الكبرى والامتنان لدوره السالف الذكر في خدمة الدولة والشعب، ما يزال متطلباً لا سيما وانه يخرج من نفق الحروب المظلم التي دمرت وشردت، ويباشر ورشة الإعمار والانماء.

هذا المجتمع يطالب بجيش ذي مهمة مزدوجة:

أ: أمنياً

إعادة البلاد إلى ما كانت عليه، إلى حضارتها وهدوئها واستقرارها وتوازنها.

ب: إنسانياً

مد يد المساعدة الانمائية إلى جميع المناطق لا سيما النائية منها.

ولكن تبقى أبرز مهام الجيش المستقبلية مهمة تحرير الجنوب والبقاع الغربي وإعادتهما للوطن كاملين، ونشر الأمن والسلام في أرجائهما. فروح العزة والكرامة والثقة

---

(٣٩) ايريك موريز، المصدر نفسه، صفحة ٤١.

التي غـرست في صفوف الجيش والفخـر بـالانتمـاء إلى مؤسسـة خـدمت البـلاد بصمت وإخلاص واندفاع وحماس وشكلت عامل استقرار وتوازن فيها، هي روح لا تقوم الجيـوش بدونها.

خريطة رقم ١

قطاع تجريدة فلسطين ـ سوريا الفرنسية وفرقة الشرق (١ أيلول ١٩١٨)

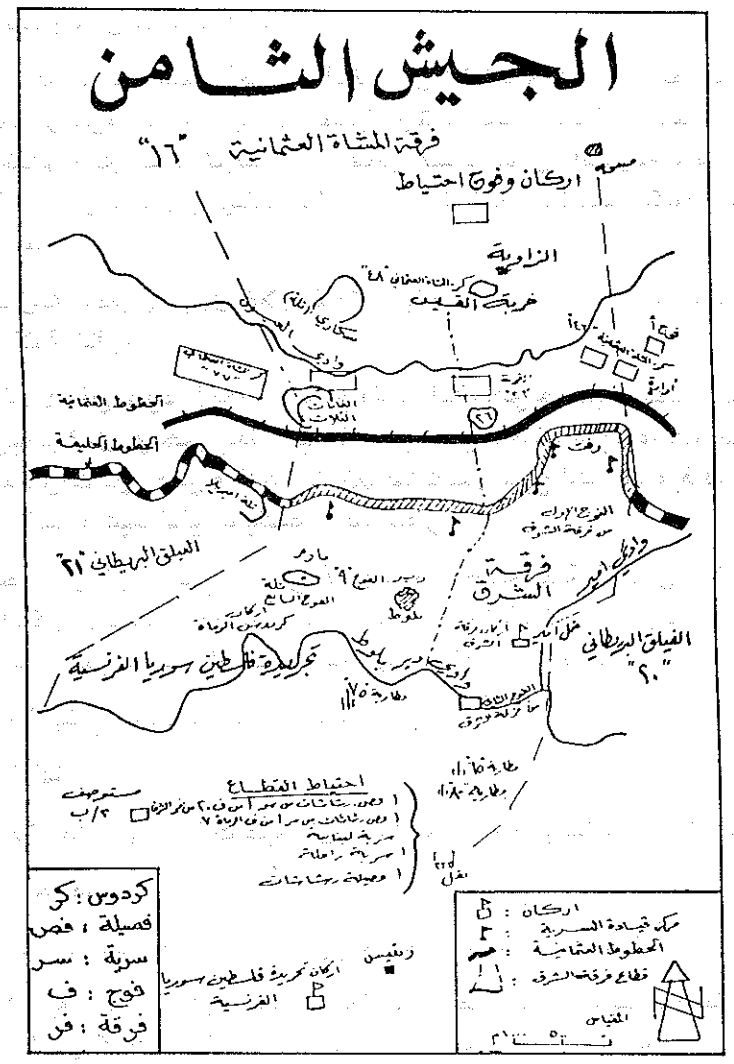

المرجع:

Cartes d'Etat-Major de l'Armée française, service historique; AFGG, tome 9.

خريطة رقم ٢ هجوم الحلفاء في ٨ حزيران ١٩٤١

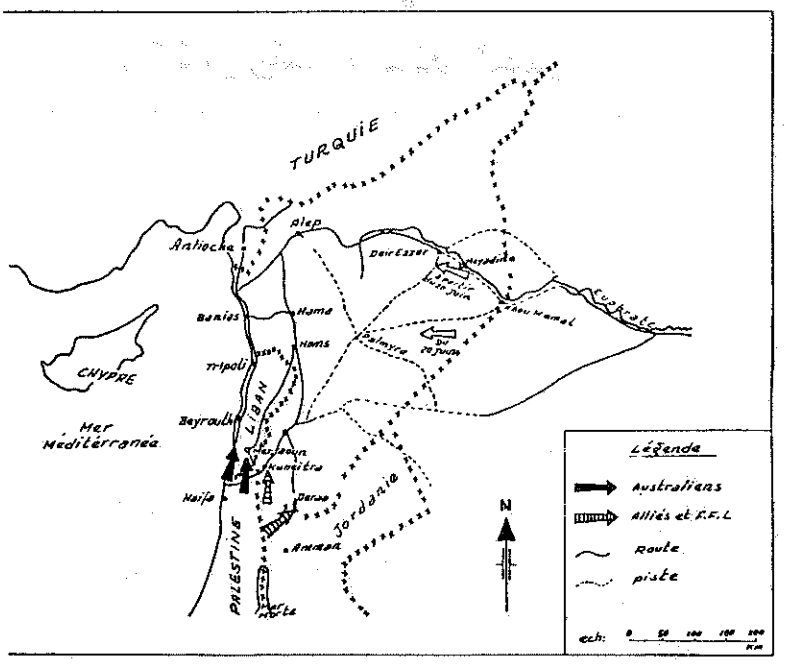

خريطة رقم ٣ معركة مرجعيون

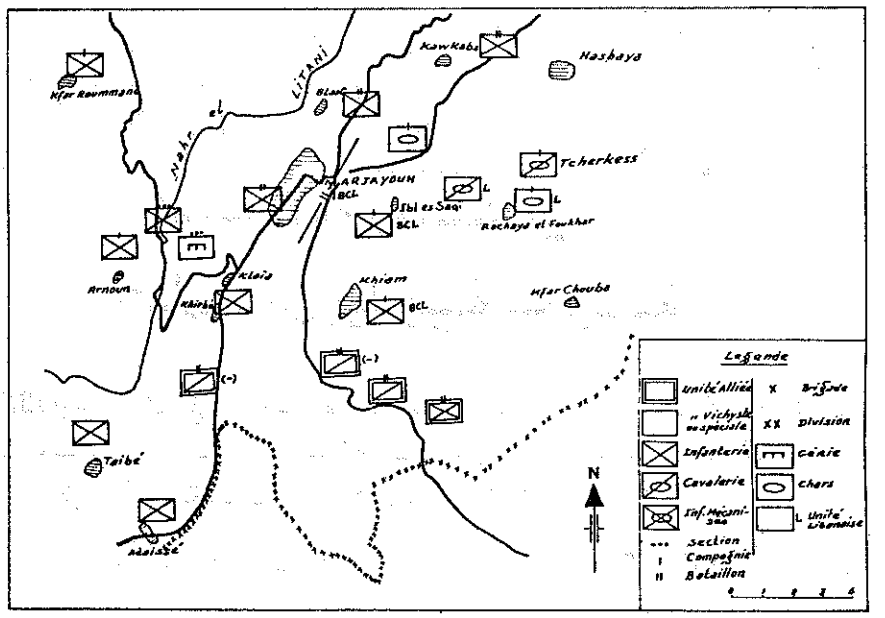

دواجن لبنان

الدكتور رضا خالد الميس

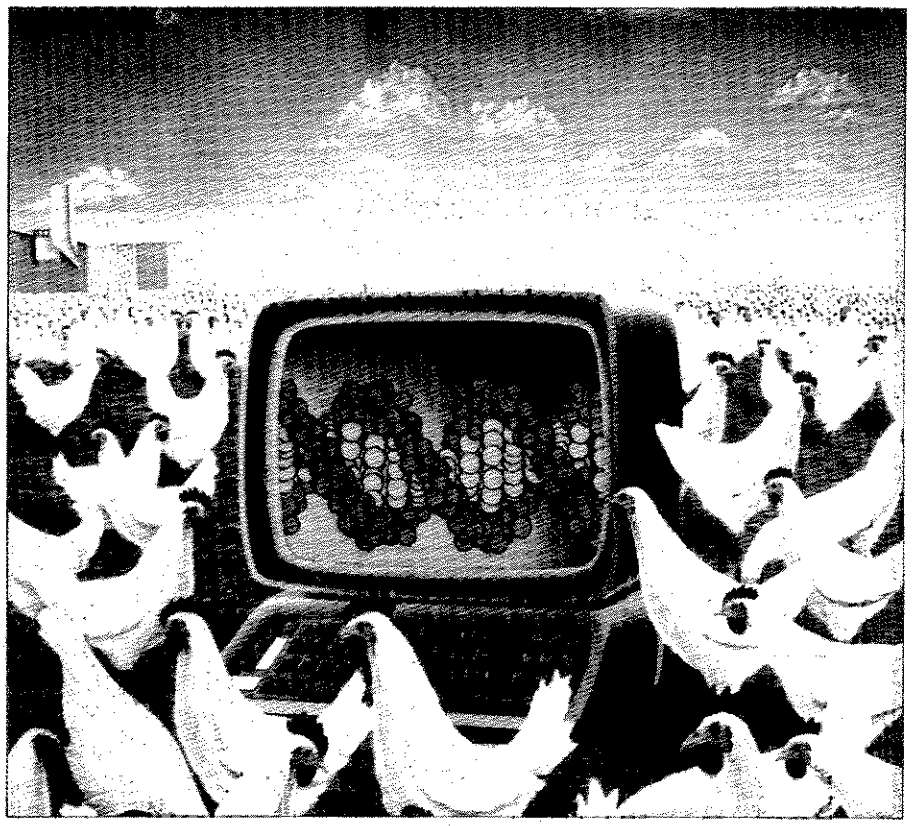

إسم جديد

على أسس بيطرية عريقة

اعلاف للدواجن والمواشي - أدوية بيطرية - مطهرات - لقاحات للدواجن - مركزات بدون لحم
مواد أولية - صيصان بياض - مبيدات لطفيليات المزارع
وكيل شركة سيبا جيجي COSUMIX - ESB3

زملكا - الكرنك - أول الأوتوستراد - تلفون: ٨٢٢٦٧٣ - ٠٨/٨٠٩٦٧٣

البحرية الإسرائيلية
ذراع العدوان الطويلة!

العميد الركن البحري سمير الخادم(*)

لم يكن بالإمكان إعداد وكتابة هذه الدراسة وبالشكل المطلوب لولا مساهمة ضباط وأمانة سر قيادة القوات البحرية اللبنانية.

يجمع المحلّلون العسكريّون الإقليميون والدوليون على أنّ سلاح الطيران هو الذراع الطولى للعدو الإسرائيلي وقد استعمله بنجاح في حروبه مع العرب. لكنَّ للبحرية الإسرائيلية دوراً متنامياً في ستراتيجية السلطة الحاكمة في إسرائيل لتأمين حماية الشواطىء العبرية وحتى لجعل قطعها تمخر عباب المياه الإقليمية وترفع علمها على خطوط الملاحة الدولية، شأن أساطيل الدول الكبرى. فهل تشكل البحرية الإسرائيلية، في الوقت الحاضر، ذراعاً طولى لإسرائيل. وهل أن عديدها الحالي وما يخطط لها في المستقبل يُنبىء بأنها ستكون كذلك؟

إننا إذا استعرضنا بعض الأرقام حول البحرية الإسرائيلية لوجدناها صغيرة بالمقارنة مع البحريات المعروفة، فعديدها لا يتجاوز الـ ٦٦٠٠ عنصر من بينهم ٩٠٠ ضابط و٢٥٠٠ مجند ووحدة مغاوير بحرية. ويمكن لهذا العدد أن يضاف إليه حوالى ٤٠٠٠ من الاحتياطيين في حال إعلان التعبئة العامة. أما القواعد البحرية الاسرائيلية فهي: حيفا، اشدود، وايلات.

وباستثناء بعض زوارق الدورية (٧) المتمركزة في البحر الأحمر فإن الأسطول الإسرائيلي يتمركز بغالبيته في البحر المتوسط، وهو يشتمل على:

- غواصات دورية ٣
- بارجة مواكبة ١

(*) عميد ركن بحري. مساعد قائد القوات البحرية.

- زورق هجوم - صواريخ ١٩
- زورق هجوم - مدافع ١٤
- زورق دورية ساحلية ١٤
- مركب انزال ٤
- سفينة امداد ١

ان حداثة الزوارق الاسرائيلية وتعزيزها الجيد بمنظومات الأسلحة المتطورة من صاروخية ومدفعية، بالإضافة إلى مستوى التدريب الجيد للعناصر، كل ذلك جعل من البحرية الاسرائيلية أداة فتاكة في يد السلطة الحاكمة في إسرائيل. وقد أدرك حكام إسرائيل منذ وقت بعيد أهمية البحرية بالنسبة لأمن إسرائيل. وعلى رأس هؤلاء، رئيس وزراء العدو دافيد بن غوريون الذي أشار إلى دور سلاح البحرية في غزو البحر، وذلك أثناء الاحتفال العام ١٩٥٠ بتخريج دورة أغرار لسلاح البحرية في قاعدة حيفا فقال «**ان أمن الدولة متوقف على البحر أيضاً. فمعداتنا وبضائعنا تنقل على أمواج البحر. ومن دون سيطرة وقوة بحريتين، لن يكون عندنا أقوى جيش في البر والجو... ومن دون الأمن البحري، ستتحول دولة إسرائيل إلى مدينة محاصَرة... وكما علينا إحياء صحارى النقب، علينا أيضاً ان نغزو مجال البحر**»..

وإذا تمعنا في هذا الكلام، استخلصنا منه بدون عناء مهام سلاح البحرية الإسرائيلية المحدَّدة بما يلي:

- الدفاع عن الشواطئ التي تسيطر عليها إسرائيل.
- حماية الملاحة الحيوية لمرافىء الدولة.
- حماية سيادة إسرائيل على مياهها الاقليمية.
- رفع علم إسرائيل على خطوط الملاحة الدولية.

والترجمة العملانية لهذه المهمات، تنحصر في حرص قيادة القوات البحرية الإسرائيلية على إعطاء أفضلية قصوى لتحقيق الأمور التالية:

- مكافحة عمليات التسلل من البحر.
- العمليات العسكرية التكتية عن طريق:
  * العمليات البرمائية
  * الدعم البحري للقوى البرية
- حماية التواصل البحري ما بين البحر المتوسط والبحر الأحمر ومن الواضح أن هذا المفهوم لمهمات سلاح البحرية الإسرائيلية يرتكز على المبادرة والنهج الهجومي. المبادرة

في استباق المعركة (Pre-Emptive Strike)، والنهج الهجومي في نقل ساحة المعركة إلى أرض العدو.

ومنذ السنوات الأولى لسلاح البحرية الإسرائيلية وحتى بداية الستينات، ساد مفهوم يقضي بتوزيع القوة البحرية والتوازن بين المدمرات وسفن الطوربيد وزوارق الدورية. وكان المبدأ الأساسي لوجهة النظر هذه هو «عدم وضع كل البيض في سلة واحدة». وإذا كان هذا المفهوم يلائم الأساطيل العالمية الكبرى، إلا أنه، في حقيقة الأمر، لا يلائم الأساطيل الصغيرة مثل البحرية الإسرائيلية وقد أثبتت الأحداث والوقائع صحة ذلك.

نقطة التحوُّل

فبعد حرب الأيام الستة سنة ١٩٦٧، وأثناء حرب الاستنزاف، تم اعتراض المدمرة الإسرائيلية ايلات قرب ميناء الاسكندرية من قبل خافرة مصرية من نوع كومار KOMAR، أصابتها بصاروخين بحر ـ بحر من نوع ستيكس SS- N- 2- STYX. حدث ذلك بتاريخ ٢١ تشرين الأول وأدّى إلى إعطاب المدمرة ايلات وغرقها ومقتل وفقدان الطاقم.

وكانت هذه الحادثة نقطة تحول أساسية في تاريخ البحرية الاسرائيلية، وكانت العبرة العسكرية البحرية من هذا الأمر انه بإمكان خافرة صغيرة سريعة وخفيفة مجهزة بالصواريخ المناسبة إصابة وإغراق سفينة كبيرة وباهظة الثمن والتكاليف من حيث العتاد والعديد.

ولما كان سلاح البحرية الإسرائيلية غداة غرق ايلات يعيش على صعيد التفكير والتخطيط في عصر التكنولوجيا الحديثة، في حين كانت المعدات التي بحوزته قديمة وتعتمد على قطع تعود إلى الحرب العالمية الثانية، فقد أعطى منطق الأحداث والواقع دفعاً لتحديث البحرية الإسرائيلية وتجهيزها بالزوارق السريعة المجهزة بالصواريخ بحر ـ بحر لدرء خطر البحرية المصرية والسورية، وباعتبار أن المدمرات التقليدية باهظة الثمن وعددها ضئيل، وأن إصابة واحدة منها (ايلات) قد شكل ضربة قاسية لسلاح البحرية بأكمله. في حين أن الخافرات الصاروخية الصغيرة تحتوي على كل ما لا تحتويه المدمرات القديمة: فهي أقل كلفة من ناحية ثمنها وصيانتها، وطواقمها صغيرة نسبياً، وهي سريعة الحركة، وإمكانية إصابتها ضئيلة بسبب صغر حجمها وسرعتها. كما يمكن إنتاج كميات كبيرة منها في وقت قصير نسبياً. وعلى هذا الأساس، وضعت إسرائيل ستراتيجيتها الجديدة قيد التنفيذ لتطوير زورق هجومي بالصواريخ لمواجهة الزوارق المصرية والسورية نوع كومار واوزا.

أما خطة التنفيذ فارتكزت على محورين:

ـ تطوير صاروخ متوسط المدى بحر ـ بحر يحمل رأساً متفجراً للرد على صاروخ ستيكس.

ـ الطلب من الترسانة البحرية الفرنسية في شاربورغ تعمير ١٢ زورقاً هجومياً لمواجهة زوارق كومار وأوزا.

وبالفعل، بدأت الصناعة العسكرية الإسرائيلية بصنع الصاروخ المطلوب وتطويره بناء على تصميم مبتكر. ولما كانت نتائج الاصابات البحرية جيدة أثناء التجارب، فقد تبنت البحرية الإسرائيلية الصاروخ الجديد المعروف باسم غبريال.

وقد عرف الصاروخ الأول الذي بلغ مداه ١٦ ميلاً بـ غبريال ١.

وعرف الصاروخ الثاني المتطور بصاروخ غبريال ١١ مداه ١٩,٤ ميلاً، وسرعته ٠,٧ ماك، ووزن حشوته ٧٥ كيلو غرام.

أما على صعيد الزوارق، فقد واجهت البحرية الإسرائيلية صعوبات في الحصول على الزوارق الجديدة بسبب الحظر الفرنسي الذي فرضه الجنرال ديغول على بيع الأسلحة لإسرائيل بسبب عدوانها على الدول العربية في العام ١٩٦٧. غير أن الإسرائيليين تمكنوا ليلة عيد الميلاد لعام ١٩٦٩ من خرق هذا الخطر، وأخرجوا من ميناء شاربورغ، وبالتواطؤ مع بعض المسؤولين الفرنسيين، خمس خافرات من نوع COMBATTANTE تم صنعها في فرنسا لصالح إسرائيل، وأصبحت هذه الخافرات المعروفة بـزوارق شاربورغ، العامود الفقري للبحرية الإسرائيلية الجديدة وصنفت من فئة سعار SAAR.

ولما وصلت الزوارق إلى إسرائيل، جرى تجهيزها بسرعة فائقة بالأنظمة القتالية وفي طليعتها الصاروخ «غبريال»، وهكذا شكلت هذه الزوارق وحدة قتالية متطورة إن لجهة الأسلحة وإن لجهة ما يعرف بالحرب الالكترونية E.C.M. وشرع سلاح البحرية الإسرائيلية في التصدي للمشكلات الناجمة عن حيازة زوارق الصواريخ كوحدة قتالية ذات قوة وقدرة متطورة. ومع التطوير العملي للزوارق الصاروخية، تمت بلورة نظرية قتالية متلائمة معها، ارتكزت على الفوارق بين الزوارق الصاروخية الإسرائيلية وبين وسائل القتال البحري المتوفرة لدى مصر وسوريا.

وتمت معالجة المشكلات الكامنة في قتال الزوارق الصاروخية عبر التمرينات على الطبيعة، وأخذ سلاح البحرية الإسرائيلية طابعه الجديد وفقاً لمفهومه الجديد. وهكذا كان سلاح البحرية الإسرائيلية مستعداً، عشية حرب يوم الغفران (حرب تشرين ٧٣)، لمواجهة الأسطولين المصري والسوري بقوة لا بأس بها.

وقد تميزت حرب يوم الغفران، على الصعيد البحري، بالتطبيق الجديد للقتال البحري الذي استغله الاسرائيليون والذي تجلى في الاستعمال المكثف لصواريخ بحر ـ بحر في شرقي المتوسط، مع ما يتبع ذلك ويسمى بالحرب الالكترونية، بالإضافة إلى النشاط العملياتي الناجح الذي قام به مشاة البحرية الإسرائيلية والذي أدّى إلى مضايقة الوحدات البحرية المصرية في منطقة البحر الأحمر وتحييدها.

وفي أثناء الحرب، دارت أربع معارك صورايخ بحر ـ بحر ضد الأسطولين المصري

والسوري في المتوسط. ومع ان البحارة العرب أظهروا شجاعة وكفاءة عالية في الخروج والتصدي للمعتدي، إلا أن سلاح البحرية الإسرائيلي أثبت تفوقه لجهة استخدام التكنولوجيا المتقدمة جداً. فقد أطلقت الزوارق العربية، السورية والمصرية من نوع كومار واوزا، ما مجموعه ٥٢ صاروخاً من نوع ستيكس (STYX) باتجاه الزوارق الإسرائيلية، لكنها لم تتمكن من إصابة أهدافها بدقة بسبب التشويش الالكتروني E.C.M الذي استعملته الزوارق الإسرائيلية المعادية.

ومعركة اللاذقية البحرية التي جرت بين الزوارق العربية السورية والزوارق الإسرائيلية، خير دليل على سمة الحرب البحرية الصاروخية الجديدة. فقد اتجه تشكيل بحري إسرائيلي مؤلف من مجموعة كبيرة من زوارق الصواريخ إلى محازاة اللاذقية، فخرجت زوارق الصواريخ العربية السورية لاعتراض الزوارق المعتدية. ولما أصبحت على مدى الرمي، أطلقت صواريخها وانكفأت. وقامت الزوارق الإسرائيلية بالتشويش الالكتروني على أجهزة التوجيه وعلى الصواريخ السورية، مما أدى إلى بعثرتها وتحييدها عن أهدافها فلم تتمكن من إصابتها بدقة. أما الصواريخ السورية التي لم تنجح وسائل التشويش في إخراجها عن مسارها المرسوم فقد تم اعتراضها وتدميرها بواسطة الدفاع الجوي المؤلف من مدافع ورشاشات سريعة الطلقات.

هذا ما جرى في المرحلة الأولى، أما في المرحلة الثانية، فقد قامت الزوارق الاسرائيلية بإطلاق صواريخها باتجاه الزوارق السورية المنكفئة، فأصابت بعضها كما أصابت بعض النقاط على اليابسة في مرفأ اللاذقية وجواره، وانكفأت مسرعة إلى قواعدها في الأرض المحتلة.

أما على صعيد جبهة السويس في البحر الأحمر، فقد تميزت العمليات العسكرية بطابع هجومي قامت خلاله قوات الكوماندوس البحري الإسرائيلي ووحدة زوارق «دبورا» السريعة (٢٢ متراً ـ ٣٦ عقدة)، بالاغارة على الأحواض البحرية المصرية المنتشرة على طول الشاطىء الغربي لخليج السويس، وأهمها حوض الغردقة الواقع جنوبي خليج السويس، وإصابة وتعطيل زورقي كوما مصريين. ومع أن معارك البحر الأحمر قد حلت من استعمال الصواريخ بسبب دوران الزوارق الاسرائيلية الصاروخية حول القارة الأفريقية ووصولها إلى المنطقة بعد الحرب، إلا أن وحدة الكوماندوس البحري تمكنت من ترجيح الكفة في مسرح العمليات لمصلحة سلاح البحرية الإسرائيلي في تلك المنطقة.

وتميزت فترة ما بعد حرب ٧٣، بعمليات الكوماندوس البحري لضرب قواعد ومراكز المقاومة الفلسطينية، بهدف مكافحة تسلل المقاتلين الفلسطينيين إلى إسرائيل. وكانت هذه العمليات تُنفَّذ بالتنسيق التام مع جهاز المخابرات الإسرائيلي، الموساد.

وقد هاجمت وحدات الكوماندوس الإسرائيلي الشواطىء اللبنانية مرات عديدة في الرشيدية والصرفند وصيدا والبداوي ومخيم البارد وغيرها. ولعل أهم عمليات هذه الوحدات، اغتيال الزعيم الفلسطيني «أبو جهاد» نيسان ٨٨ في عملية مخابراتية نفذتها

عناصر كوماندوس بحري تم نقلها إلى شواطىء تونس بواسطة غـواصتين إسرائيليتـين من نوع غال GAL (طول ٤٥ متر ـ وزن ٦٠٠ طن).

وهذه الوحدات KOMMANDO-YAMI، أي كوماندوس البحر، تضم ٥٠٠ عنصراً من النخبة المدربة على أعمال الاغارة من البحر والغطس والتفجير والعمليات الخاصة. وقد تشكلت العام ١٩٦٧، وقامت بدور مميز في العمليـات البرمـائية إن لنـاحية الاستطـلاع أو الإغارة أو تركيز رأس جسر تمهيداً للانزال البحري المؤلل، علماً أن هذه الوحدات تُنقل إما بالغواصات أو بسفن السطح أو بالطوافات، وتساهم الزوارق السريعة قاذفة الصواريخ من نوع سعار في مواكبتها وحمايتها. ولعل أهم هذه الوحدات الخاصة، فوج المشارة البحـري GIVA ATI.

النقلة النوعية الثانية في تاريخ سلاح البحرية الإسرائيلي، ظهرت أثناء اجتياح لبنـان العـام ١٩٨٢، في ما يسمى بعمليـة «سلام الجليـل»، حيث نفذت البحـريـة الإسرائيليـة، بالإضافة إلى مساندة ودعم القوى البرية من البحـر، أول عملية إنـزال بحري لهـا شمالي مدينة صيدا، حيث تمكنت بواسطة مراكب الانزال التابعـة لها نـوع اشدود (طـول ٦٢,٧ متر ـ حمولة ٧٣٠ طن) من انزال كتيبتين من الدبابات.

وهذه العملية البرمائية تدخـل في باب نقـل القوى إلى أرض الغـير عدواً أو صـديقاً وهي ميزة لا تتمتع بها أساطيل الدول الكبرى Projection of Force.

وإذا كانت الحروب المتتالية قد أثبتت أن الجيش الإسرائيل هو جيش قوى ذو طـابع إقليمي، فلا بد، من وجهة النظر هذه، أن تأخذ البحريـة الإسرائيلية طـابعاً إقليميـاً أيضاً يمكنها من الإبحار إظهار علم إسرائيل Show The Flag في أماكن نائيـة عن قواعـدها قـد تبعد حتى ١٠٠٠ ميل من باب المندب إلى بلاد اليونان وحتى المغرب العربي وربما أبعد.

لكننا إذا استعرضنا القطع البحرية الإسرائيلية والأسلحة التي تحملها، لوجدنا إنها لا تفي بالغرض المطلـوب لتكون ذراع العـدوان البحري الجـديد. فـالزوارق الإسرائيليـة، بـالاجمال، هي ذات إمكـانية محـدودة من جهة البقـاء في البحر لمـدة طويلـة. والبحـريـة الإسرائيليـة تعتمد بشكـل أساسي عـلى المدفـع الإيطالي OTO- MELARA عيـار ٧٦ ملم الموجه الكتـرونياً، وعـلى صاروخ بحـر بحر نـوع غبريـال المحلي الصنـع، وهو نسخـة عن الصاروخ M M 38 EXOCET الفرنسي الصنع، وعلى صاروخ بحر بحر هاربـون الأميركي الصنع؛ وكلها مجهزة بأنظمة رمي الكترونية. وإذا ما أخذنا بالاعتبار حصول الـجمهوريـة العربية السورية على صواريخ بحر بحر نوع SS- C- I Sepol مضادة للسفن مداهـا حوالى ٤٥٠ كلم مما عزز دفاعها الساحلي إلى حد بعيد، لوجدنا أن أية معركة بحـرية محتملـة ما بين القوات البحرية العربية السـورية والقـوات البحريـة الإسرائيلية لن تكـون على طـراز معركة الـلاذقية التي حصلت سنـة ٧٣ وفيها نجحت الـزوارق الإسرائيلية في درء ضربـات الصواريخ السورية وبالتالي منعها من إصابتها إصابات دقيقة.

السياسة التسليحية الجديدة

لهذه الأسباب، كان لا بد للقيادة السياسية في إسرائيل من وضع وتنفيذ سياسة تسليحية لتحديث البحرية الإسرائيلية وتزويدها بسفن قادرة على البقاء في البحر لمدة طويلة ومجهزة بالأسلحة والأنظمة الالكترونية ذات التقنية العالية وأجهزة التشويش والتشويش المضاد ECM- CECM المناسبة، بهدف تحويلها إلى قوة بحرية إقليمية قادرة على مواجهة الأخطار الجديدة وحماية خطوط مواصلاتها البحرية. وقد استحصلت لهذا الغرض على مصادر تمويل أجنبية من ألمانيا لبناء ثلاث غواصات جديدة وثلاث سفن مواكبة Corvette مجهزة بالصواريخ وأنظمة الرمي والتشويش المتطورة.

ما هي مواصفات الغواصات وسفن المواكبة الجديدة؟

الغواصات نوع دولفن Dolphin Class الوزن ١٧٢٠ طن الطول: ٥٧ متر.

السرعة: على السطح ١١ عقدة، وتحت الماء ٢٠ عقدة الطاقم ٣٥.

والغواصات هذه مجهزة برادار وصونار تشويش متطورة، وتحمل ١٠ طوربيدات تقذف من الامام ويبلغ مداها حوالى ١١ ميل بسرعة ٣٥ عقدة. كما يمكن استبدال الطوربيدات بصواريخ بحر بحر نوع هاربون تطلق من الفتحات ذاتهاالمخصصة للطوربيد، ويبلغ مداها، على الأقل، حوالى ٧٠ ميل بحري بسرعة ٩ ماك (سرعة الصوت)، وهي تنقض على الهد بواسطة رادار ذاتي التوجيه.

وقد بدأ بناء الغواصة الأولى في مدينة كيال Kiel الألمانية ومن المنتظر أن ينتهي بناؤها خلال العام ١٩٩٧، على أن ينتهي بناء الغواصة الثانية بعد ٦ أشهر من ذلك التاريخ.

هذه الغواصات مصممة على طراز الغواصات الألمانية نوع 212، وبإمكانها الوصول إلى عمق ٢٠٠ متر. وهي مجهزة بغرفة خاصة إضافية لنزول الغطاسين تحت الماء، ولها سعة أكبر لتخزين الطوربيدات.

من الناحية العملانية، صممت هذه الغواصات للبقاء ٢٠ يوماً في البحر، وخصصت لتنفيذ مهمات المنع Interdiction، أي منع السفن المعادية من الاقتراب من الأهداف الإسرائيلية، أو شل طرق المواصلات البحرية المؤدية إلى إسرائيل، بالإضافة إلى عمليات المراقبة والمهمات البحرية الخالصة.

سفن المواكبة من نوع ايلات EILAT أو سعار ٥ SAAR 5.

الوزن ١٢٢٧ طن الطول ٨٥,٦ م. العرض: ١١,٩م. الغاطس: ٣,٢ أمتار

وهي مجهزة بمحرك توربين قوة ٣٠ ٠٠٠ حصان، ويمكنها السير بسرعة ٣٣ عقدة وبمحركي ديزل بقوة ٦٦٠٠ حصان وبسرعة ٢٠ عقدة.

ويبلغ مداها ٣٥٠٠ ميل بسرعة ١٧ عقدة.

الطاقم ٦٤ بمن فيهم ١٦ ضابطاً، زائد ١٠ عناصر بمن فيهم ٤ ضباط، لخدمة الطوافة.

كما أنها مسلحة بـ ٨ صواريخ (منصة عدد ٢×٤) هاربون مداها ٧٠ ميل بسرعة ٠,٩ ماك.

وعليها ١٦ صاروخ غبريال ١١ منصة (عدد ٨×٢) مداها ١٩,٤٧٠ ميل بسرعة ٠,٧ ماك.

وهي تحمل ٦٤ صاروخاً (٣٢×٢) مضاد للطائرات نوع باراك BARAK الإسرائيلي الصنع مداه ٢٢ كلم بسرعة ٢ ماك، وعليها مدفع أوتوميلارا مصفح عيار ٧٦ ملم، نمط الرمي ٦٥ طلقة بالدقيقة المدى، ١٦ كلم. مدفع عدد ٢ نوع فولكان عيار ٢٥ ملم، المدى ١ كلم، بالإضافة إلى ٦ طوربيدات (أنبوب عدد ٢×٣) متطورة ومضادة للغواصات. وهي مجهزة أيضاً بأجهزة للتشويش والتضليل مضادة للصواريخ والطوربيد، وعليها أجهزة الكترونية وملاحة وتوجيه وكمبيوتر وصونار ورادارات وأجهزة اتصال متطورة، بالإضافة إلى طوافة محمولة نوع دوفين Dauphin سرعتها ١٤٠ عقدة ومداها ٧٥٨ كلم مخصصة للاستطلاع ومكافحة الغواصات.

ان سفينة المواكبة ايلات هي إسرائيلية الصنع من منشآت حيفا البحرية. انزلت إلى الماء في ٩ شباط ١٩٩٣. وترغب البحرية الإسرائيلية في الحصول على ثمانٍ منها ضمن مجموعتين ٢×٤ علماً أنه بإمكان هذه السفينة البقاء مدة ٢٠ يوماً في البحر، ومهمتها الأساسية حماية خطوط المواصلات البحرية الإسرائيلية ودرء الأخطار عنها، بالإضافة إلى مهمات أخرى، لعلّ أولها استعمالها كسفينة قيادة Flag Ship بالنسبة للأسطول البحري الإسرائيلي لدى انتشاره في مهمات عملانية بعيداً عن قواعده الأساسية.

والواقع أن السفينة ايلات اشتركت مع بقية المراكب الحربية الإسرائيلية في العدوان على لبنان خلال شهر تموز ١٩٩٣ في ما سمي بعملية «تصفية الحساب». فبالإضافة إلى انتهاك حرمة المياه الاقليمية اللبنانية، والقيام بدوريات على طول الشاطىء، والتعدي على الصيادين وقصف مخيم عين الحلوة بالمدفعية ٧٦ ملم والصواريخ لعدة مرات، بتاريخ ٢٦ و٢٧ و٢٨ تموز، وقصف مخيم البداوي بتاريخ ٢٦/تموز، وقصف محيط الأولي والبرغلية واستراحة صور والرميلة بتاريخ ٢٧ تموز، وقصف المنطقة ما بين بعورتا والدامور بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٩؛ فقد قامت الزوارق الإسرائيلية بتاريخ ٢٥/تموز، وقصف المنطقة ما بين بعورتا والدامور بتاريخ ١٩٩٣/٧/٢٩؛ فقد قامت الزوارق الإسرائيلية بتاريخ ٢٥/تموز ولغاية ٣١/ منه بدوريات نهارية وليلية مقابل الشاطىء الجنوبي ولمنع حركة الملاحة من المرافي الجنوبية وإليها.

إلا أن النقلة النوعية التالية في تاريخ سلاح البحرية الإسرائيلي قد ظهرت هذه المرة

بتاريخ ٢٦ و٢٧ و٢٨ و٢٩ و٣٠ و١٩٩٣/٧/٣١، بالقيام بدوريات مستمرة نهارية وليلية تعترض البواخر وتراقب حركة الملاحة مقابل مرفأ بيروت.

أما البحرية اللبنانية بالرغم من نقص عديدها فقد أرسلت دوريات بحرية بمعدل خافرتين لكل دورية إلى جوار مرفأ بيروت بمهمة الاستطلاع وإثبات الوجود، بالإضافة إلى طمأنة السفن التجارية القاصدة مرفأ بيروت والمغادرة منه، كما طلب إلى وحدات البحرية الإسرائيلية عبر أجهزة الراديو على القناة ١٦ المخصصة للاستعمال الدولي، مغادرة المياه الاقليمية اللبنانية.

وما عملية حصار مرفأ بيروت من قبل البحرية الإسرائيلية واشتراك سفينة الحماية فيها ايلات، إلا صورة مصغرة لما يمكن أن تقوم به البحرية الإسرائيلية بعد تسلمها بقية السفن من نوع ايلات، من عمليات حصار وتهديد لمرافىء عديدة على الشاطىء السوري ـ اللبناني، أو شمالي أفريقيا في المغرب العربي، وحتى على سواحل البحر الأحمر أو الخليج العربي. وهذا يدخل في نطاق طموحات إسرائيل بجعل بحريتها تلعب دوراً اقليمياً حتى بعد توقيع اتفاقيات السلام مع الجانب العربي، لأن السلام يعني رفع الحظر عن إسرائيل وبالتالي توسع شريان النقل البحري من إسرائيل وإليها مما يستوجب أكثر فأكثر حماية خطوط مواصلاتها البحرية.

ان توصل البحرية الإسرائيلية إلى فرض وجودها بثقل في الحوض الشرقي للبحر الموسط، ونجاحها في تأمين الدفاع عن شواطىء الدولة العبرية وحماية خطوط مواصلاتها، بالإضافة إلى تشكيل تهديد بالغ الخطورة لبحريات وشواطىء وخطوط مواصلات الدول المجاورة خاصة لبنان وسوريا؛ لم يكن من قبيل الصدفة. فذراع العدوان الجديد يمثل تجسيداً جديداً لستراتيجية العدو الاسرائيي بالبقاء في البحر وعلى الأرض. ولهذا السبب، اعتمدت قيادة البحرية الإسرائيلية التنظيم المناسب ومواصفات المراكب المناسبة والتقنية المناسبة للتمتع بجهوزية للمراكب دائمة وكاملة (٧٠ ـ ٩٠٪) بغية تنفيذ المهمة المطلوبة منها وتحقيق أغراض الدولة العليا. وقد ساعدها على النجاح في مخططاتها وطموحاتها تطبيق مبدأ التاءآت الثلاث: 3T:Tactics- Training- Technology، وهو مزيج من التكتية القتالية العملية والتدريب البحري المتطور والتكنولوجيا المتقدمة، وكلها مستوحاة من المبادىء المعمول بها في البحرية الأميركية.

ان التصدي لذراع العدوان الجديد ودرء أخطاره، يكون بتطبيق ستراتيجية بحرية لبنانية ـ سورية مشتركة.

والخيار الستراتيجي المطلوب هو الخيار الدفاعي المرتكز على الردع البحري العسكري من خلال تكبيد العدو أكبر خسائر ممكنة في الأرواح وهو يهدف إلى:

ـ التوصل إلى التوازن البحري.

ـ إعداد نظام بحري ساحلي مع دعم جوي يعتمد على الدفاع الساحلي الصاروخي وعلى المراكب والطوافات.

ـ الافادة من مميزات الشاطىء اللبناني والشاطىء السوري.

ـ انتشار القوات البحرية على قواعد عدة.

ـ تطبيق مبدأ التاءات الثلاث Tactics- Training- Technology لرفع قدرات العتاد والعديد إلى أقصى حد.

المصادر والمراجع

(١) محاضرات في الدعم البحري ـ كلية القيادة والأركان اللبنانية.
(٢) محفوظات ووثائق قيادة القوات البحرية اللبنانية.
(٣) Jane's Fighting Ships 1993/94.
(٤) Rivista Maritina- Anno cxxv- Febbrais 1992

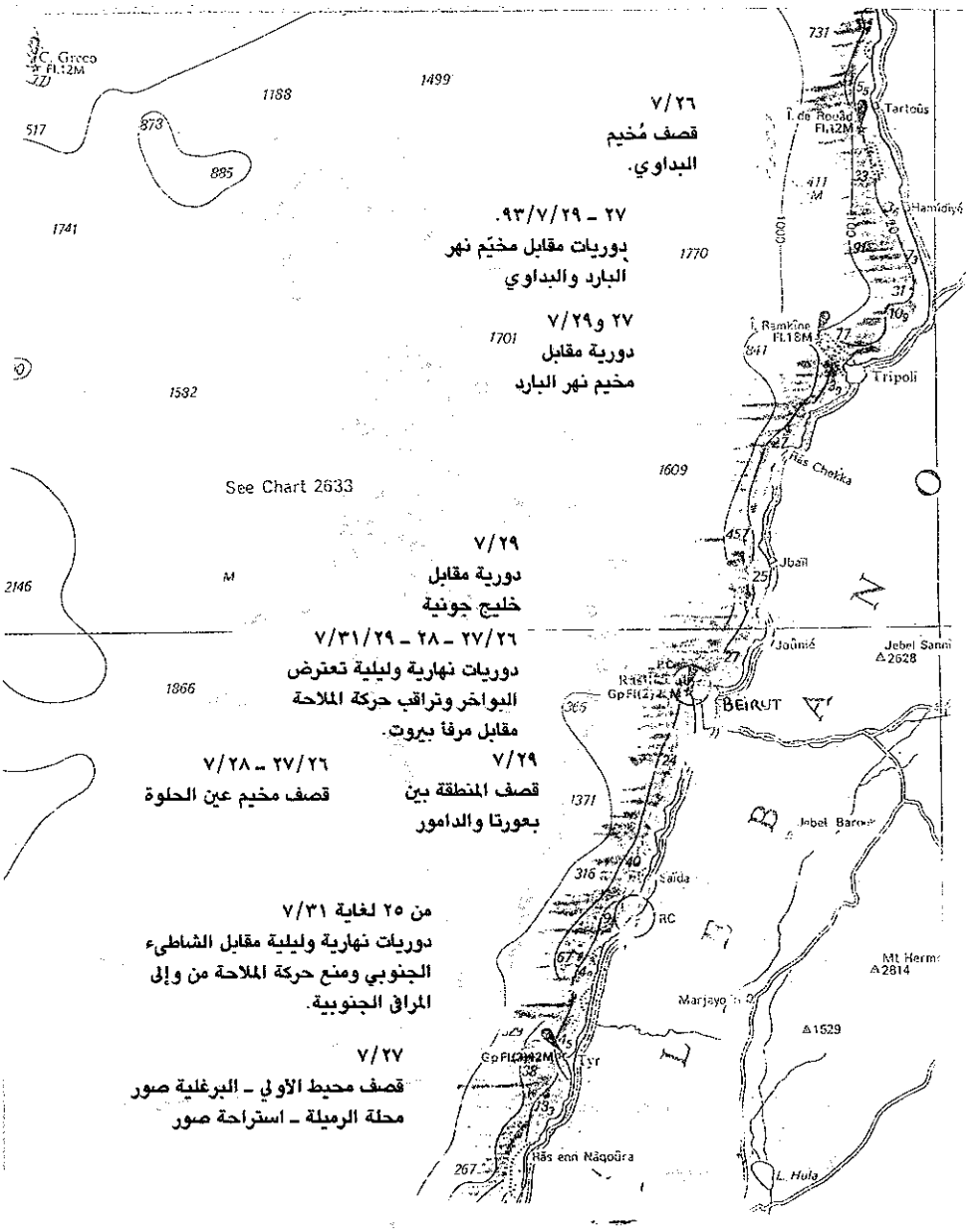

٧/٢٦
قصف مُخيم البداوي.

٢٧ ـ ٩٣/٧/٢٩.
دوريات مقابل مخيّم نهر البارد والبداوي

٢٧ و٧/٢٩
دورية مقابل مخيم نهر البارد

٧/٢٩
دورية مقابل خليج جونية

٧/٣١/٢٩ ـ ٢٨ ـ ٢٧/٢٦
دوريات نهارية وليلية تعترض البواخر وتراقب حركة الملاحة مقابل مرفأ بيروت.

٧/٢٩
قصف المنطقة بين بعورتا والدامور

٧/٢٨ ـ ٢٧/٢٦
قصف مخيم عين الحلوة

من ٢٥ لغاية ٧/٣١
دوريات نهارية وليلية مقابل الشاطىء الجنوبي ومنع حركة الملاحة من وإلى المرافئ الجنوبية.

٧/٢٧
قصف محيط الأولي ـ البرغلية صور محلة الرميلة ـ استراحة صور

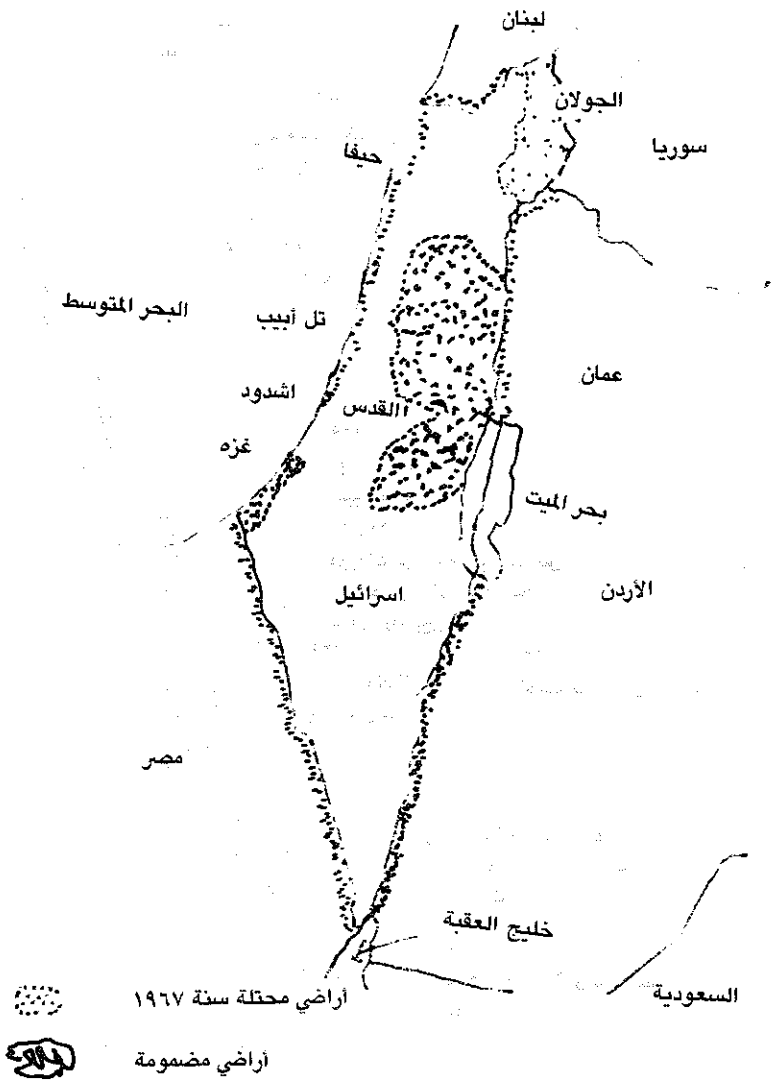
لبنان
الجولان
سوريا
حيفا
البحر المتوسط
تل أبيب
عمان
اشدود
القدس
غزه
بحر الميت
اسرائيل
الأردن
مصر
خليج العقبة
السعودية
أراضي محتلة سنة ١٩٦٧
أراضي مضمومة

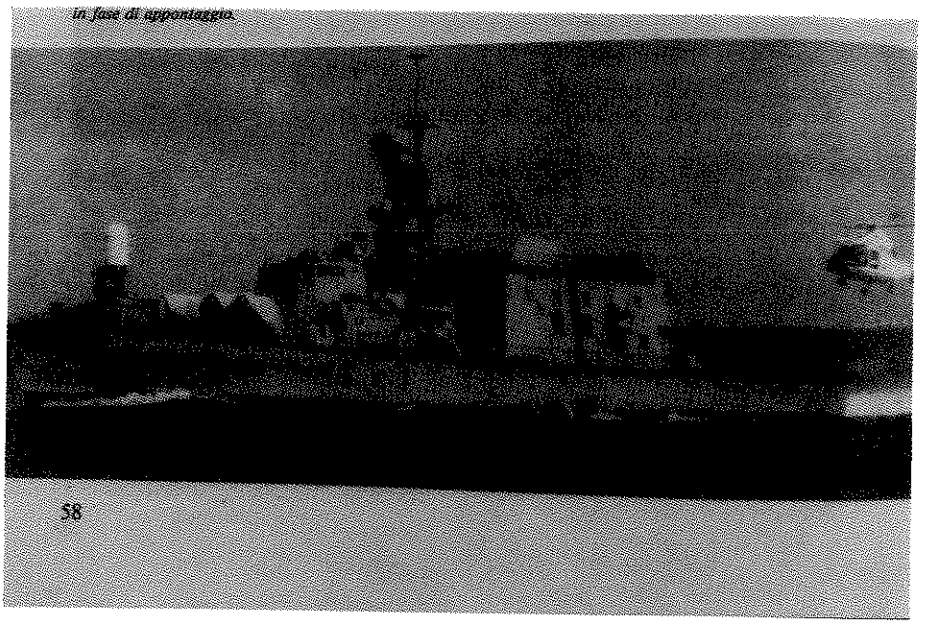

زورق الصواريخ عالية نوع سعّار ـ ٤,٥ وبقربه الطوافة الملحقة به نوع دوفين

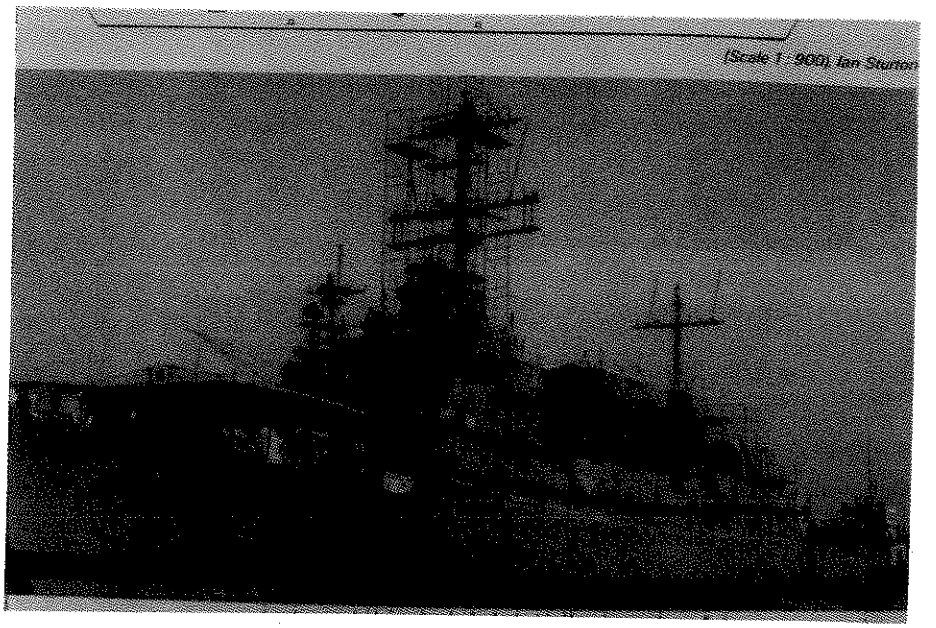

سفينة المواكبة ايلات الجديدة نوع سعّار ـ ٥ المجهزة بصواريخ براك المضادة للطائرات

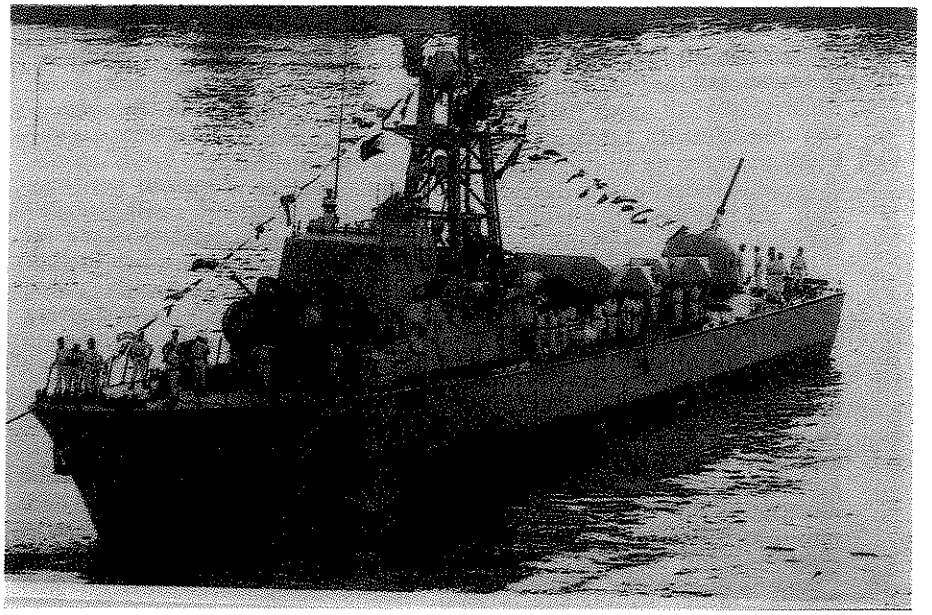

الزورق رشاف نوع سعّار ـ ٤ المجهز بالصواريخ بحر ـ بحر وبمدفع أوتو ميلارا

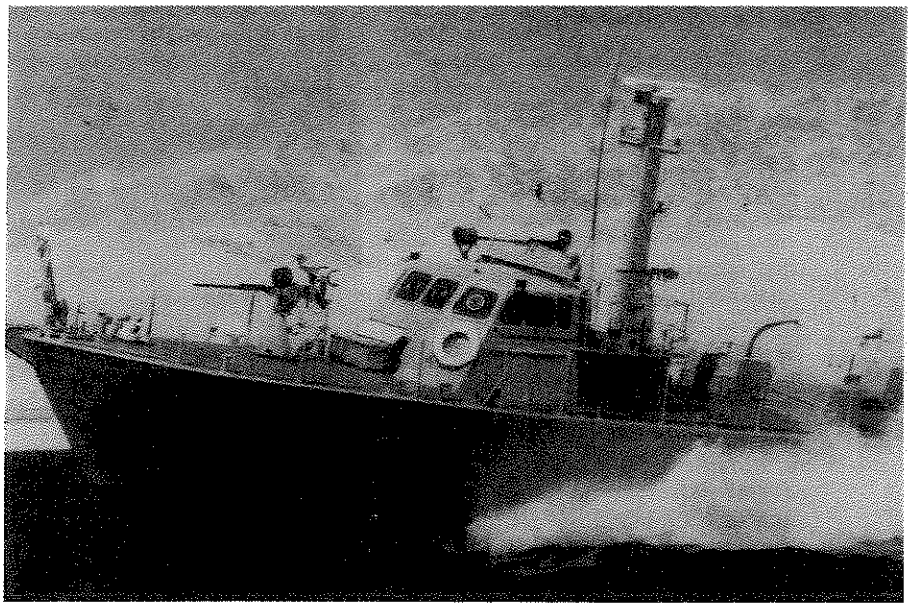

زوارق سوبر دفورا السريعة

الأبجدية
من انطلاقتها الى آثارها الانسانية

د. سليم زرازير(*)

إن استنباط الكتابة الهجائية التي يستخدمها العالم اليوم، وبها تتواصل الشعوب حضارياً، يشكل المرحلة الأبرز في عملية إرساء قواعد الحضارة ونموها وتطورها. وقد سجَّل الفينيقيون الكنعانيون(**) سبقاً في هذا المضمار انعكست فضائله على المستويات البشرية كافة، من مستوى العلاقات الاقتصادية التجارية إلى المستوى الإيماني، إلى المستوى الاجتماعي فالمستوى العلمي والتفاعلي.

يجدر الإلماح هنا إلى ان نشأة الحروف كرموز للتدوين والاتصال، كانت قد سبقتها حوالى أواخر الألف الرابع ق.م. أشكال كتابية كهيروغليفية مصر، ومسمارية بلاد ما بين النهرين، اللتين كادتا أن تلامسا المبدأ الأبجدي، إلّا أنهما كانتا أسيرتي المعتقدات الايمانية والمفاهيم السحرية لشعبيهما.

وفي رجعة إلى بدائية التعبير البشري، نرى ان الانسان حاول التفلّت من حالة البكم الكتابي التي كان يعيش، فسعى إلى وضع بعض الرسوم الدالّة إلى أشياء الطبيعة على جدران الكهوف والمغاور، تجسيداً لأفكار إيمانية مجرّدة أو رغبةً في التعبير عن أشياء محسوسة، بفعل شعور داخلي لاستنباط وسيلة تساعده على تدوين ما يريد، من مثل ما نرى في مغاور «نيو/ Niaux» و«لاسكو/ Lascaux» و«روفينياك/ Rouffignac» في فرنسا، و«ألتاميرا/ Altamira» في اسبانيا، وعلى صخور «شطب الرجال» (جنوب ادفو) في مصر، وغيرها.

(*) دكتور دولة في الآداب والعلوم الإنسانية، أستاذ الميثولوجيا، الجامعة اللبنانية ـ كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

(**) نستخدم في بحثنا أحياناً تسمية «الفينيقي الكنعاني» لاعتقادنا بأن التاريخ والحضارة الفينقيين لا يبدآن مع نهاية العصر البرونزي الحديث (١٢٠٠ ق.م.) بل هما استمرار للمرحلة السابقة (الألفان الثالث والثاني) المسماة بالكنعانية. وان كل دراسة لتاريخ الفينيقيين وحضارتهم يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذه المرحلة.

إن الانتقال من طور التعبير التصويري إلى طور التدوين الأبجدي يشكّل الفارق بين الترميز والايضاح، وهذا ما تميزت به الأبجدية الفينيقية، التي نحن بصدد إبراز خصائصها وكشف سريتها ، عن سابقاتها من التجارب التدوينية. فلها الفضل في وضع ضوابط النطق اللغوية، وتسهيل عملية التبادل الكلامي في المجتمع الواحد وبينه وبين المجتمعات الأخرى في ما بعد، كما لها ميزة التعبير عن المجرّد والمحسوس في آن، وتحرير الانسان من قيود غيبية وأوهام معتقدية آسرة، بحيث صار التفلّت منها ضرباً من ضروب الديمقراطية التي أحدثتها ثورة الحرف.

والأبجدية، إلى كونها عملاً إبداعياً جريئاً، تشكل بذاتها قيمة إنسانية جوهرها الحرية التي تعكس جوّ الفينيقي الكنعاني البيئوي، بحيث بات الإنسان، مع الأبجدية، أكثر قدرة على التشبّه بالآلهة التي كانت لأزمان طويلة، تشكّل بالنسبة إليه ضواغط ما ورائية تحدّ من تحرّكه وتخضع أفكاره لسلطة الغيب، فلم يبق هو «المخلوق العبد» بل راح يشرك نفسه في عملية الخلق. من هنا، ان الأبجدية في المفهوم الفينيقي هي خطوة على طريق التألُّه، أو الصعود بالإنسان إلى مرتبة الآلهة.

وأهميتها بالنسبة إلى المجتمع الفينيقي تكمن في استجابتها لصفة الواقعية التي عُرف بها الفكر الفينيقي الكنعاني، من حيث مزاوجته بين المحسوس والمجرّد، بمعنى أن الأبجدية يسّرت لهذا المجتمع سبل التعبير الأوفى عن كل معتملاته الفكرية، فصار أكثر تحركاً في كل ميادين نشاطه الإنساني، عن طريق عملية اختزالية قعّدتها الأبجدية ورسمت لها إطاراً علمياً دقيقاً، كالناتج الرقمي بين عدد وعدد.

أما الدليل الأثبت على أهمية الأبجدية بالنسبة إلى المجتمع البشري فهو سرعة انتشارها بين مختلف الشعوب، وانبثاق سائر أبجديات العالم عنها. وكانت فينيقيا نقطة الوسط في عملية الاشعاع الدائري للحروف الاثنين والعشرين الجبَيْلية التي شكّلت قاعدة التواصل التعبيري والمعرفي بين شعوب الأرض.

المبدأ الأبجدي

لفهم المبدأ الذي قامت عليه الكتابة الأبجدية وتقدير أهمية هذا الاختراع في تاريخ الحضارة الانسانية، علينا تسليط الضوء على المراحل التي مرّت بها الكتابة قبل ولادة الأبجدية، استناداً إلى الطريقتين الكتابيتين اللتين كانتا شائعتين في هذه البقعة من الشرق: الهيروغليفية والمسمارية، واللتين استعان بهما الفينيقيون قبل أن تصبح لهم كتابة خاصة بهم.

كانت الكتابات في عهدها الأول تصويرية (Pictographique) تقوم على استخدام الصورة للتعبير عن الكلمة أو الفكرة أو الحدث: مثال ذلك ان صورة الأسد تعني كلمة «أسد». ومن ثم طُوّرت هذه الصورة بحيث صار الجزء الأهم منها أو المميِّز لها يعبّر عن

الكلمة أو الفكرة كاملة، ومثال ذلك هنا أن صورة رأس الأسد باتت تعبّر عن كلمة «أسـد». وهذا الاختزال التصويري كان في أساس الكتابة الهيروغليفية.

وكون الكتابـة التصويـرية تشكّـل البدايـة في عملية التعبـير الانساني، فقـد ظلّت دون القدرة على سلامة التعبير ووضوح المعنى ونقل عملية الإفهام بطرق سهلة لأسباب منها:

أ ـ عدم قدرة الصورة على التعبير عن المجردات. مثال ذلك مشكلة التعبير عن الحـالات الانفعالية النفسية بالصورة، كالخوف والايمان والخجل والاضطراب والقلق... الخ.

ب ـ كما ان الالتباس في فهم معنى الصورة الواحدة يؤدّي إلى تشويش القصـد وإبهام المعنى المزمع نقله إلى الغير. مثال ذلـك صورة الشمس التي تحمـل عدة تـأويلات يُشكَـل معها على القارىء المُراد الأساسي منها إذ تحتمـل عدة معـان، كالنهـار والإشراق والحرارة والنور والألوهيةً... الخ.

ج ـ والمشكلة الأكثر تعقيداً في الكتابة التصويرية هي عدم قدرتهـا على التعبـير السليم بعـدد محدود من الصـور، بعكس ما ستقـدّمه الأبجـدية، بـرموزهـا المحـدَّدة، من قـدرة لامتناهية على خلق المفردات والجُمَل. فمجرد التعبـير عن فكرة واحـدة كان يستلـزم عدداً وفيـراً من الصور، ومن الـرموز التي تشـابكت مع الصـور، بحيث زادت مشكلة الكتـابـة التصويرية تعقيداً.

إن محدودية قدرة الكتابة التصويرية على الإفهام الواضح والجليّ، دفعت بالانسـان إلى إستنباط الصورة ـ المقطع، لتخطّي الجمودية التي وقفت أمامها الكتابة التصويرية في عدم قـدرتها عـلى التعبير الـواسع عن غـير المحسوس، بعـد ان شكّل إدخـال الرمـز إلى جانب الصورة مزيداً من التعقيد والإبهام. فمع الكتابة المقطعية (syllabique)، صار الرمز يمثّـل مقطعاً من الكلمة، إلّا أن الرسوم الممثِّلة للصور اختلطت بالرسوم الممثِّلة للمقاطع، وهذا ما أشكل على المصريين لاحقاً، فاضطروا إلى إضافة رمـوز خاصـة تضاف بعـد الكلمات التي تمثّل الأعمال لتوجيه القارىء إلى القصد منها، ومن ثمَّ أُضيفت رموز أخرى تمثّل الأفكـار. وبقيت مسألة تمثيل الأفكار المجرَّدة مشكلة أمـام الكتابـة المقطعية. أمـا الصعوبـة الأبرز فكانت في تعدّد المقاطع، مما يؤدي غالباً إلى الالتباس في فهم المعنى. لذلك رأى المصريـون، في سبيل إيضاح النص، أن يضيفوا إلى الرمز الممثِّل للمقطع رمزاً يمثِّل أحد مخارج المقطع الصـوتية. وفي مخـرج المقطع يكـون المصري قـد اقتـرب إلى الحـرف، ولكن، بسبب تعلّق المصريين القدماء بكتابـاتهم التقليديـة لاعتبارات دينيـة إيمانيـة، لم يقدمـوا على الخطـوة الأخيرة، أي اقتباس الأحرف وحدها طريقة التعبير عن الفكر. فلقد اعتبرت بدايـة تجزيء الكلام وتقطيعه من قبل الانسان عملاً تطاولياً فيه شيء من التمرّد على الآلهة أو التشبّه بها إلى حـدّ ما، لأن للكلمـة سلطة إلهيـة، كما سنـرى لاحقاً، وقـد خلقتها الآلهـة مكتملة مـع الانسان، فلا يجوز، والحالة هذه، الاعتداء على حرمتها بتجزيئها أو تفكيكها. لذلك تجمّدت الكتابة عند المرحلة المقطعية، ولم يسمح أسلوبهـا الصعب إلّا لعدد ضئيـل من الموهـوبين

يُعزى إلى السومريّين فضل البدء بالكتابة المسمارية التي تبنّاها لاحقاً الأكادّيون الذين طوّروها حتى أصبحت أيسر استعمالاً وأوفى أداءً، ولكنهم لم يتمكّنوا من تخطّي المرحلة المقطعية إلى الأبجدية، وبقيت كتابتهم أداة تعبيرية في غاية الصعوبة.

ومع الارتقاء إلى المبدأ الأبجدي الذي انطلق منه الفينيقيون الكنعانيون في اختراع كتابتهم الهجائية والذي يقوم على الانتقال من الحس إلى التجريد، نلاحظ هنا أن هذا الاختراع لم يكن عملاً تصويرياً بل جهداً ذهنياً حلّل الكلمات إلى أبسط مركّباتها الصوتية (Phonologie) وجرّد الألفاظ من نبراتها (Phonèmes) المشتركة، ومن ثم انتقل إلى تمثيل هذه النبرات بأشكال، بحيث أصبح كل شكل يدلّ، لا على الشيء المصوَّر كما في الكتابة التصويرية ولا على المقطع كما في الكتابة المقطعية، بل على النبرة الصوتية البسيطة التي لا معنى لها بحدّ ذاتها ولا فائدة منها إلّا بإقرانها مع غيرها من النبرات، كما في الكتابة الموسيقية حيث لا معنى لأي نوتة منفردة إلّا بتآلفها مع غيرها لتتكوّن الجملة الموسيقية، وكما في عملية البناء المعماري حيث كل جزء من الأجزاء المكوِّنة للعمارة مهم في حدّ ذاته، ولكن لا فائدة منه، بنائياً، إلّا في اقترانه مع سائر الأجزاء.

واستخراج النبرات الصوتية البسيطة ثم تمثيلها برموز، يعني أن الأبجدية الفينيقية مرّت بمرحلتين أساسيتين: أوّلهما الفصل بين المحسوس والمجرَّد، أي الانتقال من الصورة إلى الصوت من خلال تجريد الكلمة إلى عناصرها الأولى أي النبرات، وثانيهما مرحلة الاصطلاح، أي تمثيل كل نبرة صوتية برسم أو رمز ملائم لها.

إن أهمية هذا الاختراع هي في روح التجريد التي تميّز بها الفينيقي الكنعاني دون غيره من معاصريه، وهي أرقى صفاته العقلية، بحيث تنبّه إلى أن كل مفردات لغة ما تحتوي على وحدات صوتية محدَّدة تتجدّد وتتكرَّر في تعابير مختلفة كالصوت الصادر مثلاً عن النبرة «م» في كلمات: معبد، مسرح، مدرسة، حمامة... الخ، وهذه الوحدات الصوتية تتآلف وتتراكب مشكِّلةً ألفاظاً متعددة بحسب طريقة مزج النبرات مع بعضها. مثال ذلك: «ملك»، «كمل»، «لكم».

ودور النبرات الصوتية في تغيير معنى الكلمة وتحديدها وإعطائها المفهوم الحصري لها دفع الفينيقي إلى ترصّدها وضبطها أينما وقعت في لغته، فتبيّن له أنها محصورة العدد، وتوصّل إلى تحديد اثنين وعشرين مخرجاً صوتياً (في جبيل) وضع له رموزاً خاصة كانت الأشكال البدائية للحروف. فحوّل النبرات الصوتية التي هي من اختصاص السمع إلى حروف في متناول البصر. وتبقى أهمية هذه الحروف القليلة العدد في قدرتها على خلق عدد لا متناهٍ من الكلمات والجُمَل.

أشكال النبرات

بعد إيجاد المبدأ يسهل وضع الأشكال الممثِّلة للنبرات وهي عملية اصطلاح، بحيث يجب أن يمثّل الشكل النبرة الصوتية الصامتة ـ وهي أبسط مركّبات الكلمة ـ أياً كان

مظهر هذا الشكل: رسماً أو مسماراً أو خطاً أو شكلاً هندسياً، فيعطى قيمة صوتية بسيطة مجرَّدة ومستقلة ليتمّ، من جراء ذلك، الانتقال من النبرات التي تطنّ في الأذن إلى الحروف التي تراها العين.

ولم تكن الحروف هي نفسها في كل المنطقة الفينيقية بل اختلفت أشكالها باختلاف العوامل الجغرافية والسياسية، إذ ان البلاد الفينيقية الكنعانية في الألف الثاني ق.م. ـ تاريخ نشوء الأبجدية ـ تأثّرت بحضارتين وفقاً لمراكز مدنها المختلفة وعلاقاتها السياسية. فبينما نرى الحضارة المصرية تؤثّر في البلاد الفينيقية الوسطى والجنوبية، نرى البلاد الشمالية على احتكاك مباشر بحضارة بلاد ما بين النهرين. من هنا نميّز نوعين من أشكال الحروف الفينيقية: الأشكال المسمارية التي سادت في الشمال، والأشكال التصويرية التي عرفتها مدن الوسط والجنوب.

١ ـ حروف الشمال (أوغاريت):

إن أوغاريت (Ugarit) المعروفة اليوم برأس شمرا تقع شمالي اللاذقية أي في المنطقة التي احتكّت وتفاعلت قروناً بالحضارة البابلية. ولذلك، فإن المحاولات التي جرت فيها لاستنباط الحروف الأبجدية اتّخذت أشكالاً مسمارية، مع الإشارة إلى أنها تختلف تماماً عن الرموز المسمارية البابلية إنما تقترب منها من حيث الشكل المسماري. فالكتابة البابلية هي كتابة صورية ورمزية ومقطعية تحتوي على مئات الرموز للتعبير: أما الكتابة الأوغاريتية فهي هجائية مكتوبة بحروف، مسمارية الشكل، بحيث ان لكل رمز قيمة صوتية مستقلة. لقد استعارت الكتابة الأوغاريتية أسلوب المسمارية الاصطلاحي للكتابة، لكنها لم تستعر معه المفهوم المقطعي من أرض الرافدَيْن. إذاً، الشكل مستوحى من كتابة أرض الرافدَيْن ولكن المبدأ هو المبدأ الأبجدي الهجائي. وربما يعود استخدام أوغاريت للخط المسماري لحروفها إلى انتشار اللغة الأكاديّة (البابلية) ـ لغة السياسة والتجارة في الألف الثاني ق.م. ـ كلغة دولية في جميع أنحاء غربي آسيا. وكانت هذه اللغة تُكتب بالخط المسماري الذي استخدمه ملوك فينيقيا في رسائلهم إلى فراعنة مصر كما يظهر من رسائل تل العمارنة[1]. لقد انتشر الخط المسماري في عدد من اللغات في الألف الثاني ق.م. بعد أن تبنّته شعوب مختلفة. وهذا يعني ان أوغاريت، التي لعبت دوراً عالمياً في ذلك الزمن كميناء دولي اجتمعت فيه شعوب متعددة وكمركز تجاري وحضاري يقع وسطاً بين دول الشرق والشمال والجنوب وينفتح على بحر إيجه والدول الواقعة عبره، ربما كانت «تتبنّى طريقة عالمية لكتابتها تماماً كما فعلت حديثاً الشعوب غير اللاتينية عندما تبنّت الحرف اللاتيني لكتابتها. ويظهر أثر هذا التبنّي للطريقة العالمية آنذاك في اتجاه الكتابة في أوغاريت من

(١) اسم قرية مصرية في موقع اخناتن (Akhetaton) التي شيّدها الفرعون أخناتون (Akhenaton) عاصمة له. وُجد في خرائبها سنة ١٨٨٧ حوالي ٣٠٠ لوحة طينية عليها كتابة بالخط المسماري، وهي رسائل كان يبعث بها ملوك فينيقيا والمنطقة المجاورة إلى أخناتون في القرن الرابع عشر ق.م.، وتُعتبر من المصادر الأولية لدراسة تاريخ الشرق الأدنى القديم في هذا القرن.

الشمال إلى اليمين كالأكاديّة، وليس كالفينيقية (الجبيْلية) والعربية والعبرية والسريانية من اليمين إلى الشمال»[٢].

تتألف أبجدية أوغاريت من ٣٠ حرفاً (الرسم ٢) متناسبة مع نبرات الصوت الأوغاريتي الثلاثين. وقد تمَّ سنة ١٩٤٩ اكتشاف لوحة صغيرة طُبعت عليها أحرف لغة أوغاريت الثلاثون بالترتيب الذي كانت تُلفظ به عادةً وهو، على وجه التقريب، ترتيب الأبجدية الجبَيْلية نفسه.

	ʾa		k
	ʾi		l
	ʾu		m
	b		n
	g		s
	d		ṡ
ذ	ḏ	ع	ʿ
	h	غ	ġ
	w		p
	z	ص	ṣ
ظ	ẓ		q
	ḥ		r
	ṯ	ش	š
	ẓ		t
	y	ث	ṯ

الرسم ٢: حروف أبجدية أوغاريت المسمارية

أما أقدم النصوص الكتابية فهي التي تمَّ اكتشافها سنة ١٩٢٩ وتحتوي على ملاحم وأساطير ومعاجم وكتب مدرسية ولوائح البضائع المعدّة للمقايضة، وعلى رسائل تجارية وإدارية وعقود ووصفات طبية معظمها مكتوب باللغة الأوغاريتية الكنعانية. أما زمن تدوين

(٢) يوسف الحوراني، **البنية الذهنية الحضارية في الشرق المتوسطي الآسيوي القديم**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٧٨، ص ١٠٧.

هذه الوثائق فيعود إلى القرن الرابع عشر ق.م. في عهد الملك نقماد الثاني. لكنّ هذا لا يعني أن اللوحات ذات المواضيع الانسانية (الملاحم والأساطير) تألّفت في القرن الرابع عشر ق.م.؛ فالناس كانوا منذ زمن بعيد يتناقلون الأساطير شفوياً قبل اللجوء إلى تدوينها[٣]. كما ان هذه النصوص هي في غاية الكمال على الصعيد الكتابي الهجائي، مما يوحي بمحاولات عديدة سابقة قام بها الأوغاريتيون تصل بهما إلى مطلع الألف الثاني ق.م.

لم يطل عمر الأبجدية الأوغاريتية، إذ اكتسحت العالم الشرقي، حوالي سنة ١٢٠٠ ق.م.، غزوة هائلة من شعوب بربرية جاءت من الشمال دعاها المصريون «شعوب البحر والشمال والجزر». وقد هزّت هذه الغزوة العالم الشرقي، كالمملكة الحثّية ومصر الفرعونية، وقضت على حضاراته ودوله وقلبت وجهه السياسي والعرقي؛ وفي بعض الأمكنة، غيّرت لغته وتركته طوال عدة قرون مفكّكاً ومجزّأ. أما بالنسبة إلى فينيقيا، فقد تقلّصت مساحة أرضها التي كانت تمتدّ منذ الألف الثالث ق.م. من حدود مصر حتى خليج الاسكندرونة، مقتصرةً على الساحل والجبل اللبنانيين. أما أوغاريت المدينة الفينيقية الشمالية، الغنيّة والمزدهرة، فقد هدمها الغزاة بكاملها، فاختفت وضاعت أراضيها نهائياً، وبزوالها، قُضي على الكتابة الأبجدية المسمارية قضاءً تاماً.

في المقابل، نجمت عن غزوة «شعوب البحر والشمال» نتائج إيجابية لفينيقيا، فخراب المملكة الحثّية، وانكماش مصر المنهكة إلى داخل حدودها ثم انحسار السيطرة الآخية[٤]، كل ذلك أعتق فينيقيا من كل وصاية خارجية، مما سمح باستقلال أربع مدن هي أرواد وجبيل وصيدا وصور التي فُتح أمامها البحر المتوسط الذي لم يعد ينافسها فيه أحد، وإذا كانت صور وصيدا وأرواد قد تفوّقت في هذه المرحلة على جبيل في حقلي الملاحة والتجارة، فإن جبيل احتفظت بتفوقها الثقافي بفضل دورها الديني الرئيسي كمركز لعبادة أدونيس وبفضل صناعتها للحرف الذي لن يبقى محصوراً في المدينة التي ربّما شهدت ولادته بل سيلاقي رواجا عالميا، فينتشر شرقاً وغرباً لتتبنّاه معظم الشعوب والأمم، إذ كانت هجائية جبيل «أحد الاختراعات الانسانية الأكثر كمالاً. تحت أشكال متعددة، وبعد أربعة آلاف سنة، من عمر عالم يعيد النظر في كل مناهجه، صمدت هذه الهجائية رغم جميع التطورات الحضارية»[٥].

أما الكتابة الأبجدية المسمارية التي انتشرت خارج حدود أوغاريت، في فلسطين على وجه الخصوص، فلم تصمد أمام منافسة الكتابة الأبجدية الجبَيْلية لها، فأزاحتها هذه

---

(٣) Sabatino MOSCATI, **Histoire et civilisation des peuples sémitiques**, Payot, Paris, 1955, p. 101.

(٤) الآخيّون الإغريق هم خلفاء الكريتيّين. كانت عاصمتهم مسينا التي أضحت في القرنين الرابع عشر ق.م. والثالث ق.م. مركز الثقل للعالم الإيجي ولأمبراطورية بحرية غنية وقوية. ولكنها لم تستطع الصمود في وجه الغزاة الدوريين الذين كانوا يشكّلون جزءاً من موجة «شعوب البحر والشمال»، فكان اندحارها نهاية لسيطرة الآخيين البحرية ولازدهار حضارتهم التي لم تدم سوى قرنين من الزمن.

(٥) Maurice DUNAND, **Byblia Grammata**, beyrouth, 1945, p. 195.

الأخيرة من غربي آسيا المطلّة على البحر المتوسط. وينظر بعضهم إلى هذه الظاهرة على «انها نتيجة للكفّ عن استخدام اللغة الأكاديّة في المراسلات العملية ابتداءً من نهاية الألف الثاني ق.م. إذ بدأ التراجع تدريجياً، في هذه الفترة، عن تقاليد بلاد الرافدين التي كانت تجذّرت في الحياة الثقافية التي عاشها مجتمع أوغاريت»[٦].

ولكن، هناك سبب آخر لعدم انتشار الكتابة المسمارية الهجائية الأوغاريتية، يعود إلى كون هذه الكتابة لم تكن صالحة إلّا للتدوين على ألواح الطين، بينما ظهرت في جبيل كتابة أكثر مرونة، لا تتعدّى حروفها الاثنين والعشرين كانت «معدّة لأن تُكتب على الورق وتنتشر في الشرق كله، ثم بعد ذلك في العالم أجمع باستثناء الصين»[٧].

٢ ـ حروف الوسط والجنوب (جبيل):

إن المدن الفينيقية الوسطى والجنوبية كأرواد وجبيل وصيدا وصور كانت أقرب إلى الحضارة المصرية منها إلى أية حضارة أخرى. وقد كان لجبيل بصورة خاصة علاقات اقتصادية مع مصر منذ الألف الرابع ق.م. فمن جبيل، التي كان أمراؤها يستغلون غابات لبنان ويصدّرون الخشب، كانت مصر المفتقرة إلى الأخشاب تستورد ما تحتاجه منها. ومنذ الأسرة المصرية الأولى (٣٣٠٠ ـ ٣١٠٠ ق.م.) وجبيل تصدّر إلى مصر آنية الفخار التي ربما كانت تحتوي على الزيت؛ وكانت أخشاب جبالها والصموغ والقطران تأخذ طريقها إلى وادي النيل. أما العلاقات الثقافية فكانت متعددة وثابتة، والعلاقات الدينية مميّزة، لا سيّما وان «آلهة جبيل كانت مكرَّمة عند أتقياء المصريين»[٨]. وقد استمرّت هذه العلاقات ردحاً طويلاً من الزمن.

استناداً إلى هذا التفاعل الحضاري بين مصر وجبيل، كان من الطبيعي أن يشاهد الجُبَيْليّ الرسوم الهيروغليفية المصرية، ويقرأها، ويكتب بها أحياناً. وهذا ما جعله يتأثّر بأشكال هذه الكتابة التصويرية، فيلجأ إلى الرسوم عند إقباله على الكتابة بأحرف لغته الفينيقية. وكون الفينيقي يميل إلى الاختزال، فلقد اختزل هذه الرسوم اختزالاً شديداً حتى ظهرت بأشكال أقرب إلى الأشكال الهندسية منها إلى الرسم.

إن تأثّر أشكال الحروف الجبيلية بالشكل الهيروغليفي دفع ببعض الباحثين إلى إنكار فضل اختراع الأبجدية على الفينيقيين، والتأكيد على انها مأخوذة عن الهيروغليفية كما حاول أن يثبت ذلك جوزف هاليفي[٩]، الذي اعتبر أن الفينيقيين أخذوا مباشرة ثلاث عشرة علامة من الهيروغليف المصري، فكوّنوا منها نصف أبجديتهم تقريباً، أمّا ما تبقّى منها

---

(٦) ا.ش. شيغمان، **ثقافة أوغاريت**، ترجمة حسان اسحق، دار الأبجدية للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، ١٩٨٨، ص ٣٨.

(٧) Maurice DUNAND, **Byblos**, Beyrouth, 1973, p.30.

(٨) Maurice DUNAND, **Byblia Grammata** P. 9.

(٩) Joseph HALÉVY, **Mélanges d'épigraphie sémitique,** Paris, 1874.

فتكوّن باشتقاق صناعي لبعض الأحرف من غيرها. مثالاً على ذلك: حرف الـ «س» (Ŧ) اشتقّ من حرف الـ «ز» (I) وحرف الـ «ق» (Φ) من حرف الـ «ع» (O)، وحرفا الـ «ع» والـ «ت» (+) من حرف الـ «ط» (⊕)... الخ.

من جهة أخرى، هناك من قال إن الفينيقيين أخذوا حروف أبجديتهم عن الكتابة الهيراتيكية المصرية (Hiératique)[١٠].

وثمة فئة من الباحثين ردّت أصل الأبجدية إلى الكتابة السينائية[١١].

على ان نظريات استقاء الأبجدية من الكتابات المصرية هي نظريات واهية. فالمصريون القدماء لم يستطيعوا تخطي المرحلة المقطعية في كتابتهم لاعتبارات دينية واجتماعية أشرنا إليها آنفاً. صحيح انهم استعملوا الهيروغليفية والهيراتيكية في كتابات مقطعية تُعتبر أرقى أنواع الكتابة ما قبل الأبجدية، ولكنهم لم يتوصلوا إلى تقسيم الكلمة إلى وحدات صوتية أساسية أي إلى نبرات، كما هي الحال في الكتابة الأبجدية. والحال هذه كيف يكون الفينيقيون قد أخذوا مبدأهم الألفبائي عن الكتابات الفرعونية؟ هذا ما يجعلنا نعتقد أن البراهين التي سيقت لتأكيد الأصل المصري للأبجدية الفينيقية إنما اعتمدت على التشابه بالشكل دون التثبت من التشابه في رنة الصوت للحرف الواحد، مما أدّى إلى استنتاجات خاطئة. في أي حال، ان «هاليفي نفسه قد اعترف بشكل الأبجدية الفينيقية المبتكر بعد أن كان يقول باشتقاق أشكال بعض الأحرف من أحرف غريبة»[١٢].

وقد أكّد موريس دونان[١٣]، في ردّه على نظريات الاقتباس عن المصريين، على أنه «في القسم الأول من الألف الثاني ق.م. ظهرت الكتابة بالأبجدية، وهذه المرحلة الجديدة تسجّل تقدماً عظيماً في تاريخ البشرية. هذه الخطوة تمّت في فينيقيا، وربّما في جبيل نفسها»[١٤].

أما سابا تينو موسكاتي[١٥] فيرى أيضاً أن الفينيقيين هم الذين اكتشفوا الحروف الأبجدية، مرجّحاً أن تكون جبيل هي المكان الذي تمّ فيه هذا الاكتشاف[١٦].

---

(١٠) كتابة تفرّعت من الهيروغليفية، وهي اختزال لها. كانت سهلة التصوير وكتبت بصورة خاصة على ورق البردى.

(١١) كتابة تعود إلى منتصف الألف الثاني ق.م.، اكتشفت في شبه جزيرة سيناء قرب منجم للفيروز ومعبد مكرّس للآلهة حاطور. يبدو من المحاولات التي بذلت لفك رموزها أنها تحوي قيماً صوتية. ويؤكد بعضهم ان مصدر هذه الكتابة أرض كنعان ولغتها ليست مصرية بل قريبة للفينيقية. راجع Giovanni GARBINI, la question de l'Alphabet, in les phéniciens, sous la direction du Sabatino MOSCATI, le chemin vert, Paris, 1989, p. 89.

(١٢) René DUSSAUD, **Les inscriptions phéniciennes du tombeau d'Ahiram**, in Syria, vol V, 1924, p. 155.

(١٣) أثري فرنسي أشرف بعد بيار مونتيه (Pierre MONTET) على حفريات جبيل بدءاً من سنة ١٩٢٤ حتى أوائل الثمانينات.

(١٤) Maurice DUNAND, **Byblia Grammata**, p. XV.

(١٥) أستاذ فقه اللغات السامية وأدابها في جامعة روما، وعضو الأكاديمية الوطنية للعلوم اللغوية والأكاديمية البابوية للأركيولوجيا.

(١٦) Sabatino MOSCATI, **L'épopée des phéniciens**, Fayard, Paris, 1971, pp. 132-133

والدليل الأثبت على ابتكار الفينقيين الكنعانيين للأبجدية يكمن في ملاءمة الحروف والرنّات التي تعبّر عنها لرنّات اللغة الفينيقية، إذ «كثيراً ما لا يجد ناقل الرموز الكتابية عن لغة أخرى الأحرف الخاصة ببعض رنّات لغته غير الموجودة في اللغة المنقول عنها. وهذا ما حدث للساميّين في بلاد ما بين النهرين عندما اقتبسوا الكتابة عن السومريّين ولم يجدوا فيها مثلاً ما يعبّر عن حرف العين، فعبّروا عنه بحرف الألف. وعكس ذلك ما جرى للأتراك في عصر أحدث، عند اقتباسهم الكتابة العربية، إذ اضطروا إلى زيادة بعض النقاط على بعض الحروف، وإلى التعبير عن بعض رنّات صوتهم بأحرف لم تكن تعبّر عن ذلك في اللغة العربية»[١٧].

وقضية ابتكار الفينقيين الكنعانيين للأبجدية تقودنا إلى البحث في تاريخ هذا الابتكار، وبالتالي في الحروف الفينيقية الأولى التي برزت إلى حيّز الوجود[١٨].

إن النص الأبجدي المحفور على ناووس أحيرام[١٩]، والذي لم يجمع الأثريون على تحديد

الرسم ٣: ناووس أحيرام (المتحف اللبناني ـ بيروت)

(١٧) موريس شهاب: **الأبجدية**، دائرة المعارف، بإدارة فؤاد أفرام البستاني، المجلّد الثاني، بيروت، ١٩٥٨، ص ٦٥.

(١٨) لا نتناول بالبحث هنا الحروف الأوغاريتية التي اتّخذت الشكل المسماري، إنما الحروف التي اتّخذت شكل رسوم مختزلة، وقد سميناها بالحروف الجبيلية، مع الإشارة إلى ان هذا الشكل هو الذي انتشر في العالم واستقت منه معظم شعوب الأرض أبجدياتها.

(١٩) اكتشفه الأثري الفرنسي بيار مونتيه في أحد مدافن جبيل سنة ١٩٢٣، وكان آنذاك مشرفاً على حفريات المدينة الأثرية. والناووس محفوظ حالياً في المتحف الوطني في بيروت (الرسم ٣).

تاريخه[٢٠]، هـو أقدم نص أبجـدي وصلنا حتى اليـوم. وهذا مـا حدا بـالبعض إلى اعتبار التاريخ الذي يعود إليه الناووس المـذكور (بـين القرنـين الثالث عشر والحـادي عشر ق.م.) تاريخاً لنشأة الحروف الأبجدية.

إننا لا نشاطر هذا البعض رأيه للاعتبارات التالية:

أ ـ إن الحروف التي كُتب بها النص قد بلغت درجة من التطور تدعو إلى الاعتقاد بـأن محـاولات كثيرة وتجـارب واختبارات متعـددة قام بهـا الفينيقيون قبـل ذلك بقـرون، حتى توصّلوا إلى الشكل الذي نراه في النص الأحيرامي (الرسم ٤).

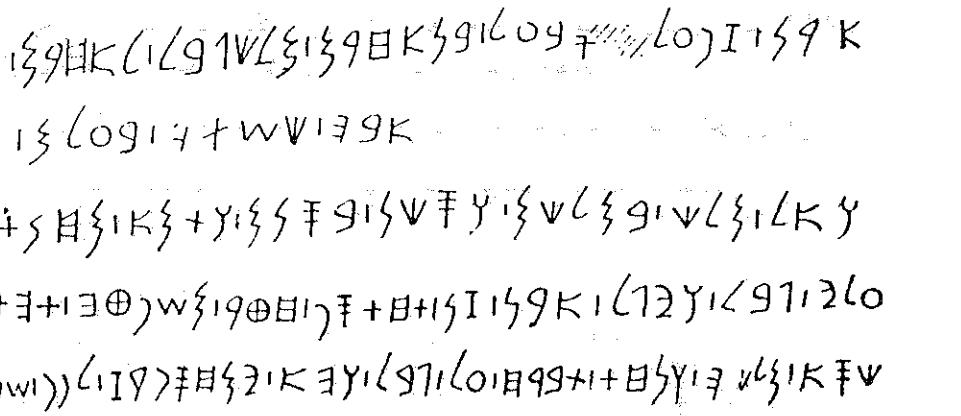

الرسم ٤: النص المحفور على ناووس أحيرام ملك جبيل

ب ـ في بداية الألف الثـاني ق.م.، ونتيجة التـأثّر بـالشكل الهـيروغليفي المصري، ابتكر الفينيقيون كتابة هيروغليفية خاصة بهم، دُوِّنت على لوحات برونزيـة وحجريـة عُرفت بـاسم البسيـدو هيروغليفيـة (Pseudo-hiéroglyphique)، وهي شبيهة إلى حـد بعيـد بـالكتـابـة الأبجدية الجبيلية (الرسم ٥).

ج ـ اكتُشفت خناجر وفؤوس وأوان حجرية ولوحات في جبيل وغيرهـا تعود إلى النصف الأول من الألف الثاني ق.م.، حُفر عليها بعض الحروف التي تنتمي، من حيث الشكل، إلى أبجدية ناووس أحيرام.

---

(٢٠) إن عدداً من الأثريين أمثال بيار مونتيه وموريس دونان وجورج كونتينو ورينيه دوسّو والأب رونزفال يحـددون القرن الثالث عشر ق.م. تاريخاً للنص. لكن فريقاً آخر، أمثال وليام أولبرايت وفان دن برندن، يرجع إلى القرن الحادي عشر ق.م. وآخرون يرجّحون القرن العاشر ق.م. أما المدير العام السابق للآثار في لبنان الأمير موريس شهاب فيرجّح القرن الثالث عشر ق.م. أو أوائل الثاني عشر ق.م. تاريخاً للنص لجملة أسباب أوردها في بحثه حول ناووس أحيرام في دائرة المعارف، المجلد السابع، ١٩٦٧، ص ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

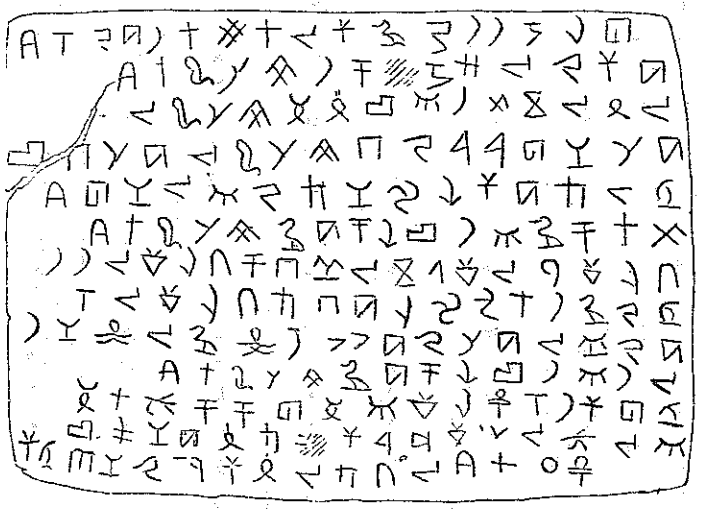

الرقم ٥: بسيدو ـ هيروغليفية جبيلية

استناداً إلى ما تقدّم، نعتقد أن مبدأ الأبجدية، القائم على تحليل رنّات الصوت إلى أبسط مركّباتها وتمثيل هذه الرنّات بأشكال، قد ظهر في النصف الأول من الألف الثاني ق.م.، مما يعني أن بوادر الحرف تعود إلى هذا العهد، وقد خضع الحرف الفينيقي، مع مرور الأيام، للتطور بحيث لم يحافظ على شكله الأوّلي، بل كانت تطرأ عليه تعديلات بسيطة. ومع انتقاله إلى خارج أرض فينيقيا واقتباس عدد من الشعوب له، كما سنرى لاحقاً، سيصبح عرضةً للتحويرات المتكرّرة الناتجة عن اختلاف هذه الشعوب في ميلها إلى التبسيط أو الاختزال، وإلى الخط المستقيم أو المستدير (الرسم ٦).

أما أسماء الحروف الفينيقية فهي:

أ	ألف	ك	كف	ش	شين
ب	بيت	ل	لامد	ت	تاو
ج	جمل	م	ميم		
د	دالت	ن	نون		
هـ	هيت	س	سامخ		
و	واو	ع	عين		
ز	زين	ف	في		
ح	حيط	ص	صاد		
ط	طيت	ق	قوف		
ي	يد	ر	روش		

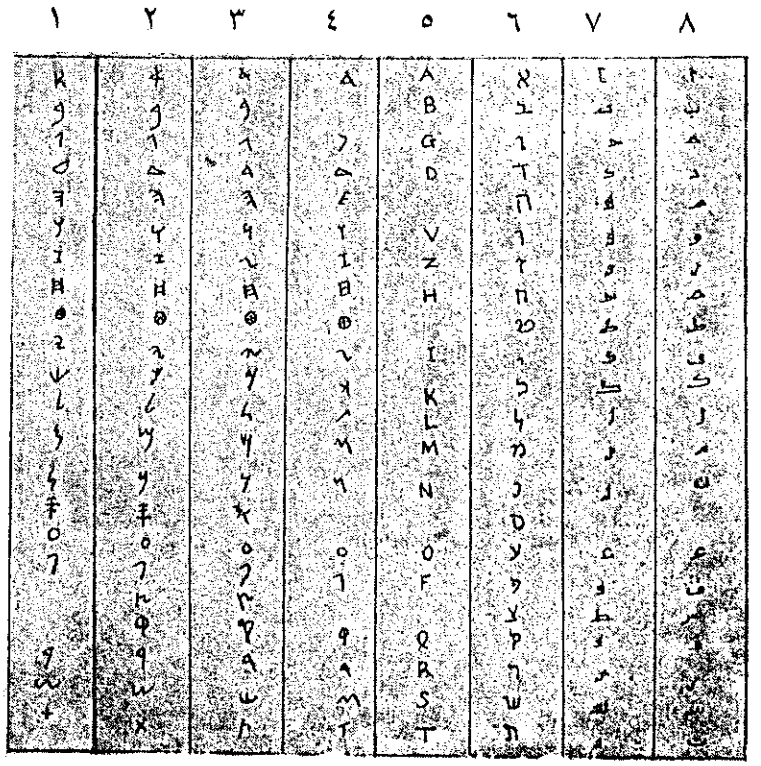

الرسم ٦
جدول تطوّر الأبجدية

١ ـ أبجدية ناووس احيرام، ملك جبيل، في القرن الثالث عشر ق.م.
٢ ـ أبجدية نصب مشى، ملك موآب، ويرتقي عهدها إلى القرن التاسع ق.م.
٣ ـ أبجدية ناووس اشمنعزر، ملك صيدون، في القرن الخامس ق.م.
٤ ـ أبجدية يونانية قديمة مأخوذة عن الفينيقية (القرن السابع ق.م.).
٥ ـ أبجدية لاتينية.
٦ ـ أبجدية عبرية من القرن الثامن ب.م.
٧ ـ أبجدية عربية كوفية من القرن الثامن ب.م.
٨ ـ أبجدية عربية نسخية.
(دائرة المعارف، المجلد ٢).

لقد اتّبعت كل الأبجديات السامية ـ وهي مشتقّة، عن الأبجدية الفينيقية ـ هذا الترتيب للأحرف. وجمعها السريان بألفاظ ست على الشكل التالي: أبجد، هوز، حطي، كلمن، سعفص، قرشت، «ابتغاءً لسهولة حفظها على المتعلّمين، وتمريناً لهم على قراءة الحروف مرتبطة ببعضها، ومراعاةً لترتيب معادلاتها الرقمية. ذلك ان هذه الحروف كان يستعملها السريان أرقاماً عددية في مراتبها الثلاث: آحاداً، وعشرات ومئات، وفقاً للجدول الآتي:

أ	١	ي	١٠	ق	١٠٠
ب	٢	ك	٢٠	ر	٢٠٠
ج	٣	ل	٣٠	ش	٣٠٠
د	٤	م	٤٠	ت	٤٠٠
هـ	٥	ن	٥٠		
و	٦	س	٦٠		
ز	٧	ع	٧٠		
ح	٨	ف	٨٠		
ط	٩	ص	٩٠		

فأخذها العرب عن السريان واحتفظوا بها في الترتيب وفي الدلالة الحسابية، وأضافوا إليها ما بقي من حروفهم وهي: «ثخذ، ضظغ» التي سُميت بالروادف أي اللواحق؛ وأعطوا هذه الحروف قيمة عددية جديدة مبتدئين من حيث انتهى السريان أي من حرف الثاء، واضعين المعادلات الرقمية ابتداءً من ٥٠٠ على الترتيب الآتي:

ث	٥٠٠	ض	٨٠٠
خ	٦٠٠	ظ	٩٠٠
ذ	٧٠٠	غ	١٠٠٠

فتمّت لهم في ذلك مراتب الحساب حتى الألف. لكنّ العرب أقلعوا عن استعمال الحروف في الحساب الجاري منذ أن انتشرت بينهم الأرقام الهندية التي لم يأخذوها عن الهنود مباشرةً بل عن السريان الذين سبقوهم إلى تبنّي النظام الهندي»[٢١].

أما معاني الحروف الفينيقية فتتوضّح لنا في مطابقة أشكالها للأشياء التي ترمز إليها. فالفينيقيون، في تمثيلهم لنبراتهم الصوتية، استندوا إلى مبدأ الأكروفونيا. فاتّخذوا مثلاً للنبرة الصوتية «ا» رمزاً يشير إلى الثور (ممثّلاً اختزالاً بعناصره المميِّزة، أي برأسه وقرنيه)، وهو في لغتهم «ألف». فأصبحت كلمة «ألف» تمثّل الوحدة الصوتية التي تبدأ بها الكلمة اي «ا» (𐤀). كما جعلوا صورة البيت ـ بشكله المختزل طبعاً ـ وهو في اللغة الفينيقية «بيت» رمزاً للوحدة الصوتية «ب» (𐤁) وسُمّي هذا الحرف «بيت». وصورة اليد أصبحت رمزاً يمثّل النبرة «ي» (𐤉) وسمّوا الحرف «يد»؛ أما الرأس، وهو في لغتهم «روش»، فأصبح رمزاً للنبرة «ر» (𐤓). وصورة الكف بأصابعه المفتوحة أصبحت رمزاً يمثّل النبرة «٢» (𐤊)... الخ[٢٢].

---

(٢١) دائرة المعارف، المجلّد الثاني، ص ٦٢.

(٢٢) اعتمدنا أشكال الحروف الفينيقية التي تألّف منها النص المنقوش على ناووس أحيرام. وتجدر الإشارة إلى أن معنى بعض الحروف غير واضح مما أدى إلى استنتاجات متناقضة.

الجدير ذكره في هذا المجال هو أن الإغريق الذين أخذوا حروف أبجديتهم عن الفينيقيين، لم يحتفظوا بأشكال الأبجدية الفينيقية فحسب بل بأسماء هذه الحروف نفسها، وهم يسمّون حروفهم حتى اليوم: الفا، بيتا، جاما، دلتا، حيتا... الخ، رغم أن هذه الأسماء لا معنى لها في لغتهم.

ولكن، كان ثمة ثغرة في الأبجدية الجُبَيْلية ـ سدّها الاغريق لاحقاً ـ وهي افتقارها إلى الحروف المصوّتة أي الحركات (voyelles)، بحيث أن كتابة الكلمة كانت تتمّ بحروف صامتة، أما الحروف المصوّتة فتُترك للقارىء كي يقدّرها مما يجعل القراءة على شيء من الصعوبة، إذ أن مجموع الحروف الصامتة لا يمكن التلفّظ بها. وهذه المشكلة هي مشكلة جميع الكتابات السامية. غير أن أول من تنبّه إلى هذا النقص كان الاغريق الذين، كما أسلفنا، أخذوا خطّهم عن الفينيقيين، فأضافوا الحروف المصوّتة لكي يستطيعوا كتابة لغتهم كتابة صحيحة، لا لبس فيها ولا غموض. بعد الاغريق، شعر السريان بضرورة إزالة الإبهام في الخط، وقد وجدوا كذلك أن الحروف الاثنين والعشرين لا تفي بالغرض، فنشأ عندهم ما يُعرف بنظام التنقيط.

لا ريب في أن طبيعة اللغة الفينيقية بخاصة واللغات السامية بعامة كانت العامل الأساس في استخدام الحروف الصامتة وحدها؛ وهذا ما جعل البعض يعتبر أن هذه المسألة ليست ذات أهمية بما أنه يسهل التنبّؤ بحركة مفردات هذه اللغات ـ التي هي في معظمها ثلاثية الحروف ـ نظراً للمعنى العام للجملة[٢٣]. بينما رأى غيرهم أن اختلاف اللهجات في اللفظ، بحيث كانت تختلف كتابة الكلمات بين مدينة وأخرى، كان أحد عوامل تجنّب الأبجدية الإشارة إلى الحرف المصوّت[٢٤].

إن هذه التبريرات المستندة إلى واقع لا تنفي النقص الحاصل في أبجدية جبيل، ولا تحلّ المشكلة القائمة من حيث الصعوبة في قراءة النصوص قراءة صحيحة لا سيّما وأن الحرف المصوّت هو جزء من المعنى. يقول أنيس فريحة في هذا الصدد: «إن مجموعة الحروف الصامتة أشبه بهيكل عظمي ميت لا يمكن النطق به. وهذا ما يجعل القراءة عندنا[٢٥] عملية شاقة، إذ نحن في العالم الشعب الوحيد الذي ينبغي له أن يفهم أولاً ليقرأ قراءة صحيحة. وهذا على نقيض الغاية من القراءة، لأننا يجب أن نقرأ أولاً فنفهم ثانياً»[٢٦].

---

(٢٣) J. STARCKY, P. BORDREUIL, **L'invention de l'alphabet,** in les dossiers de l'archéologie, 12, 1975, pp. 92-93.

(٢٤) يوسف الحوراني، **البنية الذهنية الحضارية**، ص ١٠٥.

(٢٥) يتكلّم هنا على اللغة العربية التي تُكتب على نمط بقية اللغات السامية، أي بالحروف الصامتة فقط من دون الإشارة إلى الحركات.

(٢٦) أنيس فريحة، **في اللغة العربية وبعض مشكلاتها**، دار النهار للنشر، بيروت، ١٩٨٠ ص ١٠. وللدلالة على صعوبة قراءة اللغة العربية التي لا تزال تهمل الحركات في الكتابة، يروي فريحة في الصفحة ١٠ من المرجع ذاته النادرة التالية: «امرأة كانت تقرأ عن مصرع أسمهان عندما سقطت سيارتها في «ترعة فتوفيتا» ظنّت ان اسم الترعة «فتُوفِيتا» وقرأتها هكذا: فتُوفيتا Fatufita، فسألت زوجها الذي كان جالساً بالقرب منها: أين تقع =

ولا بدّ من الالماح أخيراً إلى أن أبجدية أوغاريت «حملت طلائع اهتمام بالحرف الصوتي فذكرت ثلاثة أشكال للهمزة في حالات الفتح والضم والكسر. ولكن هذه المحاولة لم تتّسع أكثر»(٢٧).

الأبجدية = فعل تحرّر

لم يبق المردود الحقيقي لاختراع الأبجدية أسير الابداعية التي عُرف بها الفينيقيون الكنعانيون، بل تعدّاه إلى قيم معنوية وحضارية شمولية أفاد منها غير شعب بعد حوالي ألف سنة من ظهور الحرف في جبيل، إذ بقيت الأبجدية معروفة في ديار الفينيقيين دون غيرهم على امتداد هذه الحقبة، أي بين بدايات الألف الثاني ق.م. ونهاياته تقريباً، حيث كان للآراميّين والعبرانيّين فضل السبق في أخذ إسرارية الحرف والبدء باستعماله، بعد أن أدركوا ما يؤدّيه من تسهيلات في التعبير الكتابي، وذلك قبل أن يتوصّل الإغريق إلى التعرف إلى الألفا ـ بيتا (Alpha-Bêta) حوالي القرن التاسع ق.م. أما العرب فقد تعرفوا إلى الألفباء بتأثير من جيرانهم الآراميّين الذين لعبوا دوراً كبيراً في انتشار الأبجدية بسرعة في العالم الشرقي، وكان لشكل خطّهم الكتابي الأثر الظاهر في الخط العربي(٢٨). أما بالنسبة إلى عملية انتشار الحرف خارج الإطارين السامي والإغريقي، فقد انتقلت عدوى معرفته إلى باقي الشعوب بشكل دائري، إذ أخذها الرومان في الغرب عن الإغريق، ومنهم إلى الشعوب الأوروبية التي استعملت الأحرف اللاتينية لكتابة لغاتها المختلفة. ولم يصل الحرف إلى أميركا ـ العالم الجديد ـ إلّا بعد اكتشافها على يد الأوروبيين في أواخر القرن الخامس عشر م.، أي بعد ألفين وخمسمئة سنة من تصديره خارج فينيقيا. أما باقي الشعوب غير الساميّة في الشرق، فقد اقتبست الأبجدية وتعرّفت إلى قيمتها بتأثير آرامي مباشر على إيران والهند، وذلك باستثناء بلاد الصين التي بقيت محافظة على رموزها الكتابية الخاصة بفعل انغلاقها عن غيرها من المجتمعات.

بهذا يكون الفينيقيون قد حقّقوا التواصل في ما بين العوالم الشرقية والغربية، وبين بعضها بعضاً، بفعل وضعهم الحرف في متناول الشعوب. كل ذلك، من دون أن يعرفوا مسبقاً انه سيكون لحرفهم الصغير هذا الفعل الكبير.

هذا التواصل، المعرفي الكتابي، ساعد على تقريب سبل التلاقي بين الأمم، مما يسرّ لها طرق التطور الحضاري، وقرّبها من بعضها، وجعلها تتوافق على معايير كتابية شبه موحَّدة في تدوين المعتقدات الايمانية، وتأريخ الأحداث الخاصة بها، وتسجيل معارفها، وترويج علاقات التبادل الاقتصادي، والتعبير عن الأفكار التجريدية الفلسفية والماورائية،

ترعة فَتُوفيتا؟ فقال لها زوجها: لم أسمع بترعة اسمها فَتُوفيتا، ولست أدري أين هو موقعها! ثم أخذ الجريدة، أو المجلة، ليتحقّق من الاسم فصرخ بها: فَتُوفَيْتا! (إذ ان امرأة أخرى لاقت حتفها في الحادث). وكثيرة هي النوادر التي يرويها الناس عن أخطاء القراءة».

(٢٧) يوسف الحوراني، **المرجع السابق**، ص ١٠٩.

(٢٨) لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع راجع: أنيس فريحة، **المرجع السابق**، ص ١٥٠.

وتدوين الأساليب الأدبية، ونقل مبادىء العلوم والتقنيات المختلفة. كل ذلك ساهم في دفع الانسان إلى التحرّر من قيوده الآسرة حث راح ينفتح على غيره من الشعوب حبّاً بالتعرف والانفلاش، مما أدّى إلى الانتقال من الانسان المنغلق على الذات (Introverti) إلى الانسان المنفتح على الغير (Extraverti). ان عملية التحرّر من كل قيد آسر، وبخاصة حالة الخوف والرهبة التي كان يفرضها جوّ تحكّم الآلهة بالانسان، شكّلت المفصل الأساس في الفكر الفينيقي، في التحوّل من حالة الانسان المكبوت إلى حالة الانسان الساعي إلى التحرّر الكامل والراغب في أن يرتقي مع الحرف إلى طور يكون فيه قادراً على رسم بعض مصيره بنفسه[٢٩]. بذلك يكون هذا الانسان قد قام بعملية تمرّد، بل قل بثورة على الآلهة التي كان يعتبر نفسه أنه خُلق من أجلها... ولأجلها فقط.

وفعل التحرّر الذي سما إليه الفينيقيّ بالحرف، لم يشكّل نقطة الانتهاء بالنسبة إلى هذا الاختراع العظيم الذي أتاه، بل أراد أن يُفقد الآلهة آخر وهم كان مسلّطاً على الانسان، وهو أن قدسية الكلمة نابعة من قدسية الإله.. بل أنها قدسية الإله عينها! فالتلازم بين النطق الكلامي والألوهية[٣٠] كان فرضاً دينياً آسراً أبقى الانسان سجين الكلمة الإلهية، شكلاً ومضموناً، منعاً للتشبّه بالإله أو التألّه، وخوفاً من العقاب الكبير.

فالانسان مع الحرف صار حراً، قادراً على صياغة تعابيره وخلق الكلمة التي يريد في الوقت الذي يريد. ولم تعد بذلك الكلمة، كلمة منزلة، بل صارت صنيعة الانسان وطوع يده، يتلاعب بها ويفصّلها بحسب ما تقتضيه ظروف التعبير وما تفرضه عملية التواصل.

---

(٢٩) كان الاعتقاد السائد في الشرق الأوسط القديم بأن الانسان خُلق ليكون خادماً للآلهة، مطيعاً لها، منفّذاً لقراراتها، وخاضعاً للمصائر التي ترسمها له. فلم يكن للانسان الفرد أي قيمة أمام سلطة الآلهة التي يتوقف على كلماتها قدره ومصيره.

(٣٠) آمنت شعوب الشرق الأوسط القديمة بالمصدر الإلهي للكلمة، واعتبرتها، بما فيها من طاقة سحرية، مبدأ للقوة الخلاّقة. وهي في الأساس عقيدة سومرية ترسّخت في ما بعد عند البابليّين وعمّت الساميّين، وما زالت رواسبها عميقة الجذور، واضحة المعالم في الحياة الاجتماعية الحاضرة. فالسومريّون اعتبروا أن تسمية الشيء عملية خلق له. ففي أحد أناشيدهم تمجيد للإله «أنليل Enlil» (إله العواصف والرياح) ووصف لسلطته على الشكل التالي: «أنليل الذي تصل أوامره إلى البعيد، صاحب الكلمة المقدسة. السيّد الذي نطقه لا يقبل التغيير». وما تعبير «بعد أن تعيّن اسم الانسان» في مطلع النص السومري لقصة جلجامش (Gilgamesh) إلاّ دلالة على أن الانسان وُجد بتعيين اسمه. وتوضح لنا قصة الخلق البابلية (اينوما أليش Enuma-Elish) ما للكلمة من أهمية كمبدأ للقوة الخلاّقة، في القول الآتي في وصف العالم قبل خلقه مع آلهته: «وعندما لم يكن الآلهة، من أي نوع، قد جيء بهم إلى الوجود، لما لم يكونوا قد دُعوا بأسمائهم بعد...». من هنا ندرك امتناع إنسان الشرق الأوسط القديم عن التصرّف بالكلمة، تجزيئاً أو تفكيكاً، وحرصه على الحفاظ على تصميمها وطريقة النطق بها بحيث أن أي تغيير لها كان يُعتبر اعتداءً على حرمة السلطة الإلهية. الفينيقي نسف هذا التقليد، وتجرّأ، بابتكاره لرنّات كلماته الصوتية، على تحليل الكلمة إلى عناصرها الأولية، فأعطى القيمة لكلمة الانسان. وبذلك لم يعد الكاتب، في فينيقيا، ناقلاً لكلمات الآلهة ومصوِّراً لها بل أصبح هو نفسه، وبحرية تامة، مصدراً للنطق والتعبير، فانتقل بذلك من تصوير الكلمة الإلهية إلى كتابة الكلمة الانسانية كما ينطق ويتلفّظ بها أي إنسان.

إن الأبجـدية، بمـا شكّلته من تطـور نوعي في عمليـة رسم الأطر المحـدَّدة لمبـادىء الكتابة الواضحة، هي الفعل الإبداعي الذي أراد الانسان معه أن يوفّر لنفسه حـالة أكثـر ديمقراطية في مجتمعه ومع معبوداته وآلهته، فكانت المعبر الذي من خـلاله انتقـل الفينيقيّ من الخضـوع لمشيئة الآلهة المتسلّطة على شؤونه إلى التحرّر الإرادي في سلوكـه الانساني، انطلاقاً من إحسـاسه بـالمسؤولية تجـاه الحياة والمصـير. إنها الـواقعية التي وازنت بـين المـاورائيات والـوقائـع اليوميـة، فميّزت الفكـر الفينيقي عن غيره من أفكـار شعوب الشرق الآسيوي القديمة. فالأبجـدية، هـذا الاستنباط ـ المفخـرة الذي لـلانسان الفينيقي فضـل تعميمه على المجتمعات كافة، تبقى عطاء البشرية الأهمّ والأعمّ والأكثر ديمومة في كـل زمان ومكان.

الشركة الوطنية للتعهدات

جوزف جورج خوري

من أعمالها: تعهدات مرافئ:

- اكمال الحوض الثالث في مرفأ بيروت • والمرحلة الأولى من الحوض الرابع .
- تطوير مرفأ الدورة • تطوير مرفأ جبيل السياحي • تطوير اشغال مرفأ طرابلس
- تطوير اشغال مرفأ طرطوس • بناء سنسول لمعمل كهرباء الذوق
- المرفأ السياحي في الهوليداي بيتش

تعهدات واشغال طرقات: اعادة تأهيل اوتوستراد طرجاجيل، اشغال كسارات ومقالع نهر الموت

مشاريعها الحالية: • اشغال المصب البحري لمجاري المتن الشمالي وضاحية بيروت الشرقية

- مشروع تنظيم ساحل المتن الشمالي
- مشروع الطريق الساحلي للوسط التجاري لمدينة بيروت
- تمديد مكسر الامواج في مرفأ بيروت

تعهدات في مختلف الدول العربية خاصة في المملكة العربية السعودية

العنوان: جهيدة المتن ـ بناية بافوس علوان ـ تلفون: ٨٩٢٨٠٥. (اربعة خطوط)
تلكس: SINCOR ٤٤١٦٥ ـ برقيًا: SNEKOR ـ ص.ب.: ٧١٠١ بيروت ـ لبنان.

التطور الكمّي لنظام التعليم في لبنان

التعليم العام: ١٩٨٨ ـ ١٩٩٣

جورج أبي صالح(*)

مع عودة التحرّك المطلبي للاتحاد العمالي العام وللهيئات النقابية الممثّلة للأساتذة والمعلّمين في مختلف القطاعات وعلى مختلف المستويات، وبعد طرح «الخطة العشرية للنهوض التربوي» من قبل وزارة التربية الوطنية والشباب والرياضة، تُطرح من جديد، وبحدّة، مسألة التعليم في لبنان.

ويرافق ذلك طبعاً استياء شعبي من ازدياد جنوني في الأقساط المدرسية وكلفة التعليم المترتّبة على أولياء التلاميذ.

انطلاقاً من هذا الواقع، بعناصره القديمة ومستجدّاته الراهنة، رأينا أن نتناول التطور الكمّي لنظام التعليم في لبنان، بدءاً بالتعليم العام، لنتبيّن أهم الاتجاهات التي سلكها هذا التعليم خلال السنوات الخمس الماضية (١٩٨٨ ـ ١٩٩٣)(١)، ونحاول أن نسبر مَواطن الضعف والقوة الكامنة في هذا التطور، وصولاً إلى تصوّر علاجي يكون من شأنه الإسهام في زيادة تكافؤ الفرص التعليمية لجميع اللبنانيين في سنّ الدراسة، عبر الاستخدام الأمثل للموارد الإنسانية والمالية والمادية المتاحة.

لأجل ذلك، سنعرض المؤشّرات الاحصائية الاجمالية المتعلّقة بالسنتين الدراسيتين ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩ و١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، علماً أن الأولى هي آخر سنة دراسية في عمر الحرب اللبنانية (١٩٧٥ ـ ١٩٩٠) تتوفّر عنها احصاءات رسمية، مما يتيح إجراء مقارنة بين الواقع التعليمي في أواخر الحرب وبعد ثلاث سنوات من قيام «الجمهورية الثانية» في

(*) باحث، أمين عام الحركة الثقافية ـ انطلياس.

(١) استناداً إلى احصاءات المركز التربوي للبحوث والانماء.

أجواء من السلم والاستقرار. وقد تناولنا في بحثنا ثلاثة متغيّرات هي: التلامذة، المعلّمون والمدارس، في مختلف مراحل التعليم العام (غير المهني والتقني) وقطاعاته.

١ ـ التلامذة

في السنة الدراسية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، ضمّ التعليم العام ما قبل الجامعي ٧٣٣٢٢٨ تلميذاً مقابل ٧١٩٧١٥ تلميذاً للسنة الدراسية ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أي أن عدد تلامذة التعليم العام بمختلف مراحله زاد بمقدار ١٣٥١٣ تلميذاً وبنسبة ١,٨٧٪ في غضون خمس سنوات. وقد توزّع هؤلاء التلامذة، قطاعياً، على الوجه التالي: ٣٢,٧٢٪ في التعليم الرسمي و١٥,٤٣٪ في التعليم الخاص المجاني، و٥١,٨٥٪ في التعليم الخاص غير المجاني، بينما كانت هذه النسب قبل خمس سنوات، على التوالي: ٣٢,٩٢٪ و١٨,١٪ و٤٨,٩٧٪ (أنظر الجدول رقم ١).

ويظهر من هذه الأرقام أن الزيادة التي طرأت على مجموع التلامذة كانت على حساب القطاع الرسمي الذي تراجع الانتساب إليه بنسبة ٠,٢١، والقطاع الخاص المجاني الذي فقد ٢,٦٧٪ من تلامذته، ولصالح القطاع الخاص غير المجاني الذي سجّل الانتساب إليه زيادة نسبتُها ٢,٨٨٪.

إذاً، بالإجمال، يمكن القول إن صورة التوزّع القطاعي للتعليم العام في لبنان لا تزال كما هي، وإن توقّف القتال والاستقرار الديموغرافي النسبي واستعادة عافية الدولة لم تحدث أي تغيير يُذكر في هذه الصورة. فالتعليم الخاص، بنوعيه المجاني وغير المجاني، ما زال يستأثر بأكثر من ثلثي تلامذة لبنان (٦٧,٢٨٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣ مقابل ٦٧,٠٧٪ في ٨٨ ـ ١٩٨٩).

١ ـ ١ توزّع التلامذة حسب مراحل التعليم وقطاعاته

أما تطور نسب التلامذة حسب مراحل التعليم وقطاعاته (الجدول رقم ٢)، فيظهر أن نسبة التلامذة المنتسبين إلى التعليم الخاص غير المجاني ازدادت في جميع مراحل التعليم، باستثناء المرحلة الثانوية. وكانت هذه الزيادة على حساب القطاع الخاص غير المجاني، بوجه خاص، في المرحلتين ما قبل الابتدائية والابتدائية اللتين شهدتا شبه استقرار في نسب الانتساب إليهما في التعليم الرسمي (١٦,٩٠٪ و١٦,١٤٪ للأولى، و٣١,٢٦٪ و٣٢,٤١٪ للثانية). لكنّ القطاع الرسمي يفقد تلامذته بكثرة في المرحلة المتوسطة (من ٤٦,٠ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٤٢,٧٥٪ من المجموع في ٩٢ ـ ١٩٩٣). على أن العلامة الإيجابية الوحيدة المسجّلة لصالح التعليم الرسمي في غضون السنوات الخمس الأخيرة هي ازدياد نسبة الانتساب إليه في المرحلة الثانوية، في آخر سنة دراسية. فبعدما انخفضت نسبة التلامذة الثانويّين من ٣٩,١٢٪ من مجموعهم العام في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٣٨,٥١٪ في ٩١ ـ ١٩٩٢، عادت لترتفع إلى ٤٠,١٨٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣ مسجّلةً بذلك تحسّناً قدره ١,٦٧٪ لأول مرة منذ خمس سنوات.

جدول رقم ١
تطور توزّع المنتسبين إلى التعليم العام حسب القطاعات
(١٩٨٨/٨٩ ـ ١٩٩٢/٩٣)

القطاع / السنة	رسمي		خاص مجاني		خاص غير مجاني		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	٢٣٧٠٥٤	٣٢,٩٣	١٣٠١٤٦	١٨,١٠	٣٥٢٥١٥	٤٨,٩٧	٧١٩٧١٥	١٠٠,٠
١٩٩١ ـ ١٩٩٢	٢٣٦٢٥٣	٣٢,٥٩	١١٩٠١٤	١٦,٤١	٣٦٩٥٦٦	٥١,٠٠	٧٢٤٨٣٣	١٠٠,٠
١٩٩٢ ـ ١٩٩٣	٢٣٩٨٦٦	٣٢,٧٢	١١٣١٦٠	١٥,٤٣	٣٨٠٢٠٢	٥١,٨٥	٧٣٣٢٢٨	١٠٠,٠
التغيّر	+٢٨١٢	-٠,٢١	-١٦٩٨٦	-٢,٦٧	+٢٧٦٨٧	+٢,٨٨	+١٣٥١٣	١٠٠,٠

جدول رقم ٢
تطور توزّع التلامذة حسب مراحل التعليم وقطاعاته(٪)
١٩٨٩/٨٨ ـ١٩٩٣/٩٢

القطاع	رسمي(٪)			خاص مجاني(٪)			خاص غير مجاني(٪)		
المرحلة	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
ما قبل الابتدائية	١٦,٩٠	١٦,٨١	١٦,١٤	٢٠,٨٦	١٩,٤٦	١٨,٨١	٦٢,٢٤	٦٣,٧٣	٦٥,٠٥
الابتدائية	٣١,٢٦	٣١,٦٦	٣٢,٤١	٢٩,٦٦	٢٧,٠٥	٢٥,٢٩	٣٩,٠٨	٤١,٢٩	٤٢,٣٠
المتوسطة	٤٦,٠٠	٤٣,٥١	٤٢,٧٥	-	-	-	٥٤,٠٠	٥٦,٤٩	٤٢,٣٠
الثانوية	٣٩,١٢	٣٨,٥١	٤٠,١٨	-	-	-	٦٠,٨٨	٦١,٤٩	٥٩,٨٢
المجموع	٣٢,٩٣	٣٢,٥٩	٣٢,٧٢	٪١٨,١٠	١٦,٤١	١٥,٤٣	٤٨,٩٧	٥١,٠٠	٥١,٨٥

INSURANCE COMPANY FOR THE MIDDLE EAST

INCOME SAL is today asserting itself as one of Lebanon's fastest growing professional insuranc companies, with subsidiaries, branches and representative offices serving all the major cities in th country.

INCOME paramount objective is to provide the highest quality insurance products, services an financial security to individuals and companies, covering all forms of medical and general busines either directly or through professional intermediaries.

In today's ever changing business evironment, we firmly believe that personal contact is more importan than ever. Our team of more than 100 marketing and technical officials stand ready to assist ou customers in responding efficiently to their insurance needs and to highten the level of awareness t looming risks through private meetings, conferences and seminars.

Our doors are widely open to you to join us as a valued customer or as a member of a young, dynamic and future-oriented team.

MedNet licenced Insurance company

BEYROUTH
Corniche du Fleuve
Imm. Grands Moulins
Tél: 445963 - 443444 - 444403

Verdun - Imm. Sycamore
Tél: 810202 / 558

JOUNIEH
Partners s.a.r.l.
Imm. Menassah
Tél.: 09 - 912622 / 831138

CHTAURA
Tél: 08 - 801926
822216

TRIPOLI
Rue Mar Maroun
Spring Building
Tél: 06- - 441208

شركة
ابناء انيس التنير

صناعة وتجارة المياضات المنزلية، الشراشف،
المناشف، البراتس، المطرزات، أغطية الأسرة،
لوازم الفنادق والمطاعم والمستشفيات

اسعار خاصة لكافة ضباط وافراد الجيش اللبناني

بيروت – شارع برج ابي حيدر – بناية خالد – مقابل بنك لبنان والمهجر–
هاتف: ٦٣٢٦٥٤ – ٣٠٥٩٠٤ / ٠١ – فاكس: ٦٣٢٦٥٤ / ٠١

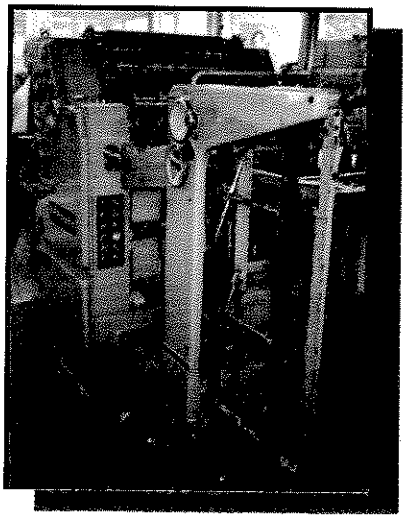

مطبعة النجاح

طباعة وإخراج كافة العلب الكرتونية.
بيع ماكنات طباعة أوروبية

طريق المطار – مقابل قصر العويني – بناية الريفييرا
هاتف : ٨٢٥٥٩٥ – ٨٢٥٠٧٥ – ٨٢٣٠٥٢ – ٨٢١٤٣٩ – تحويل ١٣٥ – بيروت – لبنان

الدفاع الوطني اللبناني
LEBANESE
NATIONAL
DEFENCE

DEFENSE
NATIONALE
LIBANAISE

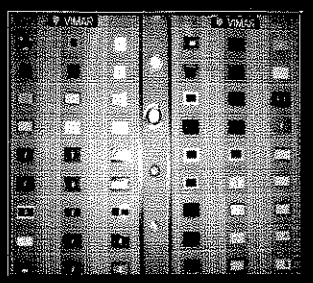

توتال الكتريك

TOTAL ELECTRIC

ادوات كهربائيّة
وكهرباء صناعيّة

رأس النبع – شارع عمر بن الخطاب – تجاه العاملية – بناية المولى
تلفون : ٦٣٢٦٠١ – تلكس: ٢٣٠٣١ – ص.ب ٥١٠١ / ١٥ – بيروت – لبنان

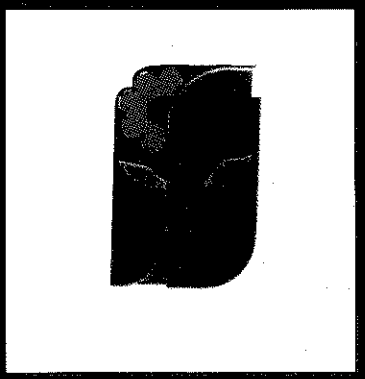

مؤسسة فهمي تقي الدين
للتجارة والصناعة

صناعة وانتاج العطورات ومستحضرات
التجميل والشمبوان والجلي على انواعها
والمنظفات والمطهرات الصحية

بيروت – رأس النبع – شارع القيسي، خلف سنترال رأس النبع– ملك الكحالة
هاتف: ٦٣١٧٦٢ – ٦٣٣٨٧٤ – ٦٣١١٨٩ / ٠١ ص.ب: ١٦٦٨ بيروت – لبنان

ولعلّ من أسباب ذلك العاملان التاليان: أولاً، المستوى الإعدادي الجيّد لأساتذة التعليم الثانوي الرسمي الذين هم، بغالبيّتهم الساحقة، من خرّيجي كلية التربية في الجامعة اللبنانية، ومؤهَّلون بالتالي لمزاولة التعليم؛ وثانياً، أوضاع البناء المدرسي المقبولة في الثانويات الرسمية. ذلك أن التقارير الرسمية تفيد أن حوالى ٦٠٪ من أبنية هذه الثانويات هي في حالة جيّدة.

مع ذلك، يُستدلّ من معطيات الجدول رقم ٢ أن معظم الأهلين ما زالوا يفضّلون إرسال أولادهم إلى المدارس الخاصة في بداية حياتهم الدراسية وحتى نهاية المرحلة المتوسطة مع الاستعداد لنقلهم بعد ذلك إلى الثانويات الرسمية، تحت تأثير حافزين أساسيّين: تخفيف عبء الأقساط المدرسية والجودة النسبية للتعليم الثانوي الرسمي.

١ ـ ٢ توزّع التلامذة حسب الجنس وقطاعات التعليم

يتبيّن من معطيات الجدول رقم ٣ أن نسبة الإناث في التعليم الرسمي (٥٣,٥٦٪) أكبر منها في التعليم الخاص (٤٨,٢٠٪ في الخاص المجاني و٤٨,٤٣٪ في الخاص غير المجاني)، وهي تزداد باطّراد منذ خمس سنوات. يضاف إلى هذا أن الفرق كبير نسبياً بين الذكور والإناث الملتحقين بالتعليم (٧,١٢٪)، إذ يشكّل الذكور ٤٦,٤٤٪ من تلامذة هذا التعليم مقابل ٥٣,٥٦٪ للإناث. وإذا كانت ثمة دلالة لهذا التوزّع، فهي على الأرجح أن النظرة إلى الأولاد في المجتمع اللبناني ما يزال يغلب عليها الطابع التقليدي، ولو بدرجة أقلّ من السابق، ومفادها: يتعيّن على الصبي أن يحصّل أكبر قدر من التعليم لتأمين أفضل مستقبل مهني ممكن باعتباره مرشّحاً لتأسيس أسرة وإعالتها، فيما يمكن أن تكتفي البنت بمستوى معقول من التحصيل الدراسي كونها مرشّحة للزواج من مُعيل، وهي تترتّب عليها بالتالي مسؤولية أقلّ في بناء الأسرة. وانطلاقاً من هذه النظرة الاجتماعية ـ الاقتصادية، يبدو الأهل أكثر استعداداً للتضحية والاستثمار التعليمي لصالح أولادهم الذكور منهم لصالح بناتهم.

جدول رقم ٣
تطور توزّع التلامذة حسب الجنس وقطاعات التعليم(٪)
١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٣/٩٢

الجنس	ذكور			إناث		
القطاع	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
رسمي	٤٧,٠٢	٤٦,٧٢	٤٦,٤٤	٥٢,٩٨	٥٣,٢٨	٥٣,٥٦
خاص مجاني	٥١,١٢	٥١,٣٨	٥١,٨٠	٤٨,٨٨	٤٨,٦٢	٤٨,٢٠
خاص غير مجاني	٥٢,٥٣	٥١,٥٩	٥١,٥٧	٤٧,٤٧	٤٨,٤١	٤٨,٤٣

١ ـ ٣ توزّع التلامذة حسب المناطق اللبنانية

من جهة أخرى، يُبرز توزّع تلامذة التعليم العام على المناطق اللبنانية استمرار ظاهرة التركّز في وسط البلاد على حساب الأطراف.

فمنذ خمس سنوات، لا تزال محافظتا بيروت وجبل لبنان تستوعبان وحدهما حوالى نصف تلامذة لبنان (٤٩,٢٪ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ و٤٨,٥٦٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣)، تليهما محافظة لبنان الشمالي (٢١,١٩٪ و٢١,٠٢٪) فمحافظة لبنان الجنوبي (١٥,٨١٪ و١٥,٩٤٪) فمحافظة البقاع (١٣,٨٠٪ و١٤,٤٨٪).

وقد ظلّ هذا الترتيب ثابتاً طوال السنوات الخمس الماضية (أنظر الجدول رقم ٤).

جدول رقم ٤
تطور توزّع التلامذة حسب المحافظات اللبنانية(٪)
١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٣/٩٢

المحافظات	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣
١ ـ بيروت	١٤,٥٨	١٣,٦٦	١٣,٨٤
٢ ـ جبل لبنان (ضواحي بيروت)	٢٤,٨٠	٢٣,٢٠	٢٣,٤٤
٣ ـ جبل لبنان (ما عدا الضواحي)	٩,٨٢	١٠,٨٣	١١,٢٨
١ + ٢ + ٣	٤٩,٢٠	٤٧,٦٩	٤٨,٥٦
٤ ـ لبنان الشمالي	٢١,١٩	٢١,٥٧	٢١,٠٢
٥ ـ البقاع	١٣,٨٠	١٤,٦٢	١٤,٤٨
٦ ـ لبنان الجنوبي	١٥,٨١	١٦,١٢	١٥,٩٤
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

١ ـ ٤ توزّع تلامذة التعليم الرسمي حسب المناطق اللبنانية

تظهر معطيات الجدول رقم ٥ أن محافظة الجنوب هي التي تسجّل أعلى نسبة انتساب إلى التعليم الرسمي (٥٠,٨٥٪ من تلامذة المحافظة في ٩٢ ـ ١٩٩٣) تليها محافظة الشمال (٤٥,٠٢٪) فمحافظة البقاع (٣٨,٠٪). أما بيروت وجبل لبنان فتأتيان في المرتبتين الأخيرتين، إذ يستقطب القطاع الرسمي ١٧,٦٤٪ من تلامذة الأولى، و٣٤,٧٨٪ من تلامذة الثانية. وقد ظلّ هذا الترتيب كما هو طوال السنوات الخمس الماضية، مما يعني أن التعليم الخاص يحرص على إيلاء مناطق البلاد الوسطية اهتماماً أكبر تاركاً للتعليم الرسمي استيعاب مزيد من تلامذة المناطق الطرفية. بيد أن المشكلة هنا تبقى مطروحة على الصعيد النوعي (جودة التعليم) أكثر منها على الصعيد الكمّي.

جدول رقم ٥
تطور الانتساب إلى التعليم الرسمي
في مختلف المناطق اللبنانية(٪)
١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٣/٩٢

المناطق	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣
١ ـ بيروت	١٦,٤١	١٦,٠٣	١٧,٦٤
٢ ـ جبل لبنان (ضواحي بيروت)	١٢,٢٢	١٣,٣٤	١٣,٩٩
٣ ـ جبل لبنان (ما عدا الضواحي)	٣٧,٦٠	٣٦,١٥	٣٤,٧٨
٤ ـ لبنان الشمالي	٤٨,٨٠	٤٥,٠٢	٤٥,٠٢
٥ ـ البقاع	٣٩,٧٥	٣٩,٩٥	٣٨,٠٠
٦ ـ لبنان الجنوبي	٥٠,٥٦	٤٨,٦٦	٥٠,٨٥

١ ـ ٥ توزّع التلامذة حسب اللغة الأجنبية

تؤكّد المعطيات الاحصائية ازدياد الاهتمام بتعلّم اللغة الانكليزية، كلغة أجنبية، على حساب اللغة الفرنسية. ذلك أن عدد شُعَب اللغة الفرنسية في المدارس اللبنانية انخفض بنسبة ٥,١١٪ في السنوات الخمس الماضية (من ٧٦,٧٢٪ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٧١,٦١٪ في٩٢ ـ ١٩٩٣)، بينما زاد عدد شُعب اللغة الانكليزية بنسبة ٥,٦٣٪ في الفترة نفسها (من ٢٠,٥١٪ إلى ٢٥,٧٨٪) حسبما يبيّن الجدول التالي:

جدول رقم ٦
تطور توزّع شعب التعليم
حسب اللغة الأجنبية(٪)

اللغة الأجنبية	١٩٨٨ ـ ١٩٨٩	١٩٩١ ـ ١٩٩٢	١٩٩٢ ـ ١٩٩٣
فرنسي	٧٦,٧٢	٧٤,٣١	٧١,٦١
انكليزي	٢٠,١٥	٢٣,٢٤	٢٥,٧٨
مشترك	٣,٠٠	٢,٣٢	٢,٤١
غيره	٠,١٣	٠,١٣	٠,٢٠
المجموع	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠	١٠٠,٠٠

٢ ـ الهيئة التعليمية والإدارية

على مستوى أفراد الهيئة التعليمية والإدارية، يلاحظ أن مجموع هؤلاء في جميع قطاعات التعليم العام بلغ ٦١٤٠٤ معلّمين[1] في ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣ مقابل ٥٢٠١٧ معلّماً في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أي أنه ازداد بمقدار ٩٣٨٧ معلّماً وبنسبة ١٨,٠٤٪ في غضون خمس سنوات. بيد أن الزيادة الكبرى في عدد المعلّمين هي التي حصلت في القطاع الخاص غير المجاني حيث بلغت ٥٧٧٨ معلّماً، أي ما نسبته ٦١,٥٥٪ من الزيادة الاجمالية. في المقابل، ازداد عدد معلّمي القطاع الرسمي بمقدار ٣٨٠٥ معلّمين بينما تراجع عدد معلّمي القطاع الخاص المجاني بمقدار ١٩٦ معلّماً في الفترة نفسها.

١ ـ ٢ تطور أعداد التلامذة والمعلّمين حسب قطاعات التعليم العام

إن المقارنة بين تطور أعداد التلامذة وتطور أعداد المعلّمين في مختلف قطاعات التعليم تكشف عن وقائع ذات دلالة. فبينما لم تتجاوز حصة التعليم الرسمي من الزيادة الاجمالية التي طرأت على مجموع تلامذة التعليم العام ٢٠,٨٪ (٢٨١٢ تلميذاً من أصل ١٣٥١٣)، كانت حصة القطاع الرسمي من الزيادة الإجمالية التي طرأت على مجموع معلّمي التعليم العام ٤٠,٥٪ (٣٨٠٥ من أصل ٩٣٨٧). باختصار، زاد عدد تلامذة التعليم الرسمي ٢٨١٢ تلميذاً، بينما زاد عدد معلّميه ٣٨٠٥ معلّمين في الفترة نفسها (أنظر الجدول رقم ٧)!

أما إذا أجرينا المقارنة نفسها على مستوى النسب، فسنلاحظ أن ٥٠٪ من معلّمي لبنان يدرّسون حوالى ثلث تلامذة التعليم العام المنتسبين إلى القطاع الرسمي (٣٢,٧٢٪)، فيما يدرّس الـ ٥٠٪ الآخرون أكثر بقليل من ثلثي تلامذة التعليم العام المنتسبين إلى القطاع الخاص بفرعيه (٦٧,٢٨٪).

من جهة أخرى، يتّضح أن الزيادة النسبية التي طرأت على عدد معلّمي التعليم الخاص غير المجاني، في غضون السنوات الخمس الأخيرة (من ٣٩,٠٤٪ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٤٢,٤٨٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣)، جاءت على حساب التعليم الخاص المجاني، الذي تراجعت نسبة معلّميه من ٩,٢٦٪ من المجموع إلى ٧,٥٢٪ في الفترة نفسها، أي أن ما حصل هو مجرّد انتقالٍ للمعلّمين، موازٍ لانتقال التلاميذ، داخل فرعَيْ هذا القطاع (أنظر الجدول رقم ٨).

٢ ـ ٢ تطور متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد

يبيّن الجدول رقم ٩ أن متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد يتفاوت كثيراً بين القطاعين الرسمي والخاص، وإن كان هذا التفاوت آخذاً بالتقلّص منذ خمس سنوات. ذلك أن هذا

(١) يُقصد بالمعلّم هنا المدرّس والاداري معاً.

جدول رقم ٧
تطور أعداد التلامذة والمعلمين حسب قطاعات التعليم العام

	التلامذة				المعلّمون			
	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	التغيّر(٪)	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	التغيّر(٪)
رسمي	٢٣٧٠٥٤	٢٣٦٢٥٣	٢٣٩٨٦٦	+٢٨١٢	٢٦٩٨٥	٢٨٩٠٣	٣٠٧٠٠	+٣٨٠٥
خاص مجاني	١٣٠١٤٦	١١٩٠١٤	١١٣١٦٠	-١٦٩٨٦	٤٨١٧	٤٨٤٥	٤٦٢١	-١٩٦
خاص غير مجاني	٣٥٢٥١٥	٣٦٩٥٦٦	٣٨٠٢٠٢	+٢٧٦٨٧	٢٠٣٠٥	٢٣٣٤١	٢٦٠٨٣	+٥٧٧٨
مجموع التعليم العام	٧١٩٧١٥	٧٢٤٨٣٣	٧٣٣٢٢٨	+١٣٥١٣	٥٢٠١٧	٥٧٠٨٩	٦١٤٠٤	+٩٣٨٧

جدول رقم ٨
تطور نسب التلامذة والمعلمين حسب قطاعات التعليم العام(٪)

القطاع	التلامذة			المعلّمون		
	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
رسمي	٣٢,٩٣	٣٢,٥٩	٣٢,٧٢	٥١,٧٠	٥٠,٦٣	٥٠,٠٠
خاص مجاني	١٨,١	١٦,٤١	١٥,٤٣	٩,٢٦	٨,٤٩	٧,٥٢
خاص غير مجاني	٤٨,٩٧	٥١,٠٠	٥١,٨٥	٣٩,٠٤	٤٠,٨٨	٤٢,٤٨

المتوسط تراجع في التعليم الرسمي من ٨,٨١ تلميذاً في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٨,١٧ تلميذاً في ٩١ ـ ١٩٩٢ ثم إلى ٧,٨١ تلميذاً في ٩٢ ـ ١٩٩٣. وعلى رغم تراجعه أيضاً في التعليم الخاص غير المجاني (من ١٧,٣٦ إلى ١٥,٣٣ فإلى ١٤,٥٧)، إلّا أنه ما يزال يناهز ضعف المتوسط المسجّل في القطاع الرسمي.

باختصار، يظهر بوضوح أن متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد في القطاع الخاص بأسره (مجاني وغير مجاني) يزيد عن ضعف هذا المتوسط في القطاع الرسمي(١٦,٠٦ و٧,٨١ على التوالي). أما في القطاع الخاص المجاني وحده، فهو يزيد عن ثلاثة أضعاف المتوسط المسجّل في القطاع الرسمي (٢٤,٤٨).

جدول رقم ٩
تطور متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد في مختلف قطاعات التعليم

القطاع	٨٩/٨٨	٩٢/٩١	٩٣/٩٢
رسمي	٨,٨١	٨,١٧	٧,٨١
خاص مجاني	٢٧,٠١	٢٤,٥٦	٢٤,٤٨
خاص غير مجاني	١٧,٣٦	١٥,٣٣	١٤,٥٧
خاص بأسره	١٩,٢١	١٧,٣٣	١٦,٠٦

٢ ـ ٣ توزّع المعلّمين حسب الوضع المهني

إن الغالبيّة الكبرى من المعلّمين والإداريين العاملين في القطاع الرسمي هي في ملاك

التعليم (٨١,١١٪) مقابل ١٨,٤٤٪ من المتعاقدين. واللافت هو أن تعاقد وزارة التربية الوطنية مع المعلّمين ازداد طوال السنوات الخمس الماضية بنسبة ٧,٦٨٪ (من ١٠,٧٦٪ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ١٥,٦٨٪ في ٩١ ـ ١٩٩٢ فإلى ١٨,٤٤٪ في ٩٢ ـ ١٩٩٣)، بموازاة تناقص عدد المعلّمين الداخلين في الملاك بسبب الوفاة أو التقاعد أو الاستقالة.

أما في القطاع الخاص بأسره (المجاني وغير المجاني)، فيشكّل المعلّمون الداخلون في الملاك ٤٣,٧٧٪ من المجموع في ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، بعدما كانوا يمثّلون ٣٨,٠٧٪ في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩. بتعبير آخر، إن ما يجري في القطاع الخاص هو تماماً عكس ما يحصل في التعليم الرسمي، إذ تزداد باطّراد نسبة المعلّمين الداخلين في الملاك على حساب المعلّمين المتعاقدين، وذلك منذ خمس سنوات. مع ذلك، يبقى أن نسبة المعلّمين الداخلين في ملاك وزارة التربية الوطنية تقارب ضعف نسبة المعلّمين الداخلين في ملاك المدارس الخاصة، في حين أن نسبة المعلّمين المتعاقدين مع المؤسسات التعليمية الخاصة (٥٤,٧٣٪) تقارب ثلاثة أضعاف نسبة المعلّمين المتعاقدين مع وزارة التربية الوطنية. ومن البديهي أن هذا الواقع يزيد أعباء وزارة التربية من حيث الالتزام التام والنهائي تجاه أفراد الهيئة التعليمية والإدارية في المدارس الرسمية (أنظر الجدول رقم ١٠).

٣ ـ المدارس

في السنة الدراسية ١٩٩٢ ـ ١٩٩٣، بلغ عدد مدارس التعليم العام في لبنان ٢٣٦١ مدرسة مقابل ٢٢٩٩ في ١٩٩١ ـ ١٩٩٢ و٢٣٠٥ في ١٩٨٨ ـ ١٩٨٩، أي أنه ازداد بمقدار ٥٦ مدرسة وبنسبة ٢,٤٣٪ في غضون خمس سنوات. على أن معطيات الجدول رقم ١١ تبيّن أن عدد المدارس الخاصة غير المجانية هو في ازدياد مطّرد (من ٦٢٦ في ٨٨ ـ ١٩٨٩ إلى ٦٧٣ في ٩١ ـ ١٩٩٢ فإلى ٧٠٣ في ٩٢ ـ ١٩٩٣) بعكس المدارس الخاصة المجانية التي شهدت تناقصاً مستمراً (من ٤٠٨ إلى ٣٦٤ فإلى ٣٦٢). أما المدارس الرسمية، فقد زاد عددها ٣٤ مدرسة في سنة واحدة من ٩١ ـ ١٩٩٢ إلى ٩٢ ـ ١٩٩٣، بعدما كان انخفض بمقدار ٩ مدارس في فترة ٨٨/١٩٨٩ ـ ٩١/١٩٩٢، بحيث أصبح رصيد الزيادة المحقّقة في السنوات الخمس الماضية ٢٥ مدرسة.

مع ذلك، يجدر التوقف عند الملاحظات التالية:

ـ إن الصورة العامة لتوزّع نسبة المدارس بين القطاعين الرسمي والخاص لا تزال هي هي منذ خمس سنوات (حوالى ٥٥٪ للقطاع الرسمي و٤٥٪ للقطاع الخاص).

ـ إن عدد المدارس الخاصة غير المجانية زاد ٧٧ مدرسة في خمس سنوات، منها ٣٠ مدرسة في سنة واحدة.

ـ إن حوالى ٥٥٪ من مدارس لبنان تعلّم ثلث تلامذة البلاد (القطاع الرسمي)، بينما تتولّى زهاء ٤٥٪ من مجموع المدارس تعليم ثلثي تلامذة لبنان (القطاع الخاص).

جدول رقم ١٠
تطور توزّع المعلّمين حسب وضعهم المهني
في مختلف قطاعات التعليم(٪)

القطاع	٨٩/٨٨			٩٢/٩١			٩٣/٩٢		
	ملاك	تعاقد	تقدمة	ملاك	تعاقد	تقدمة	ملاك	تعاقد	تقدمة
رسمي	٨٩,٢٤	١٠,٧٦	-	٨٣,٥٣	١٥,٦٨	٠,٧٩	٨١,١١	١٨,٤٤	٠,٤٥
خاص مجاني	٥٢,٠٩	٤٧,٩١	-	٥٨,٦٨	٣٨,٦٢	٢,٧٠	٥٩,١٢	٣٨,٦٣	٢,٢٥
خاص غير مجاني	٣٤,٧٥	٦٥,٢٥	-	٣٩,٥٦	٥٨,٨٤	١,٦٠	٤١,٠٥	٥٧,٥٨	١,٣٧
خاص بأسره	٣٨,٠٧	٦١,٩٣	-	٤٢,٨٥	٥٥,٣٧	١,٧٨	٤٣,٧٧	٥٤,٧٣	١,٥٠

جدول رقم ١١
تطور عدد المدارس حسب قطاعات التعليم
١٩٨٩/٨٨ ـ ١٩٩٣/٩٢

القطاع	٨٩/٨٨		٩٢/٩١		٩٣/٩٢	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
رسمي	١٢٧١	٥٥,١٤	١٢٦٢	٥٤,٩٠	١٢٩٦	٥٤,٨٩
خاص مجاني	٤٠٨	١٧,٧٠	٣٦٤	١٥,٨٣	٣٦٢	١٥,٣٣
خاص غير مجاني	٦٢٦	٢٧,١٦	٦٧٣	٢٩,٢٧	٧٠٣	٢٩,٧٨
المجموع	٢٣٠٥	١٠٠,٠٠	٢٢٩٩	١٠٠,٠٠	٢٣٦١	١٠٠,٠٠

٣ ـ ١ توزّع المدارس الرسمية حسب المناطق اللبنانية

يلاحظ أن أكبر نسبة من المدارس الرسمية موجودة في محافظة لبنان الشمالي التي تضمّ ٣٠,٦٣٪ من مجموع هذه المدارس، تليها محافظتا بيروت وجبل لبنان (٢٧,٧٠٪) فمحافظة الجنوب (٢٢,٣٠٪) فمحافظة البقاع (١٩,٣٧٪). وإذا فصلنا بيروت عن جبل لبنان (خلافاً لما هو حاصل في الاحصاءات الرسمية المتعلّقة بهذه المدارس)، تكون المناطق اللبنانية الطرفية هي الأكثر استضافةً للمؤسسات التعليمية الرسمية، مما يتّفق مع توزّع تلامذة التعليم الرسمي على المناطق اللبنانية كما أظهره الجدول رقم ٤ أعلاه.

استنتاجات

بناءً على ما تقدَّم، ما هي أهم الملاحظات التي تستدعيها هذه المعطيات الاحصائية؟

أولاً: ثمة مؤشّر مهم يحتاج إليه الجهاز المخطّط للتربية والتعليم، هو معدل الانتساب المدرسي. وهو مؤشّر يتعذّر تقديره ومعرفته في الوقت الحاضر لعدم وجود إحصاء ديموغرافي عام لسكان لبنان ولتوزّع هؤلاء السكان على مختلف فئات الأعمار.ونحن نأمل أن تكون من أولويات مديرية الاحصاء المركزي، بعد إحيائها وتعيين مدير عام لها، إجراء هذا الاحصاء السكاني العام الذي ينتظره اللبنانيون منذ عقود عدة، والذي بات ضرورياً بل ملحّاً بالنسبة إلى إعادة الإعمار وخطط النهوض الاجتماعي والاقتصادي المرتقبة.

ثانياً: على رغم الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها اللبنانيون عموماً، لا يزال

التعليم الرسمي، للأسف، أبعد من أن يحظى بثقة الأهلين. ومع أن هذا التعليم أخذ يستعيد نقطة قوته السابقة (المرحلة الثانوية)، إلّا أنه لا يحقّق أيّ تقدّم في نقاط ضعفه المزمنة (المرحلتان الابتدائية والمتوسطة). وفي هذا الصدد، يتأكّد أكثر فأكثر أن تعزيز التعليم الرسمي يبدأ بتحسين نوعية أدائه على المستويين الابتدائي وما قبل الابتدائي (تحسين شروط البناء المدرسي، رفع مستوى إعداد المعلمين وتأهيلهم، تشديد الرقابة الإدارية، تأمين التجهيزات والوسائل التعليمية الضرورية، الاهتمام باللغات الأجنبية، تحسين شروط عمل الهيئة التعليمية إلخ...). بذلك فقط، يكسب التعليم الرسمي ثقة الأهلين فيستقطب أولادهم منذ سني دراستهم الأولى ويسهم فعلياً في تخفيف أعباء التعليم عن شريحة واسعة من الفئات الاجتماعية، طوال مراحل التعليم العام، فلا يقتصر دوره في هذا المجال على المرحلة الثانوية وحدها.

ثالثاً: على رغم زيادة مخصّصات وزارة التربية الوطنية من الموازنة العامة من ٨,٥٠٪ في ١٩٨٨ إلى ١٢,٥٠٪ في ١٩٩٢ (المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع الوطني)، فثمة هدر كبير وواضح في الإنفاق الرسمي على التعليم تؤكّده مؤشّرات عدة، أهمها: متوسط عدد التلامذة للمعلّم الواحد، زيادة عدد المدارس الرسمية بما لا يتناسب إطلاقاً مع ازدياد عدد تلامذة التعليم الرسمي، انتشار ظاهرة التعاقد مع معلّمين جدد لتلبية حاجات بعض المناطق بدلاً من إعادة توزيع فائض المعلّمين الموجودين في الخدمة إلخ. كل ذلك يستوجب اتّخاذ عدد من التدابير العلاجية نذكر منها:

● **على صعيد المؤسسات:** احياء مشروع تجميع المدارس ومباشرة تنفيذه بالسرعة الممكنة وبأفضل الشروط الهندسية والصحية والتجهيزية والجغرافية، وبالتالي، التخلّي عن عدد كبير من الأبنية المدرسية (ومعظمها مستأجر) التي تكلّف الدولة سنوياً أموالاً طائلة (ايجارات، ترميم، وصيانة) مع أنها تفتقر بغالبيّتها إلى الشروط اللازمة للمؤسسات التعليمية.

● **على صعيد الهيئة التعليمية:**

أ ـ إفساح المجال أمام المعلّمين الراغبين في ترك الخدمة، لا سيّما الذين بلغوا سنّاً معيّنة، وبخاصة العاملين في المراحل التعليمية السابقة للمرحلة الثانوية، للاستقالة من الجهاز التعليمي، إنما لقاء تعويضات أكثر إغراء من التعويضات التي عُرضت أخيراً على جميع العاملين في القطاع العام.

ب ـ تأهيل قسم من المعلّمين الباقين في الخدمة، في دورات فصلية و/أو سنوية متخصّصة (إدارة مدرسية، إشراف وتنسيق، مواد تعليمية، إلخ). على أن توضع لهذه الدورات مسبقاً مناهج متطورة تختلف عن مناهج إعداد المعلّمين المتّبعة حالياً وتواكب المنجزات الدولية الحديثة في هذا المجال، وأن تقدَّم للناجحين في هذه الدورات حوافز مادية ومعنوية تشجيعية.

ج ـ إعادة توزيع المعلّمين على نحو أكثر عدلاً ونفعاً وتوافقاً مع متطلبات انتشار التعليم الرسمي وأوضاع المعلّمين في مرحلة أولى، ومع مقتضيات مشروع تجميع المدارس في مرحلة ثانية.

د ـ ضخّ دم جديد في الجهاز التعليمي الرسمي، متمتّع بمؤهّلات إعدادية عالية، مما يستلزم إعادة النظر في عدد دور المعلّمين وتوزيعها ومناهجها وأنظمتها ونمط عملها، وإحياء بعض المدارس النموذجية في مختلف المناطق وربطها بهذه الدور، وتفعيل أداء كلية التربية في الجامعة اللبنانية وتنشيط مركز أبحاثها.

رابعاً: ثمة اتجاه متزايد لدى أولياء التلاميذ إلى تعليم الناشئة اللغة الانكليزية. ولعلّ هذا التوجّه هو نتيجة منطقية للمكانة التي اكتسبتها هذه اللغة عالمياً، إذ أصبحت لغة التعامل الدولية الرئيسية في مجالات الأعمال والتجارة والخدمات والمواصلات، وفي المحافل والهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية. لذا، يتعيّن على وزارة التربية الوطنية أن تواكب هذا التوجّه منذ بداياته وأن تعمّم تعليم اللغة الانكليزية في المدارس الرسمية كلغة أجنبية ثانية، إضافةً إلى الفرنسية، بحيث يتمّ الانتقال في لبنان من الثنائية اللغوية إلى الثلاثية اللغوية. وغنيّ عن البيان أن من شأن هذا الإجراء زيادة قيمة الرأسمال الإنساني اللبناني في سوق العمل الإقليمية والدولية على عتبة القرن الحادي والعشرين، الذي سيكون للرأسمال الإنساني فيه دور أساسي في توزيع الثروات والخيرات على شعوب المنطقة والعالم.

هذه هي باختصار أهم الخطوات الاجرائية التي توحي بضرورتها دراسة التطور الكمي لنظام التعليم العام في لبنان، والتي يتعيّن على خطة النهوض التربوي أن تأخذها في الاعتبار لتسريع هذا النهوض المنشود وإرسائه على قواعد متينة. فهذه الخطة التي طرحت مبادىء فلسفية ووطنية وتربوية عامة إضافةً إلى برنامج يتضمّن عدة مشاريع طموحة في حقل الدراسات، لم تنطو في المقابل على أية تدابير هادفة إلى فرض إلزامية التعليم ومجانيّته حتى نهاية المرحلة المتوسّطة إلى زيادة تكافؤ الفرص لمتابعة التحصيل العلمي بعد هذه المرحلة، وإلى تخفيف الهدر المالي في التعليم الرسمي وتحسين مردوده الداخلي والخارجي وتفعيل أدائه وتجويد نتاجه وتنويع خدماته.

وعليه، نرى أن تحسين القدرة التنافسية للتعليم الرسمي هو السبيل الأسلم لتأمين ديموقراطية التعليم في لبنان. وهو لا يتعارض مع وجود ووظيفة المدرسة الخاصة ذات الرسالة التربوية والوطنية. فالتعليم الرسمي القادر على المنافسة ـ وقد سبق له أن أثبت إمكانية ذلك ـ يحلّ مشكلة المدارس الخاصة المجانية التي يجمع التربويّون على ضرورة إلغائها لأسباب عدة، ومشكلة المدارس الخاصة التي تتعاطى «تجارة التعليم» والتي يشكّل تقصير المؤسسة الرسمية مبرّر وجودها الأوحد، كما يحلّ مشكلة الأقساط المدرسية ويضمن نقلة نوعية في بناء وتدعيم التكامل والانسجام الاجتماعيين بين خلايا الوطن

الواحد. كل ذلك في إطار الحفاظ على الحريات العامة والفردية التي يكفلها الدستور اللبناني، ومنها حريّة التعليم، وفي إطار منافسة شريفة ومشروعة من أجل الأفضل والأحسن؛ وهي منافسة من شأنها أن تحثّ على مزيد من تطوير العملية التعليمية وتحديثها لمواكبة العصر وعلى رفع مستوى لبنان التربوي والثقافي.

مار الياس – سنتر بوبس التجاري – ت: ٨٦٣٣٢٨ – ٨١٧١٦١ – ٣٤٣٠٣٤ – ٣٠٦٦٠٨ – فاكس: ٦٠٣٣٦٤ – تلكس: ٤٤٢٥١

الشرطة عند العرب

د. هنا رضوان(*)

منذ انتظام الإنسان في كيان الجماعة البشرية، سواء أكان ذلك ضمن إطار الأسرة أو العشيرة أو القبيلة؛ أحس بضرورة الأمن، ولمس حاجته إليه، نتيجة لتضارب مصالح الأفراد المكوِّنة لتلك الجماعات الانسانية على اختلاف أنواعها، إضافة إلى تسلط الإنسان وأنانيته وحبه للتعدي على الغير اعتقاداً منه أن من حقه استعباد الغير أو الاعتداء عليه لسرقة أمواله واغتصاب شرفه أو حتى مضايقته والحد من نشاطه المشروع. وحين انتظمت هذه الجماعات البشرية في مجتمعات عرفت باسم الدولة أو المدينة، احتاجت، بالضرورة، إلى إيجاد مجموعات مميزة للقيام بهذه الأعباء الأمنية؛ ثم تطورت الفكرة وتبلورت مع تقدم الحضارة الإنسانية وازدهارها في المجالات كافة. وتبعاً لذلك، تطورت مهمة هذه المجموعات التي تولت مسؤولية الأمن وتبدلت مفاهيمها وطبيعة وظائفها من عصر إلى عصر.

تحديد الشرطة لغوياً.

اللفظ مشتق من الشرطة[1] ومعناها العلامات، لأن الشُرطة كانوا يميزون أنفسهم بعلامات يُعرفون بها. وقيل إن لفظة الشرطة جاءت من الاشتراط لأن الوظيفة تلك تستوجب جملة شروط لمن رغب الالتحاق بها.

وللشرطة أسماء أخرى وردت بالمعنى نفسه: المعونة ـ الشحنة ـ العسس ـ الجلواز ـ الأترور.

(*) دكتورة في الجامعة اللبنانية كلية الآداب، قسم الآثار.

(١) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، الجزء السابع، ص ٣١٣.

ـ أن يستخدم المخبرين والمرشدين، ويتولى الإبلاغ عن المجرمين لدى الخليفة أو الوالي.

الشروط الواجب توافرها في أعوان صاحب الشرطة من الضباط

اهتم العرب بانتقاء صاحب الشرطة اهتماماً كبيراً، وأولوا الاهتمام نفسه لاختيار أعوانه من الضباط وغيرها[٨] من الرتب (ضباط صف وأفراد).

على أن يكون كل من هؤلاء:

ـ رجلاً متزناً بعيداً عن كل شبهة أو مخالفة لأحكام الدين، ملتزماً بالأخلاق الفاضلة والسيرة الحميدة.

ـ متمتعاً بقوة بدنية وجسمانية تؤهله الإنخراط في صفوف القتال والدفاع عن النفس بالسلاح ومن دونه.

ـ على المرشح أن يكون قاسياً على المجرمين والمنحرفين.

ومن الممكن أن يترشح لهذه الوظيفة عناصر محايدة من خارج العاصمة، كما يجب أن يكون عدد الأعوان في حدود متطلبات الأمن وبالقدر اللازم فقط، إذ أن الكثرة تفسد الأعمال.

وقد حددت لرجال الشرطة رواتب جزيلة ووفيرة، كانت تقدم إليهم على دفعات تبلغ دفعتين أو أكثر في السنة[٩] حتى يعفُّوا عما في أيدي الناس.

مركز عمل صاحب الشرطة

كان صاحب الشرطة يتخذ مجلسه في ديوان الشرطة الذي يعد بمثابة وزارة الداخلية اليوم. وهناك، كان يلتقي أعوانه من كبار ضباط الشرطة الذين يتولون مساعدته في القيام بمهامه. أما بقية أفراد الشرطة فكانوا مقسمين إلى أقسام ووحدات منتشرة في كافة أحياء العاصمة أو الولاية، إضافة إلى تشكيلات الحراسة التي تتخذ مواقعها بصفة دائمة على أبواب المدينة وأسوارها والمرافق الحيوية كافة كالسجون وبيت المال ودار الامارة ومجلس القاضي والمحتسب، وفي الأسواق والمنتديات العامة.

إعداد رجال الشرطة وتأهيلهم

في زمن الحرب، نرى أن حراس المدن والقرى والقصور الملكية يشتركون فعلياً مع القوات العسكرية في صد العدوان، وهذا ما فرض توحيداً في تدريب الشرطة والجنود. فهم

---

(٨) ابن عبدون، رسائل في الحسبة والقضاء، ص ١١ و ١٢.

(٩) حتي، فيليب، تاريخ العرب المطول، بيروت، دار الكشاف، ١٩٦٥، ص ٣٩٨.

يخضعون لعمليات التدريب والتأهيل نفسها من ناحية اللياقة[١٠] البدنية والفروسية وكيفية استخدام الأسلحة المتداولة في ذلك الحين وبعض الحيل والخطط الحربية والأمنية.

أسلحة رجال الشرطة وملابسهم.

كان من الصعب التمييز بين فرق الجيش ووحدات الشرطة، إذ كانت هذه المجموعات تعمل في إطار واحد، فتتولى الدفاع عن المجتمع ضد أي إعتداء خارجي قد يتعرض له البلد. وفي فترات السلم، تقوم هذه المجموعات بواجب المحافظة على الأمن والنظام، وتعقب المجرمين واللصوص ومسببي القلاقل والفتن الداخلية كما كانت تُشكَّل من الجنود فصائل تحمي أسوار المدن وأبوابها، وتجري الدوريات المختلفة داخل المدن وخارجها لحماية المسافرين ولتأمين الحركة التجارية والعمرانية من قطاع الطرق ومحترفي الإجرام. هذا الاندماج والتداخل في الاختصاصات والمسؤوليات والمكونات البشرية، فرضا نوعاً من الوحدة والاتساق في التسلح والملابس والشارات التي يستعملها القائمون بهذه الواجبات الدفاعية الأمنية.

أما بالنسبة إلى الملابس، فكانت ذات طابع عسكري ولا تختلف[١١] في شيء عن الملابس التي يرتديها رجال الجيش. أما الشارات والعلامات فيعتقد إنها كانت تحدد بشكل يميز الشرطة عن غيرها من الوحدات العسكرية الأخرى.

وفي البداية، كانت الشرطة عبارة عن عسس يُختارون من الأهالي للقيام بدوريات ليلية، وكانت ملابسهم عادية وسلاحهم العصي. وما ان انتظمت الشرطة في عهد الامام علي ومن تلاه من خلفاء الدولة الأموية والعباسية، حتى أقيم ديوان خاص بها هو ديوان الشرطة، وأصبح للعناصر زي خاص وشارات، وصار من السهل التمييز بين مختلف وحدات الشرطة تبعاً للعمل المسند إليها والزي الذي ترتديه. وقد ذُكر أن ملابس الحرس كانت من القماش الفاخر المطرز، أما الباقون فكانت ملابسهم ذات طابع عسكري صرف.

بالنسبة إلى السلاح، تسلحت وحدات الشرطة بالسيوف[١٢] والرماح والنبال والسياط والعصي وكافة الأسلحة المتداولة في تلك العصور والتي تسلح بها أفراد الجيش أيضاً. وتسلح حرّاس الأسوار والأبراج ومداخل المدن ومنافذها الرئيسية بالرماح والنبال، في حين كانت الفرق التي تتولى حراسة القصور الملكية ودوائر الحكومة تحمل السيوف والرماح والخناجر.

وفي عهد الخلفاء الراشدين والدولة الاموية والعباسية، زودت الشرطة بالأسلحة التقليدية، كالسيوف والرماح والنبال والخناجر والسيوف القصيرة والعصي والعمد. وقد

(١٠) المحمود، ابراهيم مصطفى، الحرب عند العرب، دمشق، دار الثقافة والارشاد القومي، ١٩٧٥، ص ٣٨.
(١١) الرمادي، جمال الدين، الأمن والسلام في الإسلام، القاهرة، دار المعارف، ص ٣١.
(١٢) المرجع السابق، ص ٣٠.

وضعت أحياناً على الأسلحة والاعلام رموز وإشارات ترمز لصاحب الشرطة أو اسمه أو لقبه.

مسؤوليات الشرطة.

١ ـ **حفظ الأمن والنظام**: من أولى مسؤوليات الشرطة وواجباتها ضبط الأمن والنظام، وذلك بمنع الفوضى والتجمعات في الطرق والأسواق والساحات العامة بشكل يخل بالنظام والأمن العام، وكذلك مراقبة الأشرار واللصوص والمنحرفين من متشردين ومشتبه بهم بحيث تتمكن الشرطة من إلقاء القبض عليهم عند اقترافهم أي جريمة كانت.

أ ـ إشاعة الأمن العام: وتكون باتخاذ الاحتياطات اللازمة لمنع وقوع حوادث وعدوان على الأشخاص والأموال والمنشآت العامة ووسائل النقل، والتدخل عند حدوث خطر من الكوارث الطبيعية أو الأخطار العامة، كالغرق أو الحريق أو الفيضانات والزلازل وحوادث السطو ومنع الفتن الداخلية والمؤامرات وحركات التمرد، إلخ...

ب ـ توفير السكينة العامة: ويتمثل في حفظ النظام والهدوء في الطرقات والأماكن العامة، ومكافحة الضوضاء، والعمل على إزالة كل ما من شأنه تعكير صفو الراحة العامة للمواطنين.

ج ـ المحافظة على الصحة العامة: بتطبيق القوانين الصحية ومنع مخالفتها حتى لا تنتشر الأمراض والأوبئة، ومراقبة بيع المواد الغذائية.

٢ ـ **حراسة الخليفة والسير في مواكبه**: سار الرسول (صلعم) من دون حراسة، وكذلك فعل الخلفاء الراشدون من بعده، حتى ظهور الدولة الاموية وتولي معاوية الحكم وتعرضه للاغتيال، مما دعاه إلى اتخاذ الحرس والشرطة. بل ويقال إن معاوية[١٣] هو من أوجد الحرس والشرطة. ومنذ ذلك الحين اتسع نطاق استخدام الشرطة لحراسة الخليفة والولاة والعمال وكبار رجال الدولة، وكافة المؤسسات والهيئات الحكومية «الدواوين»، وخاصة ديوان الرسائل الذي تحفظ فيه السجلات والرسائل الرسمية. وفي عهد الدولة الاموية والعباسية والفاطمية وما تلاها من الدويلات، نرى تنافس الخلفاء على الاكثار من الشرطة والحرس حول قصر الخلافة وداخله وفي الأماكن كافة التي يتردد إليها الخليفة أو السلطان.

وعلى مقربة من القصر كانت توجد ثكنات الحرس[١٤] والشرطة، وكان لكل منهما رئيس يطلق عليه اسم صاحب الشرطة أو صاحب الحرس. ويمكن حصر واجبات صاحب الشرطة والحرس المكلف بترؤس القائمين على حراسة الخليفة في الأمور التالية:

---

(١٣) ابن الاثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٩٦٥، ص ١٩٣.

(١٤) ابن الخياط، خليفة، تاريخ خليفة ابن الخياط، ١٩٧٧، ص ٢١١.

● منع أي كان من الدخول على الخليفة إلا بعد استئذان منه. ويخضع لهذا الإجراء كل الداخلين مهما كانت صلة قرابتهم ومودتهم للخليفة لأن في ذلك حماية له.

● منع حصول أي اعتداء على الخليفة سواء أكان أذى شخصياً أو إهانة مباشرة أو غير مباشرة.

● تنفيذ أوامر الخليفة من تعزيز وتكريم للأشخاص، أو قتل ومصادرة وحبس ونفي وإبعاد.

● حراسة القصر بكافة مرافقه، سواء أكان الخليفة بداخله أو خارجه وكذلك حراسة أسرته وكافة الدواوين الملحقة بدار الخلافة.

● وضع خطة أمنية لقيام الحرس بواجباتهم وتوزيع العمل بينهم. وفي غالبية الأحيان، كان صاحب الشرطة يُكلف برعاية المدينة في غياب الخليفة أو الوالي، والقيام بالصلاة في الجماعة، وتسيير أمور الدولة كافة، وصد أي عدوان قد تتعرض له عاصمة الخلافة.

٣ ـ حراسة الدواوين[١٥]: لم تقتصر مهمة الشرطة على حراسة الخليفة وكبار رجال الدولة، بل تعدتهم إلى الاهتمام بحراسة وتأمين الدواوين والادارة وكافة مؤسسات الدولة، سواء ما كان منها في عاصمة الخلافة أو في غيرها من المدن. ولقد اهتمت الشرطة بحراسة الدواوين المركزية، كديوان الخراج، المختص بحصر موارد الدولة وتوزيعها على مستحقيها، وديوان الرسائل، وديوان الشرطة، وهو مقر قيادة قوى الأمن والشرطة، وديوان البريد وهو المهتم بنقل المراسلات من وإلى الخليفة، واستقصاء المعلومات.

مما تقدم، نرى أنه وضعت قواعد أساسية لعمل الشرطة في مجال الحراسة والدوريات أهمها ما يلي:

● يحدد لكل حرس أو دورية منطقة تعمل بها.

● على الدوريات أن تُكثر من المرور في الطرقات والشوارع كافة كي يشعر الناس بوجودها، ولعدم منح فرصة للمجرمين للتخطيط لارتكاب الجرائم أو السرقة.

● تغيير خط سير الدورية بطريقة عشوائية كي لا يعرف المجرمون توقيت مرور الدوريات فيحتاطون لها.

● اختيار أفراد الدورية من العناصر القوية جسدياً والملتزمة أخلاقياً ودينياً.

٤ ـ تنفيذ أوامر السلطة التنفيذية والقضائية[١٦]: تُختصر تعليمات وأوامر الخليفة أو الوالي الموجهة إلى صاحب الشرطة، بما يلي:

---

(١٥) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، ص ٢٠٤.

(١٦) العلي، صالح أحمد، إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى، أبحاث الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٦٨، ص ٢٢.

- ضبط المدينة وأطرافها ونواحيها والحفاظ على أمنها.
- التصدي للثائرين والخصوم السياسيين، وتتبع محدثي الفتن والقلاقل.
- التنفيذ الفوري والسريع للأوامر والتعليمات التي تصدر عن دار الخلافة.
- إخبار الخليفة أو الوالي بحالة البلاد الأمنية عن طريق تقارير يومية ترفع إليه.

أما بالنسبة إلى الامتثال للقاضي فعلى الشرطة أن تتبع ما يلي:

- مساعدة صاحب الخراج بإجبار الأشخاص على دفع ما يستحق عليهم.
- مساعدة القاضي في أدائه لواجباته بتنفيذ الأحكام. لذا كان القاضي يستعين بأحد أفراد الشرطة أثناء الجلسات، ومهمته حفظ النظام في الجلسة؛ فيمسك بيده سوطاً لاستعماله ضد كل من يخالف النظام، وكان يطلق عليه اسم صاحب المجلس أو الجلواز.

٥ ـ **اخماد الفتن والثورات الداخلية**: قام الولاة الأمويون[١٧] بتطوير نظام الشرطة وتقويته بحيث أنيط به، إضافة إلى واجباته الأساسية، التصدي للثائرين. وقد سمي هذا النظام، نظام الأحداث. ونظراً لطبيعة هذه المهمة الجديدة، تزايد عدد الشرطة وجهاز الأمن، حتى وصل إلى ٤٠٠٠٠[١٨] في مدينة الكوفة في عهد زياد بن أبيه.

٦ ـ **التحقيق في الجرائم والتحري عن المجرمين**: يدخل في إطار واجبات الشرطة، التحقيق مع المجرمين[١٩] لارتكابهم جرائم تخل بأمن البلاد.

ولم يقتصر دور الشرطة على التحقيق، بل تعداه لإجراء تحريات واسعة لضبط تحركات المجرمين من ذوي السوابق وقد يساعدهم في ذلك:

- المخبرون السريون التابعون لصاحب الشرطة، ومهمتهم ارتياد الأسواق والأحياء الشعبية والمساجد والمنتديات العامة، وتقديم تقارير يومية.
- المخبرون السريون المتطوعون من عامة الناس، الذين ينقلون لأصحاب الشرطة وأعوانهم ما يلحظونه أو يسمعونه من أشياء مريبة.
- أصحاب البريد الذين يرتادون أنحاء البلاد كافة أثناء تأديتهم لوظيفتهم في نقل البريد من دار الخلافة إلى الولايات، ويأتون بتقارير ومعلومات تفيد عن تحركات قطاع الطرق والثوار.

٧ ـ **اصدار البطاقات الشخصية وجوازات السفر**: مؤسس الدولة الأموية، الخليفة معاوية بن أبي سفيان، أعد سجلاً لدى رجال الشرطة لحصر جميع المشبوهين،

---

(١٧) حسن، إبراهيم حسن، النظم الإسلامية، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٦٥، ص ٢١٢.

(١٨) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت، دار صادر، ١٩٦٥، ص ٤٥١.

(١٩) الماوردي، الأحكام السلطانية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ٢١٩.

وكذلك بطاقات سُميت في ذلك الحين «سجلات»، ألزم الجميع بحملها. ومن لا يحملها معه خاصة في الليل، يعرّض نفسه للإعتقال من قبل دوريات الشرطة الليلية. وفي حال تلفه أو ضياعه، كان من الممكن استخراج[٢٠] «بدل فاقد» لقاء غرامة مالية. بل ان الدقّة وصلت إلى حد استخدام جوازات المرور الليلية من داخل المدن وإليها خاصة بالنسبة إلى الغرباء. وكان المقصود من جوازات المرور الاحتراز من دخول اللصوص وقطاع الطرق والمشبوهين إلى داخل المدينة والعبث بأمنها، والخروج بعد تحقيق غرضهم.

٨ ـ **القيام بأعمال المباحث (الشرطة السرية)**: لقد استُخدمت الشرطة للقيام بهذه الأعمال لتحقيق الأمور التالية:

- مراقبة أعداء الدولة السياسيين والثوار الخارجين على سلطان الدولة.
- معرفة أحوال الوزراء[٢١] والولاة والقضاة وعمال الدولة كافة ذوي المناصب العليا، خاصة في الأقطار البعيدة عن مركز الخلافة.

وكان الخليفة يعتمد على صاحب الخبر (صاحب البريد) وأعوانه المنتشرين في الأصقاع كافة، وكانوا يتولون نقل البريد، إضافة إلى دورهم كعيون تراقب الأمراء والولاة وقواد الأجناد، بدون أن يشعر بهم أحد.

- تتبع الناس لمعرفة أحوالهم الاقتصادية والاجتماعية وآرائهم السياسية في سياسة الولاة وتصرفاتهم، لدراسة إجراء تعديل أو تغيير في نظام الحكم بما يخدم الشعب.
- اجراء رقابة على الأجانب الذين يدخلون البلاد من المنافذ البحرية والبرية، والتأكد من هويتهم.

٩ ـ **حراسة الثغور وتأمين الحدود**: كلفت أجهزة الأمن والشرطة بتأمين حماية الثغور والحدود البرية والبحرية والنهرية، خاصة في الفترة التي أعقبت الفتوحات الإسلامية الكبرى في المشرق والمغرب، حيث أنشئت الكثير من المخافر أو المراصد التي كانت أشبه بنقط ومراكز الحدود في البر، ونقط شرطة الموانىء والجمارك في البحر.

وكانت تقام للحراسة في الثغور النائية ابنية أشبه[٢٢] بالحصون يخفرها حراس مسلحون بالتناوب مع قيام العديد من الدوريات في المناطق الحدودية.

الجزاء التأديبي.

العقوبة توقع على صاحب الشرطة من قبل رؤسائه، كالخليفة أو الوزير أو الوالي، وقد تسري على أعوانه: أما أنواع العقوبات التي تقع على المخالف فهي كما يلي:

---

(٢٠) القلقشندي، صبح الأعشى. القاهرة، ص ٢٣١.

(٢١) الماوردي، تسهيل النظر وتعجيل الظفر في خلافة الملك وسياسة الملك، بيروت دار النهضة العربية، ص ٢٣٧.

(٢٢) الفحام، ابراهيم، تطور حفظ الأمن في الموانىء، مجلة الأمن العام، القاهرة، العدد ٤٧، ١٩٦٩، ص ٨٤.

١ ـ **الانذار واللوم والتوبيخ**: وهي عقوبة معنوية يتم بموجبها تنبيه رجل الشرطة المخالف إلى الخطأ الذي ارتكبه حتى لا يتكرر ثانية. وعادة ما توقع هذه العقوبة عند ارتكاب مخالفات بسيطة. وهو بمثابة تحذير ليس إلا.

٢ ـ **التأنيب أو التقريع الشديد**: وهي عقوبة أشد، وفيها يواجه المخطىء أو المتعدي[٢٣] مواجهة شديدة يوضح له فيها جرمه ونتائجه. وهو بمثابة تهديد بالعقاب، ويكون أثره أحياناً أشد من التأديب ووقعه أقسى من الضرب والحبس.

٣ ـ **تخفيض الرتبة أو الدرجة أو الوظيفة**: ذُكر عن عمر بن الخطاب[٢٤] ان واليه في مصر خالف شروط ولايته فأرسل إليه الخليفة وأحضره وقرر أن يجعله راعياً لشياه الصدقة، وكانت هذه عقوبة تأديبية رادعة إلى حد بعيد، فأحس الوالي بالندم وتأكد الخليفة من ندمه ورجوعه إلى طريق الحق، فرده إلى ولايته.

٤ ـ **التأديب**: أجيز التأديب بالضرب أو الحبس أو النفي أو الغرامة بحيث تتناسب العقوبة مع جسامة الجريمة أو الخطأ الإداري أو الوظيفي.

٥ ـ **العزل من الخدمة أو الوظيفة**: هو القاعدة الأساسية المتبعة في الدولة الاسلامية خاصة في عهد الخلفاء الراشدين، وفي أيام دولة بني أمية، وبني العباس، حيث كانت الخلافة قوية. إلا أن العزل لا يحصل إلا لعدم كفاءة العامل[٢٥] في وظيفته، أو لضعف في تمكنه من القيادة، أو لعدم مقدرته على السيطرة على ولايته وضبطها ضبطاً حسنا مما قد ينجم عنه خلل أمني أو ضياع حقوق الناس ومصالحهم.

وبطبيعة الحال فإن العقوبات لا تقع إلا بعد بحث وتحر وتحقيق، وسماع أقوال المتهم، ودفاعه عن نفسه، وسماع الشهود. وبعد تكامل العناصر، يصدر الحكم المناسب.

ومع توقيع العقوبات التأديبية الجنائية على المخالفين والمتجاوزين حقوقهم، ازداد احساس الناس بالراحة والعدل والأمان.

الشرطة في العصر الجاهلي

على مستوى القبيلة، شكل شيخ القبيلة ورؤساء العشائر فيها مجلساً يتولى مسؤولية حماية القبيلة لتوفير أمنها الداخلي والخارجي. فشيخ القبيلة كان يقوم بكل واجباته، معتمداً قوة الاقناع وقوة الشخصية والنفوذ، بالرغم من أنه لم تكن له سلطة إلزامية يجبر بها أفراد القبيلة على تنفيذ قراراته. فهو لم تكن له شرطة لتنفيذ أوامره، ولا عنده سجون مخصصة يسجن فيها من يعصي. لذلك فهو يفاوض أفراد القبيلة ويمارس ضغطاً معنوياً

(٢٣) الماوردي، الأحكام السلطانية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٨، ص ١٤٩.
(٢٤) القاسمي، ظافر، نظام الحكم في الشريعة والقانون، بيروت، دار النفائس، ١٩٧٤، ص ٥١٢.
(٢٥) المرجع السابق، ص ٥١٥.

عليهم. هذا بالنسبة إلى البوادي والقرى، إلا أن حال المدن كانت أفضل، وخاصة المدن التي تكونت فيها الممالك والدول والامارات المتحضرة كما في مكة والمدينة والطائف واليمن وتدمر والحيرة وغيرها...

ففي مكة، كانت مسألة الأمن من الأمور الهامة التي توجب الاهتمام خوفاً من سرقة الحجاج في المواسم، أو التعرض لهم.

أما في اليمن[٢٦] فقد كان هناك حراس يتولون حراسة الملوك إذا ما ذهبوا إلى أي مكان. فمنهم من كان يحرس قصورهم من السرقة، ومنهم من يحرس أبواب المدن والأسواق والقلاع.

وكان لملوك الحيرة والغساسنة[٢٧]، وسادات القبائل، حراس يسيرون معهم لمنع إلحاق الأذى بهم، كما كان لتدمر أيضاً قوة تحميها من غزوات البدو وتحمي القوافل والطرق.

الشرطة في عهد الرسول.

في عهد الرسول، كان يغلب على الدولة الإسلامية الطابع الديني، إذ كانت العقيدة الدينية راسخة، مما باعد بين المسلمين وبين الجريمة إلا في ما ندر.

وكان الرسول يتدخل بنفسه لإنهاء الخلافات، وقد استعان ببعض الصحابة للقيام ببعض الأمور الإدارية والأمنية في المناطق النائية في الدولة الإسلامية، ولكن تحت رقابته وإرشاده كما أعطى سلطات الشرطة في البحرين[٢٨] لأبي هريرة، وتولى الصحابي سعد بن أبي وقاص العسس في المدينة.

الشرطة في عهد الخلفاء الراشدين.

سار أبو بكر الصديق، الخليفة الأول للدولة الإسلامية، على درب الرسول في المجال الأمني، فكلف بالعسس عمر بن الخطاب[٢٩] وابن مسعود. وفي عهد عمر بن الخطاب، اختار هذا رجالاً من القبائل التي تقطن في المدينة للقيام بواجبات الحراسة والمحافظة على الأمن. وكان يصرف عليهم من بيت مال المسلمين. كما ظل هو نفسه[٣٠] يقوم بمهام العسس من وقت إلى آخر للتأكد من قيام هؤلاء بواجباتهم. وقد ذكر ان عمر بن الخطاب هو أول من استحدث الحبس، فاشترى داراً في مكة[٣١] بأربعة آلاف درهم وحوّلها إلى سجن، ثم أُسست سجون أخرى مماثلة لا في المراكز الهامة بل في كل ولاية إسلامية، لمعاقبة المجرمين

---

(٢٦) و(٢٧) جواد، علي، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٧٠، ص ٢٩١ و٢٩٢.

(٢٨) الطهطاوي، سيرة الرسول وتأسيس الدولة الإسلامية، الجزء الأول، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات الجامعية، ص ٦١٥.

(٢٩) الكتاني، عبد الحي، نظام الحكومة النوبية في التراتيب الإدارية، بيروت، دار الكتاب العربي، الجزء الأول، ص ٣٩٣.

(٣٠) اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق وليم ملورد، بيروت، دار الكتاب الجديد ١٩٦٢، ص ١٥٨.

(٣١) المقريزي، الخطط المقريزية، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٦٧، ص ٦٢٦.

والمفسدين. بدوره اتبع عثمان بن عفان نهج عمر واستحدث نظاماً جديداً للأمن[٣٢]، وظّف بمقتضاه عدداً من الفتيان الأقوياء للقيام بأعمال الأمن وقمع الشغب وتنفيذ أحكام القضاء تحت إشرافه مباشرة. أما علي بن أبي طالب فقام بإعادة تنظيم العسس وسماهم الشرطة ورئيسهم صاحب الشرطة، وأوكل إليهم مهمات عديدة، منها الدوريات الليلية والنهارية لحراسة المدينة وتتبع أصحاب الشبهات ومراقبة الأسواق وفض منازعات الشعب، إلى جانب حراسة الخليفة والعمال وبيت مال المسلمين، والسجن إلخ[٣٣]...

الشرطة في عهد الأمويين

تطور نظام الشرطة في عهد الأمويين تطوراً مهدت له الظروف السياسية والاجتماعية الجديدة، والتي ظهرت بتولي معاوية بن أبي سفيان حكم الدولة الإسلامية، بعد حرب داخلية راح ضحيتها الكثير. وفي خضم هذه الأوضاع الأمنية غير المستقرة، برزت أهمية الشرطة، وأصبحت الحاجة إليها أكثر إلحاحاً. إلا أن الشرطة العادية لم يعد بمقدورها القضاء على الاضطرابات لأن طبيعة عمل الشرطي كانت إداء الواجبات الأمنية، ولم يكن بمقدوره القيام بأعمال ذات طبيعة عسكرية صرف. لذلك تم استحداث قوة شرطة جديدة يمكن وصفها بأنها نصف حربية[٣٤] ونصف أمنية أطلق عليها اسم «شرطة الأحداث» (أي الحوادث). وكان صاحب شرطة الأحداث يقوم مقام الشرطة العادية المتمثلة في المحافظة على الأمن والنظام والنظر في شؤون الشرطة المختلفة، وإذا ألزم الأمر القضاء على الفتن، والتصدي للثائرين والمعارضين السياسيين. كما ظهرت بعض النظم الشرطية المحكمة الأخرى، مثل نظام مراقبة المشبوهين ونظام البطاقات الشخصية وجوازات المرور والسفر. ففي عهد معاوية أعد في دمشق سجل خاص لحصر المشبوهين من ذوي النشاط الاجرامي (سياسي أو عادي) حيث نظمت إجراءات لمراقبتهم والحد من نشاطهم، وألزموا في أحيان كثيرة بالاقامة في مكان معين لا يغادرونه إلا بإذن مسبق، أي ما يشابه اليوم الاقامة الجبرية. كما استحدث نظام البطاقات الشخصية الذي طُبق في أنحاء الدولة الإسلامية كافة، وكُلف الناس بحمل بطاقات خاصة تتضمن أسماءهم ومواطنهم الأصلية وبعض البيانات الأخرى التي تعرّف بشخصيتهم، وأُلزموا بأن يحملوها حيثما ذهبوا. وكان لا يُسمح بركوب سفينة أو مغادرتها أو الانتقال من بلدة إلى أخرى إلا إذا إطّلع رجال الشرطة أو الموظفون المختصون على بطاقة تسمى السجل، وإلا أودع المسافر السجن.

كما كان هناك نظام لاستخراج[٣٥] سجلات جديدة بدلاً مما تلف أو فقد منها (بدل فاقد) لقاء غرامة مالية قدرها خمسة دنانير يدفعها المواطن الذي أضاع بطاقته أو السجل الخاص به.

---

(٣٢) دورزة، محمد عثرة، تاريخ الجنس العربي، بيروت، منشورات المكتبة العصرية، ١٩٦٢، ص ٣٢٦.

(٣٣) ابن الخياط، خليفة، تاريخ خليفة ابن الخياط، ١٩٧٧، ص ٢٠٠.

(٣٤) الفحام ابراهيم، الشرطة في عصر الأمويين، مجلة الأمن العام المصرية، عدد ١١، القاهرة، ١٩٦١، ص ٥٨.

(٣٥) القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة، ص ٢٣١.

طريقة السجلات هذه مكنت الدولة من معرفة تنقلات الأفراد من مدينة إلى أخرى، ومعرفة الأماكن التي يترددون إليها؛ لذلك تم الاهتمام بجهاز الشرطة فجرى دعمه من حيث العدد والعدة، وقد إستعين بأفراده في المهام الحربية.

الشرطة في العهد العباسي

استمرت أجهزة الأمن والشرطة في أداء وظيفتها في الحفاظ على النظام والأمن العام. وكانت هناك فئتان من الشرطة:

أ ـ شرطة العاصمة[٣٦]، ومهمتها السهر على الأمن وحماية أرواح الناس وأعراضهم وممتلكاتهم وحراسة المنشآت والمرافق العامة، كالدواوين والقصور التي تخص الخليفة وكبار رجال الدولة. إضافة إلى القيام بواجبات الحراسة الليلية والنهارية وضبط أبواب المدينة؛ ويرأس كل فريق ضابط أو أكثر يُعتبرون معاونين لصاحب الشرطة. وكان منصب صاحب الشرطة يماثل درجة الأمير أو الوالي ويعتبر تمهيداً لتولي الوزارة.

ب ـ شرطة خاصة بكل اقليم من أقاليم الدولة الإسلامية. وكان الوالي هو المختص بتعيين صاحب الشرطة، فيقع اختياره على رجال من ذوي القوة والحزم والكفاءة العسكرية والحنكة الإدارية... وقد اشتد[٣٧] بعض الولاة واتباعهم من أصحاب الشرطة في الضرب على أيدي العابثين، فأشاعوا الأمن والسكنية. وكانت الحوانيت تفتح على مصراعيها ليلاً ونهاراً، فإذا ذهب التاجر للصلاة في المسجد يكتفي بوضع عصا بطريقة مائلة لمنع دخول الكلاب إلى الدكان. ولقد نال رجال الشرطة رواتب سخية ورعاية واهتماماً من الخليفة والولاة نظراً لخطورة هذه الوظيفة.

الشرطة في العهد الفاطمي

اعتبرت الشرطة عنصراً هاماً في الدولة الفاطمية. وقد حرص جوهر الصقلي[٣٨] على أن يدعم جهاز الشرطة ويشرف عليه بنفسه. وكانت الشرطة قسمين تبعاً للتقسيم الاقليمي، الأولى: الشرطة العليا ومقرها القاهرة. والثانية: الشرطة السفلى ومقرها الفسطاط. وقد سميت الأولى بالعليا لعلو مكانها نسبة إلى الفسطاط مدينة العسكر.

وكان يُناط بالشرطة تنفيذ أحكام القضاة والأوامر التي يصدرها الخليفة أو السلطان أو الوالي. كما تتولى التحقيق في الجرائم، وحراسة الأماكن الهامة، والقيام بالدوريات الليلية والنهارية، والتحري عن المجرمين والإشراف على السجون. وكان صاحب الشرطة يخرج كل ليلة على رأس مئات[٣٩] من رجاله فيطوف بالمدينة متفقداً الحالة الأمنية، ويمر

(٣٦) الصابي، أبي الحسين الهلال بن المحسن، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨، ص ٢٠.
(٣٧) الكندي ولاة مصر وقضاتها، مصر، دار المعرفة، ص ٣٢.
(٣٨) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، القاهرة، المؤسسة المصرية العامة، ص ٣٧.
(٣٩) ابن الصيرفي، المصري، الإشارة إلى من نال الوزارة، القاهرة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، ١٩٢٣، ص ٣١.

بقصر الخليفة وبيوت كبار رجال الدولة حتى يصل إلى أبواب المدينة ليتأكد من إقفالها وعدم خروج أحد إلا بإذن خاص. ودعَّم نظام الشرطة وجود الشرطة السرية[٤٠] التي استخدمت بشكل جيد في عهد الحاكم بأمر الله الذي بث العديد من المرشدين والجواسيس، معظمهم نسوة أو عجائز، لمعرفة ما يدور في البلاد. وقد انخفضت معدلات الجرائم، خاصة جرائم السرقة، حتى ان الشخص إذا سقط منه شيء لا يلتقطه أحد خوفاً من الشرطة السرية. وفي هذا العهد، خصص في كل قسم من أقسام الشرطة، رجال مهمتهم إطفاء الحرائق التي تحصل في نطاق عملهم، وأصدرت أوامر للتجار وأصحاب الحوانيت بأن يضعوا قناديل وأوعية مليئة بالمياه أمام دكاكينهم، وذلك لتسهيل عمليات الحراسة الليلية ولاطفاء الحرائق في أسرع وقت، في حال حدوثها.

الشرطة في الأندلس.

طبّق العرب في الأندلس نظام الشرطة من حفظ الأمن وتنفيذ الأحكام التي يصدرها الوالي، والحبس والافراج. ثم أُسندت إلى الشرطة بعض اختصاصات القاضي، من اتهام وتحقيق وتوقيع عقوبات بدون ان يتدخل القاضي في ذلك. وكان صاحب الشرطة ينفّذ أحياناً[٤١] حكم الاعدام بدون استئذان السلطان، مما يعني أن وظيفة صاحب الشرطة كانت عظيمة القدر عند السلطان.

الشرطة في المغرب العربي.

سمي صاحب الشرطة في المغرب «المزوار»[٤٢]، وكان يقوم، إضافة إلى واجباته الأمنية، بواجبات أخرى تتصل بتولي الإشراف على تنظيم المقابلات السلطانية باعتباره المسؤول الأول عن الجنادرة الواقفين على باب السلطان.

أعلام الشرطة.

رأينا أن نظام الشرطة قد قام عبر العصور العربية بدوره على أتم وجه، مما أدى إلى تحقيق الأمن والأمان في البلاد وحمل الناس إلى الانصراف لأعمالها والاهتمام بمرافق الحياة الأخرى. إلا إن هذا الأمن كان يقوم على اكتاف أصحاب الشرطة الذين وعوا مسؤوليتهم تماماً. ولا بد لنا من ذكر أسماء أشهرهم تقديراً لهم ولفضلهم في نشر الأمن في البلاد.

ـ **صلاح الدين الأيوبي**: كان في مستهل شبابه قد تقلد منصب[٤٣] رئيس الشرطة في

(٤٠) شلبي، أحمد، موسوعة التاريخ والحضارة الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧٢، ص ٢٠.
(٤١) التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، بيروت، دار صادر، ١٩٦٨، ص ٢١٨.
(٤٢) الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تونس، المكتبة العتيقة، ١٩٦٦، ص ١٠.
(٤٣) العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦، ص ١٩٢.

دمشق، التي كانت كثيرة الاضطرابات والقلاقل. فقام صلاح الدين وهدأها وضرب اللصوص حتى استتب الأمن. وكان هذا أول عمل إداري يسند إلى صلاح الدين في مستهل حياته، ثم تنقل من مركز إلى آخر قبل تولي قيادة الجيوش العربية.

ـ **الحجاج بن يوسف الثقفي**: تدرجح في أعمال الشرطة في فلسطين حتى أصبح قائداً لها. ثم تولى في عهد[٤٤] عبد الملك بن مروان مركز صاحب الشرطة في العاصمة؛ ثم تكلف بشرطة الجيش. كل هذه المناصب أهّلته لأن يوطد الأمن في العراق في ما بعد مستفيداً من خبرته تلك.

ـ **طاهر بن الحسين الخزاعي**: هو الذي وطّد الملك للمأمون العباسي. أسند إليه المأمون وظيفة صاحب[٤٥] الشرطة في بغداد كي يستطيع التغلب بحنكته على المصاعب الأمنية التي كانت تنشب من حين إلى آخر.

المصادر

- ابن الأثير، الكامل في التاريخ، دار صادر، بيروت.
- ابن تغري، بردي، النجوم الزاهرة، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة.
- ابن خلدون، تاريخ العبر وديوان المبتدأ والخبر، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٧.
- ابن عبد ربه، العقد الفريد، لجنة التأليف والترجمة، القاهرة، ١٩٦٧.
- ابن عبدون، رسائل في الحسبة والقضاء.
- ابن الصيرفي، المصري، الإشارة إلى من نال الوزارة، مطبعة المعهد العلمي الفرنسي، القاهرة.
- ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨، الجزء السابع.
- أبو الفرج الاصفهاني، كتاب الأغاني، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثالثة.
- ابن الخياط، خليفة، تاريخ ابن الخياط، ١٩٧٧.
- البغدادي، تاريخ بغداد، دار الكتاب العربي، بيروت.
- التلمساني، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، دار صادر، بيروت، ١٩٦٨.
- الزركشي، تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، المكتبة العتيقة، تونس، ١٩٦٦.
- الصابي، أبي الحسين الهلال بن المحسن، تحفة الأمراء في تاريخ الوزراء، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٨.
- الطبري، تاريخ الأمم والملوك.
- الطهطاوي، سيرة الرسول وتأسيس الدولة الإسلامية، المؤسسة العربية للدراسات الجامعية، بيروت.
- العيني، السيف المهند في سيرة الملك المؤيد، دار الكتاب العربي، القاهرة، ١٩٦٦.
- القلقشندي، صبح الأعشى، القاهرة.
- الكتاني، عبد الحمي، نظام الحكومة النوبية في التراتيب الإدارية، دار الكتاب العربي، بيروت.

(٤٤) ابن عبد ربه، العقد الفريد، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، ١٩٦٧، ص ١٤.

(٤٥) البغدادي، تاريخ بغداد، بيروت، دار العربي، ص ٣٥٣.

- الكندي، ولاة مصر وقضاتها، دار المعرفة، القاهرة.
- الماوردي، الأحكام السلطانية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٧٨.
- المقريزي، الخطط المقريزية، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ١٩٦٧.
- اليعقوبي، مشاكلة الناس لزمانهم، تحقيق وليم ملورد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٦٢.

المراجع

- حتي، فيليب، تاريخ العرب (مطول)، دار الكشاف، بيروت، ١٩٦٥.
- حسن، ابراهيم، النظم الإسلامية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٦٢.
- دروزة، محمد عثرة، تاريخ الجنس العربي، منشورات المكتبة العصرية، بيروت، ١٩٦٢.
- الرفاعي، أنور، تاريخ العرب والإسلام، دار الفكر العربي، ١٩٧٧.
- الرمادي، جمال الدين، الأمن والسلام في الإسلام، دار المعارف، القاهرة.
- عزام، ناهض، الشرطة في الحضارة العربية، مجلة الشرطة في سوريا، وزارة الداخلية السورية، السنة ١٢، ١٩٧٧.
- علي، جواد، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، دار العلم للملايين، بيروت، ١٩٧٠.
- العلي، صالح أحمد، إدارة الحجاز في العهود الإسلامية الأولى، أبحاث، الجامعة الأميركية، بيروت، ١٩٦٨.
- الفحام، ابراهيم، تطور حفظ الأمن في الموانىء، مجلة الأمن العام المصرية، العدد ٤٧، القاهرة، ١٩٦٩.
- الفحام، ابراهيم، الشرطة في عهد الأمويين، مجلة الأمن العام المصرية، العدد ١١، القاهرة، ١٩٦٠.
- القاسمي، ظافر، نظام الحكم في الشريعة والقانون، دار النفائس، بيروت، ١٩٧٤.
- المحمود، ابراهيم مصطفى، الحرب عند العرب، منشورات دار الثقافة والارشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥.

البنك اللبناني للتجارة ش.م.ل.

تأسس سنة ١٩٤٩

السجل التجاري: بيروت ١٩٥٢ – لائحة المصارف رقم ١١

الفروع في لبنان

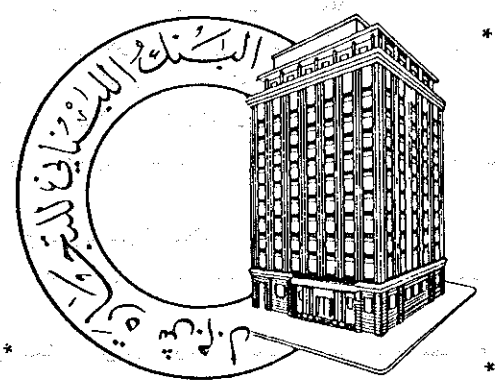

تلفون :

بيروت ـ الشهداء	٠١/٢٩٢١٣٣ *
بيروت ـ الاشرفية	٠١/٢٠٠٩٩١
بيروت ـ الحمراء	٠١/٣٤٣٢٦٦
بيروت ـ المزرعة	٠١/٦٣١٦٣٤
بيروت ـ مار الياس	٠١/٨٦٣٠٥٦
بيروت ـ مار مخايل	٠١/٤٤٥٤٥٠
بيروت ـ الباريس	٠١/٢٠٠٩٩٢
بعبدا	٠١/٤٦٨٠٨٥
طرابلس ـ التل	٠٦/٤٣٠٢١١
طرابلس ـ التبانة	٠٦/٤٣٠٢١٤
طرابلس ـ الميناء	٠٦/٦٠٠٢١١
طرابلس ـ القبة	٠٦/٤٣٠٢١٥ *
القلمون	٠٦/٤٠٠٥٥٢
شكا	٠٦/٦٤٥٠٢٨
كوسبا	٠٦/٥١٠١٢٥
بشري	٠٦/٦٧١١٠١

البترون		٠٦/٦٤٢١٦٦
جبيل		٠٩/٩٤٢١٠٦
جونية		٠٩/٩١٠٨٠٠
بكفيا		٠٤/٩٨٤١٠١
بيت شباب		٠٤/٩٨٠٨٤٠
جل الديب		٠١/٤٠٣٠٠١
الدورة		٠١/٥٨٢٦٧٦
برج حمود		٠١/٢٦٠٨٥٥
فرن الشباك		٠١/٣٨٤٣٩٠
الحازمية		٠١/٤٥٧١٧٧
الحدث		٠١/٤٦٠٠٣٤
الشياح	*	٠١/٣٨٥١٨٥
الغبيري		٠١/٨٣٥١٢٢
الدامور	*	٠٥/٥٣٠٥٣٥
صيدا		٠٧/٧٢٢٣٣١
صور		٠١/٢٠٠٩٩٠
النبطية	*	

* الركز الرئيسي : بيروت - شارع رياض الصلح

الادارة العامة ومركز بيروت مار مخايل تلفون : ٤٤٥٤٥٠

العنوان البرقي- بنكوليبا بيروت - تلكس LE ٤٢٦٥٠ LE-BALMIC ٤١٠٢٠ BALIBA

٥٨١٩٢٧ – ٦٠٢٨٥١ TELEFAX – ص. ب.: ١١١٦–١١– بيروت

في الخارج

البنك اللبناني للتجارة (فرنسا)

المركز الرئيسي: ٧، شارع اوبير٧٥٠٠٩باريس تلفون: ٤٧٤٢٣٣٨٩

تلكس ٢٢٠٢١٤ BALIB TELEFAX ٤٢٦٦٩٢٠٣

الفروع : الإمارات العربية المتحدة

ابو ظبي دبي الشارقة رأس الخيمة

* فروع مقفلة مؤقتاً

حوار بين اسرائيل وفلسطين لفهم الاتفاق التاريخي بمشاركة اريك رولو

العقيد الركن سمير الشويري(*)

الكتاب حوار بين «زفي البليغ»، الحاكم العسكري لمنطقة رام الله في العام ١٩٦٧، وعضو اللجنة المركزية لحزب العمل منذ العام ١٩٩٢ وعضو مفاوض في مباحثات السلام الإسرائيلية ـ العربية، وقد هاجر إلى فلسطين من بولونيا في العام ١٩٣٤: وبين ابراهيم الصوص، ممثل منظمة التحرير في فرنسا حتى ربيع ١٩٩٣، كاتب وروائي وشاعر وعازف بيانو، أُجبر على ترك وطنه فلسطين في العام ١٩٤٨. الكتاب صدر في ٢٠ أيلول ١٩٩٣ وتصدرته مقدمة للسفير السابق والكاتب والصحافي اريك رولو ERIC ROULEAU، وقسم إلى ثلاثة عشر موضوعاً تناقش فيها الاثنان وأبدى كل منهما آراءه فيها.

المقدمة:

انه الحوار الأول بين إسرائيلي وفلسطيني يشغلان مناصب رسمية وقد وافقا على نشر مباحثاتهما. ومن المعروف أن الأقوى هو دائماً الأقل حماسة للتسوية، فكيف إذا كان الأقوى إسرائيل الواثقة من قدراتها العسكرية والمدعومة من الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة الفلسطينيين المعدومي القدرات والعالم العربي المفكك؟ ولكن إسرائيل أدركت، ولو متأخرة، أن لا حلّ عسكرياً ممكناً. فانتفاضة الحجارة التي توهّمت قمعها خلال أشهر دامت ست سنوات، والاسلاميون في فلسطين ولبنان سطروا انتصاراتهم حين كان المفاوضون الفلسطينيون في مدريد يخسرون لافتقارهم إلى سلطة القرار. وقد تجرأت إسرائيل ومدت يدها إلى منظمة التحرير بعد اتصالات سريّة أجريت في أراضٍ محايدة. وعرفات المدرك أن كل حروب التحرير انتهت إلى محادثات سلام، أجرى محادثات مثّله فيها اثنان من المقربين إليه هما سعيد حمامه وعصام السرطاوي، وقد

(*) معاون قائد منطقة بيروت للعمليات.

اقترح الاعتراف بإسرائيل مقابل إنشاء دولة فلسطينية في غزة والضفة الغربية، ولكن رابين رفض الاقتراح في حينه واغتيل ممثلاً عرفات وأبو اياد، وسجن بعض الإسرائيليين المعتدلين.

بدأ الحوار بعملية جسّ نبض متبادلة، تلتها مشاحنات كادت أن تؤدي إلى وقف الحوار، فتدخل الحكَم، اريك رولو، لإعادة الأمور إلى نصابها. كما أدى تهديد الصوص بالقتل إلى وقف الحوار الرسمي لكنه لم يحل دون لقاءات سرية كانت الخلافات تلفُّها دائماً وأهمّها: هل يكون السلام عادلاً كما يريده الفلسطينيون، أم واقعياً كما اعترف الاسرائيلي؟ وإذا كان التفكير الرزين والهادىء يؤدي إلى استنتاج أن الوقت لا يعمل لصالح إسرائيل، «فالواقعية والعدل» مجتمعان، يولّدان سلاماً دائماً.

١ ـ الموضوع الأول: لمَن الأرض؟

ما جَمَع المتحاورين الاثنين، معرفة الواحد للآخر في مواقفه وقناعاته، واتفاقهما الضمني على الأمور الأساسية، كضرورة التعايش وكاعتبار الحوار الوسيلة الوحيدة لوضع حد للمآسي. ثم يتذكران طبيعة العلاقات بين اليهود والفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨، وكيف كانت ودية ومنسجمة. ثم ما حدث بعد ثورة الفلسطينيين على الانكليز. ثم يتهم الصوص اليهود بمحاولة محو الواقع الفلسطيني والاستيلاء على أراض ليست ملكهم، فيأتيه الجواب أن اليهود جاءوا ليندمجوا بأرض الأجداد التي يذكرنوها في صلواتهم مرددين «العام المقبل في أورشليم»، وان هجرتهم إلى فلسطين لم تنقطع يوماً. فيرد الفلسطيني بأنه وأهله وأجداده أقدم في الأرض، وان تيار الهجرة مبني على ستراتيجية تهدف إلى سلب الناس أراضيهم قبل إقامة دولة عليها، دولة يهودية صرفة خطّطت لها الحركة الصهيونية، واستعملت الحيلة لتحقيقها، وما وعد بلفور اللااخلاقي إلّا نموذجاً لهذه الحيل. وقد أدّى ذلك إلى اتخاذ قرار في الجمعية العامة للأمم المتحدة آنذك (١٩٤٧) بتقسيم فلسطين إلى دولتين: دولة عربية. والأخرى يهودية. ويتبيّن من الحوار أنه لو تصرّف الفريقان في حينه بنوايا سلمية، لكان أمكن أن يعيشا سوية في دولة واحدة ديمقراطية يتساوى فيها الجميع. فسياسة «كل شيء أو لا شيء»، كما يسميها اليهودي لم تنفع؛ ولكن هل كان اليهود فعلاً يريدون ذلك أم أن ما أعطي لهم لم يكن سوى قاعدة انطلاق لغزو مساحات جديدة من فلسطين؟

٢ ـ الموضوع الثاني: معتدون ومعتدى عليهم.

دار النقاش حول مَن بدأ الاعتداءات. هل كان هجوم سبعة جيوش عربية في ١٩٤٨/٥/١٥ للاعتداء على الشعب اليهودي لمنعه من تطبيق قرارات الأمم المتحدة، أم نتيجة للأعمال العسكرية التي قام بها المتطرفون من «الايرغون» و«الستيرن»، أم أن الاضراب العام غداة إعلان قيام الدولتين أدّى إلى فتن خسر فيها مئات من الفلسطينيين واليهود أرواحهم. ويخلص النقاش إلى أن الدول العربية لم تكن تهدف إلى منع إقامة دولة يهودية بل إلى منع الأمير عبد الله وشقيقه الملك فيصل من تحقيق حلمهما في إقامة «مملكة الهلال الخصيب»

التي ستشكل خطراً على مصر والعائلة السعودية الحاكمة؛ وإلى أن غولدامئير والأمير عبد الله اتفقا على منع قيام دولة فلسطين بعد محاولة رئيسة الوزراء إقناع الأمير عبد الله بالتخلي عن مشروعه.

٣ ـ الموضوع الثالث: توسّع وهجرة.

في هذا القسم، تظهر استفادة اليهود من نتائج الحرب بتوسيع أراضي دولة إسرائيل (٨٠٪ من فلسطين). واليهود لم يفكروا أنّ ما كسبوه بدمائهم هو ملك لهم، خاصة وأن العرب لم يعرضوا للمناقشة معاهدة سلام. وتبيّن كذلك أن سياستهم بضمّ الأراضي أُعدَّت بنضج ونُفِّذت عمداً؛ إذ أن الحرب أدّت إلى هجرة مليون فلسطيني. فالترحيل بالقوة «Manu Militari»، هدفه الحؤول دون أن تصبح الأكثرية اليهودية أقليّة. وهناك اعتراف بخطأ الترحيل الذي سمَّم العلاقات وخلق مشكلة اللاجئين، التي هي حاجز بين الطرفين. ولو طُبِّقت قرارات الامم المتحدة التي دعت الفلسطينيين إلى الاختيار ما بين العودة أو التعويض عليهم لما تفاقمت الأمور. ولكنَّ ما حدث أبشع، إذ قام اليهود بنزع ملكيات الأراضي والمنازل اغتصاباً بكل معنى الكلمة. ويعترف المحاور اليهودي أخيراً بأن لكل فلسطيني الحق في المطالبة بأملاكه وأنّ هذا الموضوع من جملة المواضيع المطروحة حالياً في مفاوضات السلام.

٤ ـ الموضوع الرابع: حملة السويس.

يعتبر المحاور الفلسطيني أن الهجوم الثلاثي حُضّر مسبقاً وبدقة متناهية، بصرف النظر عن اختلاف الأهداف، وأن الحكومة الإسرائيلية قررت السيطرة على قطاع غزّة لإلغاء آخر أثر للهوية الفلسطينية. ويعترف المحاور اليهودي بأن اشتراك إسرائيل في الحملة خطأ، وأن تحرك القادة الإسرائيليين كان بهدف تدمير الآلة العسكرية المصرية. كما يظهر الحوار أن حرب ١٩٥٦ كانت نقطة تحول أساسية في الصراع اليهودي ـ العربي بحيث تحوّلت إسرائيل إلى أداة في يد الاستعمار. فيأتي انكارٌ لهذه التهمة بالقول أن الحركة الوطنية اليهودية لم تكن إلّا تعبيراً عن طموحات شعب بلا أرض ملاحق ومهان. ثم يثار موضوع الاعدامات في غزة من دون محاكمات، فينكر المحاور اليهودي كل ذلك ويشير إلى علاقاته الممتازة مع الأهالي وإلى تعاون أعضاء المجلس البلدي، وكيف أن الأهالي حرصوا على أن تنتشر عناصر الأمم المتحدة عند انسحاب القوات الإسرائيلية لإقامة ستار بين قرى القطاع ومخيمات اللاجئين. فيذكّره الصوص بالحفرة الجماعية التي اكتُشفت وفيها عشرات الجثث.

٥ ـ الموضوع الخامس: المنعطف المزدوج لحرب الأيام الستة.

كل الحروب العربية ـ الإسرائيلية، برأي الفلسطيني، مقررة مسبقاً ومدروسة. وميزة إسرائيل الأساسية قوة دفعها التي تقودها نحو التوسع الدائم. وإدخال الجرّار الزراعي المدرّع مع آليات عسكرية إلى المنطقة الفاصلة بين سوريا وإسرائيل، ورد سوريا بالمدفعية؛ ما هي إلّا مبررات للقيام بالعملية الاحترازية. فالأركان الإسرائيلية تعلم أن الجيوش العربية مجتمعة لا يمكنها كسب معركة واحدة. وهذه الحرب كانت فصلاً من

الحروب الباردة بين الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، وبدّلت حساب القوى بين الأطراف المتصارعة، فانتقلت نقطة الثقل للصراع من القاهرة ودمشق إلى منظمة التحرير الفلسطينية، وأصبحت الدول العربية في مصاف الحليف. ولكنّ للإسرائيلي رأياً آخر مختلفاً، إذ ينسب أسباب الحرب إلى الجو العدائي في الدول العربية ضدهم، وإلى محاولة الرئيس عبد الناصر إغلاق خليج العقبة، وإلى تصريحات الرؤساء العرب، وإلى دور الاتحاد السوفياتي في صبّ الزيت على النار. ولكن، بالمقابل، يتفق الاثنان على أن هذه الحرب بدّلت مواقف العرب تجاه اسرائيل فقبلوا، لأول مرة، ولو ضمنياً، بوجودها وبضرورة التعايش معها وقبول القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي دعا إلى إعادة الأراضي المحتلة مقابل السلام.

والأهم من ذلك كله، إعطاء الأولوية لحل المشكلة الفلسطينية، فظهرت أصوات تدعوا إلى إصدار وعد مشابه لوعد بلفور يُعطى فيه الفلسطينيون أرضاً ووطناً إلى جانب دولة إسرائيل.

٦ ـ **الموضوع السادس**: الاحتلال.

بين قرار موشي دايان بتهديم المنازل في الضفة الغربية لإقامة مستوطنات فيها وإعادة بناء بعض آخر بأموال إسرائيلية (قلقيلا) ومساعدة السكان الذين هدمت منازلهم، يبقى نصف مليون فلسطيني في الأردن رفضت إسرائيل عودتهم إلى ديارهم. ولم تنشأ المقاومة إلّا بعد الاستبداد الذي لاقاه الناس من السلطات العسكرية الإسرائيلية. والقول بأن العرب يذعنون عندما لا يقدرون على القيام بشيء آخر مرفوضٌ، لأن مقاومتهم للعثمانيين والانكليز والمستوطنين اليهود دليلٌ ساطع على عدم خضوعهم. وقد جاءت الانتفاضة لتدحض المزاعم كلها.

٧ ـ **الموضوع السابع**: احتلال ومقاومة.

في هذا القسم، يحاول كل من المحاورين تبرير تصرفاته. فالإسرائيلي يعتبر أن المقاومة في الضفة وقطاع غزة لا تفسَّر. فموافقة دايان على فتح الجسور التي تربط الضفة بالأردن أفسحت بالمجال أمام الأهالي لإقامة تبادل تجاري وسياسي ومالي، كما سمحت بحرية الصحافة وبإنشاء نقابات عمالية وبفتح الجامعات. والهدف من ذلك، دفع الفلسطينيين إلى العيش بسلام مع الإسرائيليين وكسب الرأي العامّ العالمي، وإعفاء إسرائيل من دفع ثمن الاحتلال. فيجيبه المحاور الفلسطيني إن الحريات الممنوحة وهمية (الاجراءات التعسفية عند عبور الجسور)، وإن الصحافة خاضعة لرقابة ظالمة، وإن فتح الجامعات هدفه مراقبة البرامج وهي مقفلة أكثر الأوقات. ويردُّ الإسرائيلي سبب الانتفاضة إلى اعتماد سياسة متحررة ويشبِّهها بـ«فرقة موسيقية تدرَّب عازفوها مدة ٢٠ سنة قبل الحفلة الأولى العام ١٩٨٧»، ويبين للفلسطيني أن هذه السياسة المتحررة ليست سوى ماكيافيالِيَّة واضحة تظهر في السماح بعملية وصول مساعدات مالية من إيران على مدى عشر سنوات من دون معارضة السلطات العسكرية الإسرائيلية، وفي التساهل الفاضح تجاه حركة حماس. ويدور الحديث حول الانتفاضة وضحاياها الكثيرة، وكيف تُواجه الحجارة بالرصاص؛ وحول ما قامت به المنظمتان الإسرائيليتان

SAMSON وCERISE (أنشأهما رابين) من تنكر عناصرهما بلباس عربي لقتل الفلسطينيين وإيهام الناس أن هؤلاء يقتتلون في ما بينهم. ويتفق الاثنان على أن هناك حلولاً لوقف كل هذه المجازر، كأن يُبعدَ الأطفال عن هذه المواجهات، وأن يقف دعاة السلام بين السلاح والمتظاهرين، وأن يتوقف التعذيب الذي يلاقيه المسجونون. ويدين الإثنان كل الأعمال اللاانسانية، ويفرّقا ما بين الارهاب والصراع ضد الاحتلال، وهذا ما لا تقوم به وسائل الاعلام الغربية والاسرائيلية. أما في ما يخصّ الوضع الاقتصادي، فلكل منهما رأيه المغاير للآخر. فالصوص يعتبر أن الدخل الوطني إلى انخفاض، وان نسبة البطالة تُنذر بالخطر، وان الضرائب ترهق كاهل السكان وتدفعهم بالتالي إلى الهجرة ممّا يثير شهية التوسعيّين أمثال دايان الذي وضع نظام الاحتلال وخلق ما سُمّي بـ«الأمر الواقع». ويمكن تلخيص سياسته بالمقولة الآتية: «الأرض لليهود، والسكان للملك حسين».

٨ ـ الموضوع الثامن: من سيناء إلى كامب دايفيد.

يتذكر المتحاوران حرب تشرين ١٩٧٣، وكيف أن السادات صمّم على استرجاع سيناء ولو كلّفه ذلك مليون جندي، وكيف توافق الاتحاد السوفياتي مع الولايات المتحدة الأميركية للمرة الأولى على فرض وقف إطلاق النار (٧٣/١٠/٢٢) لمنع خسارة إسرائيل الحرب وللحؤول دون انهيار مصر ممّا يبعد إمكانية قيام مخطط للسلام لاحق، وكيف أن الحرب دفعت قضية السلام إلى الأمام. وكأني بهما يقولان إن للسلام ثمناً غالياً جداً تدفعه الأجيال من أرواح أبنائها. وهما يعترفان بالأخطاء المتبادلة، كاتهام المحاور الإسرائيلي حكومته، في حينه، بقصر النظر، واتهام المحاور الفلسطيني حكومة غولدامئير بسوء التقدير ورفض الحوار الذي يجرّها إلى مواجهةِ حلّ المشكلة الفلسطينية. ثم يركز الحوار على ابعاد زيارة السادات إلى أورشليم وأن «بداية حلّ، افضل من لاحل». ويعترف الإسرائيلي بأن بيغن أراد السلام مع مصر فقط بدون إعادة الضفة وغزّة اللتين يعتبرهما قسماً من ارث الأجداد، وبأنه غير ملزَم بالقِسم الثاني من اتفاق كامب دايفيد الذي يقضي باستقلال السكان في الضفة والقطاع. ويعترف الفلسطيني بدوره بأن الزيارة ألغت الحواجز النفسية وأبطلت رفض العرب غير المنطقي للحوار، ولكنها أزّمت الوضع في الضفة وغزة وولّدت حروباً جديدة (حرب لبنان العام ١٩٨٢) لأن الاسرائيليين لم يفهموا أن المشكلة الفلسطينية هي في صلب المأساة وأن حلها يأتي قبل أن يعمّ السلام إسرائيل والدول العربية.

٩ ـ الموضوع التاسع: غزو لبنان: نتائج مخفّفة.

هل أن صعوبة حياة الإسرائيليين في الشمال، ومعاملة الفلسطينيين للشيعة في جنوب لبنان ومصادرة منازلهم وأرزاقهم، وسلامة الجليل؛ هي أسباب تدخّل إسرائيل العام ١٩٨٢ في لبنان، كما يدّعي المحاور الإسرائيلي، أم أن تدمير المنظمة المسؤولة عن المقاومة التي يبديها السكان في الأراضي المحتلّة، وطرد عشرات

آلاف اللاجئين من الجنوب اللبناني، وإقامة حكومة صديقة في بيروت، كما تساءل المحاور الفلسطيني؛ هي الأسباب الرئيسة لغزو لبنان؟ ثم يدور النقاش حول التجاوزات، كمثل تعدّي شارون الحدود المرسومة، وتدمير مخيمات اللاجئين والتجمعات السكنية، وسلب المؤسسات الثقافية الفلسطينية، ومجزرة صبرا وشاتيلا. فيعترف المحاور الإسرائيلي بأن هذه الأخيرة كانت الفصل الأشنع في حرب لبنان. خلاصة واحدة تبرز، وهي أن هذه الحرب أجبرت الفلسطينيين على مغادرة لبنان والالتجاء إلى تونس (قيادة المنظمة)، أي مئات الكيلومترات بعيداً عن إسرائيل، وأدّت إلى مصالحة ياسر عرفات والرئيس مبارك، وتشديد وتوثيق علاقته بالملك حسين، كما أدّت إلى تقوية المقاومة داخل الأراضي المحتلّة، فتسلّمت الانتفاضة الراية من منظمة التحرير. والأهمّ ان انتصار إسرائيل عسكرياً انتهى إلى خسارة سياسية.

١٠ ـ الموضوع العاشر: الاتصالات السريّة.

يعترف الاثنان بأنهما من دعاة الحوار ومشجّعيه. فهم يؤمنون بإعادة الحقّ لـ«أتعس شعب في الشرق الأوسط»، وبضمان ديمومة مصالح إسرائيل، خاصة أن الشعبين عانا الأمرَّين: واحد من نير الاحتلال والثاني من الاضطهاد والملاحقة. ويذكّر المحاور الفلسطيني بإقدامه على القيام المبادرة بالاتصالات السرّية مع يهود غير إسرائيليين استوعبوا شرعية الحركة الوطنية الفلسطينية، من أمثال بيار منديس فرانس وسيمون فيل وجاك اتالي؛ لكنه يلاحظ أن الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية أكثر انفتاحاً وواقعية من تلك الموجودة في فرنسا. وهو لا ينفي تهمة التصلب التي ألصقت بفلسطينيي الشتات؛ كما أنه يخبّر عن معاناته المتأتية من قيامه بالاتصالات، والضغوطات التي تعرّض لها، وعن الثمن الغالي الذي دفعه كل من عصام السرطاوي وسعيد حمامة (اغتيلا) لمحاولتهما إيجاد أرضية للتسوية، وعن استقبال ياسر عرفات ليوري افنيري العام ١٩٨٢ في بيروت والعام ١٩٨٣ في تونس، ثم ينفي أن يكون هدف عرفات من الاستقبال زرع الشقاق بين الإسرائيليين، ويردّ الكرة إلى ملعب اسحق رابين الذي هدّد الشخصيات الاسرائيلية التي تقابل الفلسطينيين بالسجن ورفض الاعتراف بالمنظمة بعد اعتراف ١١٠ دولة بها، ورفض اقتراح ياس عرفات بـ «سلام الشجعان». أمّا الآن، فلا مصلحة لأحد بتأخير عملية السلام، ولن يختبىء المفاوضون بل سيظهرون علناً. وعندما يحصل الفلسطينيون على وطن، ستعطي المنظمة مكانها للأحزاب السياسية.

١١ ـ الموضوع الحادي عشر: المنظمة وأزمة الخليج.

لقد حرَّف الاعلام الغربي موقف منظمة التحرير من أزمة الخليج، مع أنه كان ضد الحرب. فقد حاول ياسر عرفات ردع صدام حسين عن غزوه الكويت، وهو العليم بنوايا الولايات المتحدة الأميركية في حماية مصالحها الدولية، كما ساهم في تحرير الرهائن الغربيين الذين احتجزهم صدام حسين. هذا الموقف الفلسطيني، ردّ عليه المحاور الإسرائيلي بأن عرفات كان يؤمن بنظرية صدام حسين القائلة

بأن إجلاء الكويت والأراضي المحتلة غير منفصلين. ولكن تبرز حقيقة دامغة، وهي أن العراق كان عامل توازن عسكري إزاء إسرائيل. ثم يأتي ذكر قصف إسرائيل بالصواريخ وتهليل الفلسطينيين لهذا القصف وبحلمهم بصلاح الدين جديد يردُّ لهم أراضيهم. فيدين المحاور الفلسطيني القصف وردات الفعل الغرائزية، لكنه يتفهم موقف شعب مقموع منذ ٢٥ عاماً، ويطلب من الاسرائيليين عدم التباهي بخسارة العراق لأن الانتصار لم يكن انتصارهم ولأن إسرائيل لم تعد ضمانةً ستراتيجية بيد الولايات المتحدة؛ فالمنظمة خرجت خاسرة من الحرب وإسرائيل ضعف موقعها كثيراً.

١٢ ـ الموضوع الثاني عشر: أساطير وحذر.

بعيداً عن الستراتيجيات العالمية وذيولها الاقليمية، يجب عدم انكار الظواهر المحلية التي غذّت الخوف والحذر والحقد. فاللأزمة التي اعتمدها القادة الاسرائيليون، يقول المحاور الفلسطيني، والتي فحواها أن العرب سيرمونهم في البحر، أقنعت الإسرائيليين بأنهم مهددون بالإبادة مما دفع بن غوريون إلى القول: «إذا خسرنا حرباً واحدة، ستكون نهاية دولة إسرائيل». وأسطورة أخرى شلّت العرب، وهي «ان إسرائيل لا تُقهر»، سقطت بعد حرب ١٩٧٣؛ كما تبين من غزو لبنان العام ١٩٨٢ ان الموساد تجهل البنية التحتية لمنظمة التحرير. الجنرال هركابي، رئيس سابق للمخابرات الإسرائيلية، كتب أن قتال العرب تأسّس على حقد اليهود، فيما اعتبر العرب الإسرائيليين «الشر المطلق». كذلك فإن اعتبار العرب كلهم أمّة واحدة ينخلط فيها الفلسطينيون، أقام حاجزاً إضافياً بين الشعبين وتنكّر لخصوصية الشعب الفلسطيني. وقد ظهر ذلك في تعابير اليهود كأن يُقال «لا تتصرف مثل آسيوي» أو «هذا عمل عربي»، أي عمل عاطل إلخ... أسطورة أخرى اقتنع بها العرب، وهي أنه يمكن قراءة عبارة «إسرائيل من النيل إلى الفرات» على مدخل الكنيست، ومردّها، كما يقول المحاور اليهودي، ان الحاج أمين الحسيني بثّ في العالم العربي أن لإسرائيل مشروع امبراطورية تتضمّن مصر التي أقام فيها اليهود، وسيناء حيث ظهر الله لموسى وأعطاه لوحة الوصايا العشر، والعراق التي كانت بلادهم بعد تهدم الهيكل الأول قبل ٢٥٠٠ عام. ويخلص الاثنان إلى أن الأفعال تمحو كل هذه الأساطير، ثم يعترفان بأن الأفكار المسبقة أوصلتهما سوية إلى المأزق، وأهمها جهل المجتمع وقواعده وتقاليده، وجهل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

١٣ ـ الموضوع الثالث عشر: من التسوية التاريخية إلى سلام الأحلام.

إذا وضعنا جانباً كل ما يفرّقنا، فهناك عوامل كثيرة تقرّبنا، يقول الإسرائيلي، ويبدي اعجابه بالمجتمع العربي لفرادته ووحدته. ولا يُنكِر الفلسطيني تأثير الثقافة اليهودية بل يقول بصراحة «إننا كلنا، في العمق، ننتمي إلى حضارة واحدة»؛ فبالرغم من صراع النبي محمد (صلعم) مع اليهود، اعتَبَر أنبياء اسرائيل كونيين، كما أن المسلمين يكرّمون التوراة؛ ولكن من المؤسف أن يخسر المجتمع الإسرائيلي الإرث الفكري

والروحي. فيأتي الجواب أن جمع شمل اليهود وإقامة دولة وصقل مجتمع جديد ومنتج، هو قبل استرجاع الإرث. وينتقل الحديث إلى وجوب انفتاح اليهود على العالم العربي بعد السلام لكي يغني التبادل الثقافي الشعبين، وإلى وجوب الكفّ عن رؤيةِ الإسرائيليين للمنطقة كخزان يد عاملة. «نتقدّم سوياً إذا بادلنا اليد العاملة عندكم بمهاراتنا» (شيمون بيريز). ان المنظمة، يقول المحاور الفلسطيني، هي أول من فكّر في تعايش اليهود والمسيحيين والمسلمين في دولة واحدة ديمقراطية أساس بنائها المواطنية وليس الانتماء العرقي أو الديني. فلا يقتنع محاوره بطرحه، لأنه يرى أن الدول العربية الإسلامية التي تطبق نوعاً من العلمانية، تميز بين مواطنيها، فتعامل اليهود والمسيحيين كمواطنين من الصف الثاني. ويدور النقاش حول هذه النقطة، فيقول الصوص إن المسيحيين والمسلمين يناضلون في منظمة التحرير على قدم المساواة. وقد تسلّم عدد من المسيحيين مراكز قيادية (حبش وحواتمه). فيدحض اليهودي مزاعمه ويدعوه للتجوّل في الأراضي المحتلّة ليُسمعه ما يقوله الفلسطينيون حول زواج ياسر عرفات من مسيحيّة.

ويتشعّب النقاش فتُلقى الاتهامات: ان دولة إسرائيل، يردف الصوص، تُقاد بواسطة مبادىء التوراة التي تعلّمونها في مدارسكم. والزواج المدني غير معترف به، كما أن أحزابكم الدينية موجودة دائماً في حكوماتكم. فيتحدّاه اليهودي ان يقبل العالم العربي ـ الإسلامي بوجود دولة غير عربية وغير مسلمة بين دولهم. ثم يؤكد الصوص أن اليهود الشرقيين (السفارديم) عوملوا في أرض الإسلام أفضل ممّا عومل اليهود الغربيون (الأشكيناز) في أوروبا حيث اعتقلوا وأبيدوا.

المهمّ، بعد هذا النقاش الطويل، أن يعلّم القادة الإسرائيليون شعبهم ألّا يخاف، وإلّا «فكيف يُرجى سلام مع أناس يخافونك»؟ وبالتالي يجب أن يخلِقَ الطرفان مناخاً من الثقة، وأن تُردم الهوة النفسية. «السلامُ ملحٌّ لشعبينا. فإذا تمكن الإسرائيليون من الانتظار لجيل أو جيلين فنحن بحاجة إليه فوراً» (ياسر عرفات). ويجب أن يُختم جرح الأراضي المحتلة. فكلّما طال أمد الصراع تزايد عدد أعداء السلام، خاصة وان الصراع الذي لا منافذ له، ظاهرة تزيد عدد المتطرفين كما هي حال حماس مثلاً. أما القضية الأساس، أي اتفاق السلام، فيقول الإسرائيلي إنه سيخضع لحكم الإسرائيليين في استفتاء، يستبعد أن ترفضه أكثرية الناخبين لأن الرأي العام الإسرائيلي تقدم خطوات مهمة تجاه العرب بفضل عوامل عدة أهمها الانتفاضة التي أثبتت أن إرادة سياسية فلسطينية تحرّك الفلسطينيين، لأنها شعبيّة وضد الاحتلال وبقيادة فلسطينيي الداخل، كما أن حكومة حزب العمل مهتمة بصدق لإيصال عملية السلام إلى أهدافها وإن لم يُطبق، حتى تاريخه، قرارا الأمم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨ لأن في التريث حكمة. فيطالب الفلسطيني بحكم انتقالي لمدة خمس سنوات يوصل إلى الاستقلال ويكون فورياً طالما أن حكومة حزب العمل موافقة. ويثير موضوع الخطر الناجم عن عودة حزب

الليكود إلى الحكم. ولكن يتبيّن لـه أن على حكومة رابين أن تأخـذ بعين الاعتبـار مئة وخمسـين ألف مستوطن ومنـاصر لليكود، وأكثرية برلمانية تقوم صدفة.

ثم يأتي الحوار على وضع سـوريا، فينفي الاسرائيـلي النيّـة لإقـامـة سـلام منفصل معها، مـع اعترافـه بأن السـلام يكـون في حـل المشكلـة الفلسطينيـة أوّلاً: السـلام العادل الـذي يفهمـه الفلسطيني بأنه المؤسَّس على احترام الحقوق الوطنية لكـل شعـوب المنطقـة وخـاصـة حقَّهـا في السيـادة والأمن. فيـذكّـره محـاوره بـأن الدولة الفلسطينية يجب أن تكون ودِّية ولا تفكّـر بالانتقـام، وأن تقيم الفدراليـة مـع الأردن حيث يكـون للفلسطينيين واليهـود الحق بـالإقـامـة حيث يشـاؤون، وتبقى أورشليم عاصمة الدولة العبرية المحتـرمة من كـل الديـانات؛ وحيث تتبـادل البلدان المنتجـات والتكنولـوجيـا والمهـارات وتعمّ الأخـوة حتى في المجال الثقـافي، ويخـرج الإسرائيليون عندها من «الفيتو المعنـوي» لأن القـرن الـواحـد والعشرين سيكـون لتجمّـع الدول والتقائها (أوروبـا وأميركـا الشمالية)، حيث للشرق الأوسط مصلحـة في التوجه نحو شكل من الـوحدة المطـابقة لمصالحه، نحـو فدراليـة دولة سيّـدة حرّة مبنية على الطموحات والمصـالح المشتـركة لا عـلى العرق والـدين. وينهيان حـوارهما قائلين:

«بمـا أنّ لنا ارثـاً روحياً مشتـركاً، يمكننـا أن نجمع أحـلامنا وطمـوحـاتنـا. فماذا ننتظر لتوقيع السلام فعلياً؟

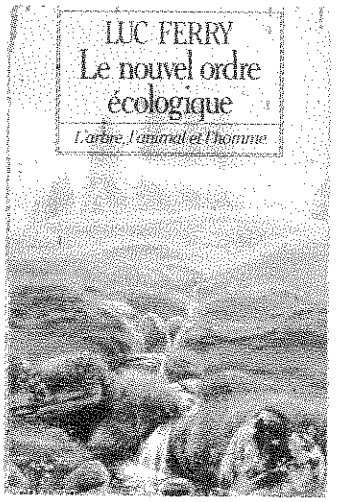

التفكير الإيكولوجي الجديد:
الشجر والحيوان والإنسان

د. حسين سبيتي(*)

هناك كتب عديدة باللغات الأجنبيَّة حول دراسة البيئة وعلاقتها بالإنسان، وحول علم الإيكولوجيا بوجه عامٍّ. وقارىء هذا العِلم باللغة الفرنسيَّة أو الإنكليزيَّة أو الألمانية أو غيرها من اللغات العالمية يعثر بسهولةٍ على معلوماتٍ أساسية حَول البيئة وأثر الإنسان فيها من النواحي الإيجابيّة والسلبيّة ومشكلات التقنيّة والصِّناعة والتلوّث وأثرها في الإنسان والنبات والحيوان.

غير أن أهمية هذا الكتاب «Le Nouvel Ordre Ecologique» تكمن في ناحيتين أساسيتين، وعلينا الوقوف عند كُلٍّ واحدة منها على حِدة نظراً لخطورتها وصعوبة معالجتها.

الناحية الأولى تتناول حقوق الطبيعة الخارجيَّة كحقيقة موضوعيَّة ومقابلة لحقوق الإنسان، بصرف النظر عن الفائدة التي يجنيها الإنسان من المحيط الطبيعي بدافع الأنانيّة والمصلحة وحُبِّ البقاء فرداً ومجتمعاً ونوعاً.

والناحية الثانية هي فلسفيَّة خالصة وتقوم على نقد الحضارة الغربيَّة بما فيها من علوم وتقنيَّات وإختراعات وغيرها، واعتبارها مسؤولة مباشرة عن هذا السلوك الهدَّام الذي نلاحظه عند الإنسان في جميع مواقفه من الطبيعة وهذا النَّمط من التفكير الأنانيّ الذي يقوم على استعباد الطبيعة وتسخيرها لخدمته وتأمين مصالحه وما يصحب هذا التفكير من ساديّة وميل للقتل والتشويه والتحطيم والتخريب.

وبهذا الشكل، يحاول المؤلف تلخيص مشكلات الإيكولوجيا في العصر الحاضر مع ربطها بتاريخ الحضارة وثقافة الشعوب والإيديولوجيّات والمواقف

(*) أستاذ في الجامعة اللبنانيَّة كلية الآداب ـ الفرع الأوَّل.

السياسية وغيرها. لذلك، فلا عجب بعد الآن إذا اكتشفنا في بعض الصفحات من هذا الكتاب بعض المعلومات الأثنولوجيَّة والأنتروبولوجيَّة وبعض التفاسير النفسيَّة وبعض المقارنات السياسية والإجتماعيَّة في أنظمة الحكم أو الإيديولوجيَّات أو الأحزاب السياسية التي حكمت العالم في العصر الحديث.

فالكلام على الطبيعة والبيئة والمحيط يصبح عند المؤلف مناسبة للكلام على الإنسان والمجتمع والتاريخ والإعتقاد والحضارة وأزمات العصر الحديث وتطوُّرالحقوق والتقدُّم في العِلم والتقنيَّة، مع إعطاء مبادىء جديدة لشرح وفهم تاريخ الفلسفة وأسباب تطوُّر المذاهب الكبرى للعقل والحياة. وهو، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، حكم على المستوى الإنساني والحضاري والعقلي في آنٍ واحد.

ونشير في هذه المقدِّمة إلى ناحية هامَّة جداً بالنسبة للإيكولوجيا وهي أنَّ هناك نوعين من الإيكولوجيا[1]: الأوَّل هو الإيكولوجيا الفلسفيَّة والسياسية والثاني هو الإيكولوجيا العلميَّة. ولقد ركَّز المؤلف Luc Ferry على النوع الأوَّل بصورة رئيسة، وأفدنا من معالجته لهذا الموضوع كثيراً في حين نجده قد أهمل النوع الثاني الذي هو الأهمّ في نظرنا.

وربَّما توخَّى المؤلف L. Ferry من اهتمامه بالإيكولوجيا الفلسفيَّة والسياسيَّة أكثر من اهتمامه بالإيكولوجيا العلميّة تقليداً لعلماء أوروبا الذين اهتمُّوا بهذا النوع من الإيكولوجيا، لاسيَّما في الفترة الأخيرة من القرن العشرين حيث نشأت على أراضيهم الإيكولوجيا الفلسفيَّة والسياسيَّة ونمت وازدهرت كثيراً ليس ذلك فحسب بل نشأت نتيجة هذا النموّ والإزدهار حركة عُرفت بالحركة الإيكولوجيَّة Le Mouvement Ecologique والتي ترتكز أساساً على العوامل الإيكولوجيَّة الموجودة في الوسط الطبيعي.

بعد هذا التقديم، نأتي إلى أهمِّ الأفكار الرئيسيَّة التي عالجها موضوع هذا الكتاب.

أولاً: لمحة تاريخيَّة

إنَّ الدِّفاع عن حقوق الحيوانات والحشرات في البقاء والحياة والغذاء، ومنع الإعتداء عليها، شيء قديم نسبياً بدأ في السَّنة ١٥٤٥ م، عندما اعتبر رجال الدين والمسؤولون أنّ الحيوانات والحشرات هي مخلوقات الله ولها حقوق طبيعية وإلهيَّة في البقاء والعيش والحماية، وأنَّ مِن واجب الإنسان المؤمن حمايتها وتأمين غذائها.

وخلال السنة ١٩٧٢، طُرحت مشكلة حقوق الشَّجر أو النَّبات، بوجه عامّ، لإثبات حقوقها مُقابل حقوق الإنسان وحقوق الحيوان. ومنذ ذلك الحين، أصبحت الأشجار والغابات تجدُ مَن

(١) الإيكولوجيا Ecologie هي علْم المنزل أو المسكن. وهو يدرس الحيوان والنبَّات وعلاقتهما ببعضهما البعض وأثر هذه العلاقة على الإنسان. والإيكولوجيا بذلك تختلف عن كلمة Environnement التي تعني البيئة. وكذلك يجب أن نفرِّق بين كلمة Ecosystème التي تعني النِّظام وبين كلمة Ordre التي وردت في عنوان هذا الكتاب والتي تعني فكرة أوْ صورة أوْ موقِف.

يحميها ويمنع قطعها. فكثرت الحدائق العامّة، وكثر الإهتمام بتنظيمها وتنظيفها وحمياتها من الناس.

وكأنَّ الإنسان عاد إلى الماضي السَّحيق، فراح يقدِّس الطبيعة من جديد مُعتبراً أنَّها تحمل أسراراً وأرواحاً خاصة بها. والمهمّ في هذا الأمر أنَّ الإنسانَ إقتنع بقيمة البيئة وحقوقها المستقلة عنه، وبصرف النظر عن الفائدة العملية التي يجدها في هذه البيئة، وبعيداً عن أيّ مردود مادِيّ أو مصلحيّ أو شَخصيّ أو نفسيّ.

الطبيعة هي كائن مستقِلّ عن الإنسان، وهي صاحبة حقوق مثلهُ وعليه احترام هذه الحقوق، كما عليه أيضاً واجبات عديدة نحو هذه الطبيعة.

ولا بُدَّ من الإشارة إلى دور التيّارات القوميَّة، كالنَّازية، في المحافظة على الطبيعة والنَّبات والحيوان، ودورها في تأسيس الجمعيَّات الأولى التي تدافع عن حقوق الحيوانات.

ثانياً: الإتجاهات الحديثة للايكولوجيا

هناك اتجاهات عديدة في هذا العلم الجديد الذي أخذ استقلاله التامّ في القرن العشرين. لكننا نستطيع، من باب التسهيل والتبسيط، إختصار هذه الاتجاهات في ثلاثة:

أ ـ **الإتجاه النَّفعي** الذي يَرَى أنَّ الإهتمام بالطبيعة يعود بالنَّفع للإنسان، وأنَّ العناية بالمحيط الطبيعي هي وسيلة من وسائل العناية بالإنسان نفسه. فتحسين البيئة يجعل عمليّات التكيُّف أسهَلُ وأكثر تنوُّعاً وأعم فائدةً بالنسبة إلى الفرد والمجتمع. ونحن نرى في هذا الإتجاه أنانيَّة الإنسان أو استقطاب الإنسان أو محوريَّة الذَّات في الجِنْس البشري.

ب ـ **الإتجاه الأخلاقي** ويقوم على منح بعض الكائنات غير البشريَّة، كالمعاني والمشاعر الإنسانيَّة مع تطبيق لمبادىء أخلاقية سامية عليها كأن نقول مثلاً: «علينا تخفيف الألم في هذه الحياة». «ومن الأفضل تخفيف مناسبات أو أسباب العذاب في هذا الوجود». ومِثْلُ هذا الموقف، ينبثق من معتقدات دينيّة وصوفيَّة مُتأثِّرة بالفلسفات الهندية وغيرها.

ج ـ **الإتجاه الحديث** الذي يعتبر أن الطبيعة والحيوان والنبات تتمتع بحقوق موضوعيَّة مُسْتقِلَّة وخاصة بها، أُسْوةً بحقوق الإنسان الخاصّة به. فالكائنات كلّها لها حقوق ولها قيمة بذاتها، وذلك بصرف النظر عن موقف الإنسان منها ومدى إفادته منها، وهذا يُمْلي أخلاقاً جديدة تَفْرضُ على الإنسانِ احترامَ البيئة والنباتِ والحيوان والدِّفاع عنها ومعاقبة كلّ من يسيء إليْها، ويفترض المُسْتوى الرَّاقِي والسَّامي جداً في فهْم الحياة والكوْن والوجود.

ثالثاً: الإتجاهات المعاكسة لحقوق الطبيعة

يفترض المؤلف L.Ferry وجود أفكار ومواقف وفلسفات مناهضة للطبيعة ومعاكسة لحقوقها ومانعة لإستمرارها، ويحاول تجسيدَها في اتجاهيْن عظيمين أحدُهما قديم جدّاً والآخر حديث نسبيّاً:

أ ـ **الإتجاه القديم**: وينبع من أرسطو مُباشرةً الذي قبل الرِّقّ وفلْسَفَ

الرِّقَّ وشرَّع الرِّقَّ، وبذلك سمح لقِسم من البشر بالتسلُّط على قسم آخر بحرمانه حريتَه واستعماله لخدمته كآلة لا أكثر. وكلّنا يعرف أنَّ أرسطو، المعلِّم الأوَّل، اعتبر العبْد آلةً حيَّةً وأنَّ منْ حقِّ السيِّد اليوناني استعماله في الأعمال الجسديَّة التي لا تليقُ بمقامه. وعلينا أنْ لا ننسى أنَّ أرسطو هو إبن المجتمع اليوناني، وكان ينتمي لعائلة أرستقراطيَّة، وكان مربّياً وصديقاً للإسكندر الكبير، كما كان أبوه صديقاً للملك فيليب المقدوني.

ب ـ **الإتجاه الحديث**: وأفضل من يمثّله ديكارت ومدرسته، لأنَّ ديكارت الفيلسوف والعالِم وجد في الحيوان آلةً فاقِدةً للعَقْل والحِسّ. الحيوان هو آلة وبالإمكان استعماله لخدمة الإنسان. وهكذا جرَّد ديكارت الحيوان مِنْ أيِّ قيمة وجوديَّةً، كما أنَّهُ أرادَ أنْ يجْعَلَ من الإنسانِ سيِّداً على الطبيعةِ ومُسَيْطِراً عليها.

ولقد نقضت الدِّراساتُ الحديثة في ميادين التطوّر البيولوجيا والأنتروبولوجيا وعلم النَّفْس نظريَّة ديكارت حوْل «الحيوان الآلة»، واكتشفت أنَّ الحيوانَ يعرفُ ويُحسُ ويتعلَّمُ بمستوياتٍ مختلفةٍ حسب تطوُّره ونُموِّ جهازه العصبيّ.

رابعاً: مواقف حديثة

لقد ساعدت الأثنولوجيا على دراسة الشعوب البدائيَّة القديمة والحديثة وعلى اكتشاف شخصيَّات خاصَّةٍ بها ونماذج للتفكير والسلوك والاجتماع لا نعرفها في المجتمعات الحديثة، ولا يجوز إنكارُها لأنَّها لا تشبه الحياة الحديثةِ أو المفاهيمَ التي درسناها من خلال التربية أوْ الثقافة التي نشأنا عليها. فالعوْدة إلى الطبيعة هي العْودة إلى كُلِّ أشكال الحياة والوجود الطبيعيَّة، شرْط الأصالة والصِّدْق وعدم التشويهِ إذْ لا يجوزُ حَصْرُ الحضارة ببعض القوالب والمفاهيمِ الحديثة الأوروبيَّة والأميركيَّة.

كذلك، فالدِّراسات العديدةُ التي قام بها علماءُ الأثنولوجيا والأنتروبولوجيا من أمثال ماوس وشتراوس وملّر، قد ساعدت على كشْف كنوز حياة الشعوب الأخرى التي نُسمِّيها الشعوب البدائيَّة لأنَّها لا تشبهنا، وخاصةً في مجالاتِ المنطق واللغة والمعتقدات والسلوك ونظام العائلةِ والتعامُل مع المحيطِ الطبيعي والطِّبّ إلخ...

ولقد نشأت في هذا العَصْر حركاتٌ حديثةٌ للمحافظةِ على البيئة، وخاصَّةً للدِّفاع عن النَّبات والحيوانِ (كَمنْع صيْد الحيتان والسَّلاحف والفقمة وغيرها). وهذا ما حصل في فرنسا وألمانيا ومعظم الدُّول الأوروبيَّة. وقد يكون الفيلسوف كوندياك Condillac أوَّلُ مَنْ قال إنَّ الحيوانَ ليْس آلةً بَلْ كائنٌ له حقوق وعلى الإنسان حمايتُه والمحافظةُ على حقوقه.

خامساً: بعض مظاهر الصعوبة

الكلامُ على حقوق الحيوان وحقوق النَّبَات وحقوق الطبيعة يطرح مشكلات عديدة، مِنْها ما هو عاطفيّ ومنها ما هو عقْليّ ومُعْتقديّ:

أ ـ كيف السبيلُ لإقناع الناس بحقوق الحيوان، بينما تُحلِّل الأديانُ السَّماويَّةُ ذبْحَ الخِرافِ والأبقار والطُّيُور

وأكْل لَحمِها؟ وهل يكفي أَنْ نُحاولَ تخفيفَ عذاب الحيوان عند الذَّبْح.

ب ـ مُعْظمُ الـدُّوَل، وحتَّى الـرَّاقيـةِ والمتطـوِّرةِ، تسْمَحُ بصيْـد الطُّيُـور وبعض الحيوانات، وتنظيم برامج ومناهج ومواسم للصَّيْد بالنسبة إلى الطّيور البلديَّةِ المقيمـةِ أوْ الطيور الرحَّالة.

ج ـ التـرابط بين هـوايات الصَّيْـد والرِّياضة والفروسيَّـةِ وغيرهـا من مظاهِـر النشـاط والحيويَّـة مع تنظيم مبـارياتٍ في هذا المجال.

د ـ بعد كُلِّ هـذه الأمور، ألا تبْـدُو عمليَّةُ إقناعِ النَّاس بحقوقِ الحيوانِ أمْراً صعبـاً للغـايـة؟؟ إنَّ بـعض الفلسفـات الحديثة، ومِنْهـا فلسفة سـارتر، تـرى في الإنسان القيمة والحُرِّيَّة والإبداع والقُدْرَة عـلى التحـرُّر مِنْ المحيط الطبيعـي. أمَّـا الحيـوان فيَبْقى عاجـزاً عن الخـروج عن إطـار محيطه. أليْس هـذا إنكاراً جـديـداً لحقوق الحيوان؟

هـ ـ ما معنى ربْط الإنسان بـالفكر والحيوان بالعَجْـز عن التفكير واستحقـاقِ الذَّبْح والقتْل؟؟ أليْست هذه عادة الرُّومانَ في مُصـارعـة الأُسـود والنُّمـور، وعـادة اسبـانيـا اليـوم في مصـارعـة الثـيران والتَّصْفيق أمام المتفرّجين؟؟

و ـ وَمَنْ يُجيزْ الألعابَ البهلوانيَّة في السِّـيرك، وإخضـاعِ الخيـولِ والنُّمـورِ لأخطرِ الألعاب تحت السَّوْط؟

كـلُّ هـذه الصُّعُـوبـات، تقف حتى الآن حجـر عثرة في وجـهِ كُـلِّ مَنْ يُحـاولُ إقنـاعَ النَّـاسِ بحقـوقِ الحيـوانِ وحتْمـاً بحقوق النَّبَاتِ والأرْض.

سادساً: الإتجاه الجديد

يُـعطـي Aldo Léopold مثـل «أوليس» الذي ربط النِّساء بحبْـل وجرَّهُنَّ لأنـه شـكَّ بهنَّ. لقـد عـاملهُنَّ كعَبْـداتٍ وأمـلاكٍ له. هكـذا، يقول، كـان الإنسـان يعامِلُ الطبيعة. ولقد حان الوقت لنحـرِّرها فتصبـح صاحبـة حقـوق مشروعـة. إنَّهـا ليْست عبْدَةً مِطواعة في يد «أوليس». وهُنا تكلَّم علي مناقبيَّةٍ جديدةٍ في كتابه، «مُناقبيَّة الأرض»، والتي تقوم على إحتـرام الطبيعة لذاتها وكما هي وخارج الإنسان ومفاهيمه ومصالحِه وأهدافِه.

فلا يكفي أنْ نهتمَّ بالبيئة عن طريق تخفيف التلـوُّث وتكـريـر المـاءِ وتنظيم السَّكـن، بـل علينـا احتـرامُ الطبيعـةِ والصُّخـور والبحار والجُـزُر. كذلـك علينا واجباتٌ نحو كائناتٍ غيْر بشريَّةٍ وموجـودةٍ بـوفرةٍ حـوْلنا. هـذا زيَـادةً عـلى إحتـرام المـرْضى والمجانـين والأمـواتِ والمقـابـر والحيواناتِ والنباتاتِ وكُل ما هـو موجـودٌ في الكوْنِ بدون استثناء. فلا يجوزُ تقليصُ الأخْـلاقِ وحصْرُهـا بـالإنسـان والعـائلـةِ والمجتمـعِ والمصلحـةِ العـامَّـة، بـل يجبُ الإرتفاعُ إلى مُسْتوى الكوْن بكاملـه. ولقد أشـار Stone Rower إلى ضرورة تفضيـل العـوامل الطبيعيَّـة والقيم الكـونيَّـة عـلى المنافع البشريَّة المباشرة فالتقدُّم في الثقافة والتقنيَّة قد يُرافقهُ هبوط في النَّوْعِيَّـة، على مُسْتوى الحياة البشريَّة، بوجهٍ عامٍّ، وعلى مُسْتوى الأشياءِ الطبيعيَّة. وتأمينْ المنافـع قـد يقودُ إلى الخلَـلِ في التوازن وإحـداثِ كوارثَ في الطبيعة والحياة.

ومن هنـا، نشأت في أمـيركا اليـوم حـركة جـديدة معـاكسة لاتجـاه ديكارت.

فبدلاً مِنَ الدَّعْوةِ الدِّيكارتيَّةِ للسَّيْطرةِ على الطبيعةِ وإخضاعِها لصالحِ الإنسان، هناك دعوةٌ لعَقْد سلام مع الطبيعةِ والإنسجامِ معها والعيْش في أجوائِها بدونَ الإساءَة إلَيْها والبقاء في حمايتها.

فالحضارةُ الغربيَّة الحديثةُ هي ساديَّة لأنَّها فتَكَتْ بالطبيعةِ وشوَّهتْها وإستعملَتْها وأخْفت معالمها بواسطة الصناعة إنها حضارة تخفي في طياتها حقداً على الطبيعة وانتقاماً منها. أما في القرون الوسطى، فكان حُبُّ الطَّبيعةِ واحترامُها وتقديسُها أموراً معروفةً لأن النَّاسَ كانوا يؤمنون أنَّ الأشياء أوْ الكائناتِ الطبيعيَّةِ تُخفي في داخلها أسراراً إلهيَّةً أوْ جواهرَ خاصَّةً بها ولا يجوزُ الإساءةُ إلَيْها بلْ يجبُ إحترامُها ومراعاةُ ظروفِها.

وكذلك في بعض الأديانِ الشرقيَّة، حيْثُ الطبيعة فيها مقدَّسةٌ، فهناك الجبلُ المقدَّس، والنَّهْر المُقدَّسُ، والشجرةُ المقدَّسة والثمرة المقدسة إلخ...

ولذلك، بدأ الإتجاهُ الحديثُ في الإيكولوجيا بإعطاءِ الطبيعةِ القيمةَ والحقوقَ التي فقدتْها في فلسفةِ ديكارت وأتباعِهِ وفي الصِّناعة والتقنيَّة الحديثة. وبذلك أصبحت الإيكولوجيا اليَوْمَ بمثابة ردِّ فعْل أو ردِّ إعتبار للطبيعةِ والكائناتِ الطبيعيَّة، وإعطائِها المقامَ الأوَّلَ قبْل تفوّق العلْم والتقنيَّة والصِّناعة والمنفعة العمليَّة. إنَّها عمليَّةُ ترويض جديدةٍ للتقنيَّة، بل سيْطرةُ الإنسانِ على الطبيعة لتخفيف عمليَّاتِ الإجرام التي إقترفها الإنسان في المحيط الطبيعي.

وهنا نصِلُ إلى معادَلةٍ جديدةٍ وهي خَلْق توازُن بيْن الإنسان وبيْن الطبيعة، وتخليصُ الإنسان مِنْ عُقْدَةِ مركزيَّة الذَّاتِ أوْ الإستقطاب في سلوكِهِ مع الطبيعة. وخلْقُ حوارٍ قائمٍ على المحبَّةِ والإحترامِ والإعترافِ بالحقوق.

سابعاً: الوسائلُ الضروريَّة

ولكنَّ الوصولَ إلى هذا المُسْتَوى ليْس بالأمرِ السَّهْل في العصْرِ الحديثِ. فلا بُدَّ إذَنْ من إستعمَالِ وسائِل جديدةٍ كفيلةٍ بإيصالنا إلى هذه الغاية:

أ ـ استعمالُ الخوْفِ كعاملٍ هامٍّ للمحافظة على الطبيعةِ. والخوْفُ يتحوَّل هُنا إلى عامِلٍ سياسيٍّ فاعِلٍ وضاغِطٍ.

فكما ذكر Hans Jonas فإن التقنية والإختراعْ والآلات أصْبَحت اليوم مَصْدَرَ قلَقٍ وجُنُونٍ للبشريَّة جمعاء. ويَكْفي أن نفكِّرَ معاً في أخْطارِ الطاقة النَّوويَّةِ والصَّواريخِ وأخطارِ التلوُّث وأثرِها على الحياة والنَّسْلِ والأجيال إلخ... لنَشْعُرَ أنَّ وجود الإنسانِ كلِّه أصْبَحَ في حالةِ خطرٍ في هذا الكوْن. ومن الأفضلِ العوْدةُ إلى احترامِ الطبيعة لإعادة التوازنِ وتأمينِ الحياةِ والإستمرار.

ب ـ الأخلاقُ الجديدةُ والقائمةُ على مفاهيمَ جديدةٍ تماماً، بدْءاً مِنَ المُعْطياتِ العلميَّةِ والتقنيَّةِ لإيجادِ فلسفةٍ أخلاقيَّةٍ جديدةٍ تصْلُحُ لإنقاذِ الإنسانِ بعْد تحريرِ من الإيديولوجيَّاتِ القديمةِ التي أصْبَحتْ عِبْئاً عليه، والتي وُلِدَتْ في ظروفٍ وشروطٍ غريبةٍ على عصْرِنا وحياتِنا اليَوْم.

ج ـ تحضيرُ كُلِّ ذلك بدراسةٍ علميَّةٍ عميقةٍ للبيئةِ وتركيبِها وأبعادِها وحاجاتِها وكيفيَّةُ التعامُل معها، لأنَّ الجهْلَ في

التعـامُـل مـع المَحيطِ الطبيعي يقُـودُ إلى كـوارث جـديـدة وعظيمـة. فـالعَـوْدةُ إلى الطبيعة ليْستْ بهذه السُّهُولة، بلْ يجبُ أنْ تقومَ على أسَس علميَّة وموضوعيَّة وشاملة لكلِّ مظاهـر الحيـاة الإنسـانيَّـة وكُـلِّ خصـائص الطَبيعةِ الخـارجيَّـة والمتطـوِّرة باستمرار.

د ـ إنَّ حـاجة الإنسـانِ للعوْدةِ إلى الفردَوْس المفْقُودِ، أصْبَحت أمراً ملموسـاً في العَصْرِ الحـديث. وإنسانُ اليـوْم يُعاني مِـنَ الخـوْفِ والقلـقِ واليـأس ، ويحلُـم بـاستمرار بـالعودة إلى الطبيعـةِ والحيـاةِ الطبيعيَّـةَ. فعـلى عُلمـاءِ الإيكـولـوجيـا مسـاعدتُـه لتحقيق حلمِـه، وتخليصِـهِ مِنْ قلقِهِ ويأْسِه. إنَّ بناءَ الإنسانِ الجديد يبدأ ببناءِ الطبيعةِ أو بإعادة الإنسان إليها.

ثامناً: الإيكـولوجيـا والإيديـولوجيَّـات الحديثة

ذكـرنا أنَّ النَّـازيَّة كـانت لصـالـح حمـايةِ الحيـوانِ والنَّبـاتِ، وأنَّ فقـرةً من خطاب هتلر سنـة ١٩٣٣ كانت السبب في ظهور جمعيات عديدة ومؤسسات متنوِّعـة للمحافظةِ على الحيوانِ ومعـاقبةِ مَنْ يُسيءُ إليْه. وكان ممَّنْ إنتموا إلى هذه الجمعيَّات رجالٌ كبارٌ في الدَّوْلةِ النَّازيَّة: هتلر، غورنغ، فريك، وغيرهم. كذلك نشأت في ألمـانيا أوَّلُ جمعيَّة لحمايـة النَّباتِ والأرْضِ ومعـاقبةِ كُلّ مَنْ يُسيء إليْها.

وهـذا المـوقفُ ينـاقضُ المفَـاهيمَ الهنـدسيَّةِ لـلأشْياءِ، وخـاصَّـةً في فـرنسـا حَيْثُ كـانت الحديقـةُ ذاتُ شكلٍ هنـدسيٍّ واضـح ، بينما لقِيَتْ في إنكلتـرا وألمـانيـا شكـلاً طَبيعيّاً أكثـر، كما يُنـاقِضُ المفهومَ الذي قدَّمه ديكارت عن الحَيَـوانِ عَلى أنَّـهُ آلةٌ لا تَعْرِفُ ولا تشْعُرُ.

وقـد نكْتَشِفُ أحيـانـاً في الفلسفـةِ النَّازيَّةِ دعـوةً إلى المُحافظـةِ على أشكـالِ حياةِ الشعوبِ البدائيَّةِ مِنْ بابِ المحافظـةِ على الأَصَالة في الطبيعة وصِـدْقِ التجربـة فيها.

وهذا يساعِدُنا عـلى أنْ نَفْهَمَ هُجُومَ Walther Schoncher على الرَّجُل الأبيض الذي دمَّر الطبيعـة وشوَّه كُـلَّ شيءٍ وخرَّبَ واستثمر... وقضى على الحياةِ البدائيـةِ في أمـيركـا وأوستـراليـا والهنـد وأفـريقيـا. والحقيقـة أنه بـالإمكان تـوحيدُ الثقـافـة والطبيعـة في الفلسفةِ النَّـازيّة. وهُنـا تبرزُ مشكـلاتُ الدُّولِ الكبـيرة والقـويَّـة التي تتـوسَّعُ عـلى حِسَابِ غـيرها بـالفتوحـاتِ والإستعمـار. وتبـرزُ أيضـاً في الحضـارةِ الحديثةِ مُشْكلةُ المرأةِ بالنِّسبةِ إلى الـرجل وصراعِهـا مِنْ أجْلِ حقـوقِها. إنَّهـا تُشْبِهُ الأرْضَ أو الطَّبيعَـةَ التي حَرَمَهـا الـرَّجُـلُ حقوقها واستعملها كآلةٍ.

وزيـادةً عن كل ذلـك، فـالحضـارةُ الغربيَّةُ تُعاني من فَشَلِ الإيـديولـوجيَّاتِ التي سيْطرتْ عليْها مُدَّةً طويلةً، كما تُعَاني من تفكيكٍ في الكياناتِ السياسيَّةِ الكُبْرى. هذا إلى جانب الحـروب، وفشلِ الأنظمـةِ المستمرِّ والتقَدُّمِ التقنيِ الرّهيب.

خُـلاصة: إنَّ كُـلَّ هـذه المُشْكـلاتِ التي تُعـاني مِنْها الحضـارةُ الغـربيَّـةُ في عصْرنـا هذا يجبُ أنْ لا تُنْسينَـا الإتجاهَ الأسَـاسيَّ للمؤلِّف في هـذا الكتـاب، وهُـوَ الوصولُ إلى إيكولوجيا ديمقراطيَّةٍ يتمُّ فيها التـوازُنُ التّـام بـيْنَ الإنسـانِ والطبيعـة. فعندما يرتفعُ الإنسانُ الفرْدُ والمجتمعُ إلى

مُسْتوى الإعتراف بـالحقوقِ المـوضوعِيَّـة للطبيعةِ الخارجيَّـة من أشياءَ ومـوجودات ونبات وحيوان إلى جانب حقوقـه كإنسـان يكون قد ارتفع انسانيّاً وسما ميتافيزيكيـاً وتجرَّد مِنْ أنانيَّتِهِ واستقطابـه، وعند ذلـك ينْعمُ بـالسّـعـادَةِ والحُـرِّيَّـةِ والجمـال الحقيقيّ، فيقومُ بواجبـاتِهِ نحـو الطبيعيةَ بنوْعٍ من اللَّذَّةِ والقدسيَّةِ، ويكتشفُ عِنْـدَ ذلـك أنَّ بإمكـانِـهِ العـوْدة إلى الفـردَوْس المفْقُود.

دوْر العـرب وثقـافـة المسلمـين في المحافظة على الحيوان والنبات إذْ أنَّ هناك أمثلـةً عديـدة على ذلـك. نذكـر منها، دوْر الأوقاف الإسلاميَّة في بلاد المغرب العربي حيث توجد مساحات كبيرة في مدينـة فاس من الأراضي الـوقفيـة يُسْتخـدم ريْعهـا لتطبيب الحيوانات.

كمـا أنَّ أكثر قـوانين بـلاد الخليج العـربي تحتـرم النَّبـات وتمنـع إقتـلاع الأشجـار تحت طائلـة الإعـدام كمـا هـو الحـال في أبـو ظبي حيث يُقْتـلُ الشخص الذي يقطع الشجرة دونَ أن يُدْفع لذويـه أيَّة دية لأنَّ القـانون يحمي مَنْ نفَـذ حكم الإعدام بالمجرم (أي قاطع الشجرة).

ولكِنَّ هـذا التعليق لا يُضْعِـف من قيمـة الكتـاب ولا يخفِّف من أهميتـه في مجَال الإيكولوجيا الخاصة والعامّة.

المصادر والمراجع

(١) LEOPOLD Aldo, A sand county almanac, NewYork, 1994.
(٢) JONAS Hans, Principe responsabilité, Esprit, 1991.
(٣) FERRY Luc, Le nouvel ordre écologique, Grasset, Paris 1992.
(٤) جورج طعمه: إيكولوجيَّة لبنان وقائع وشواهد منشورات الجامعية اللبنانية بيروت ١٩٨٦.

Bibliographie

1 - ONU-PNUD-l'Etat et la gestion de l'environnement au Liban. Rapport établi par M. FAWAZ et H. MALLAT. 1990.
Rapport national sur le développement et l'environnement établi pour la conférence de Rio de janeiro par M. FAWAZ, M. KHAWLI et H. MALLAT- Beyrouth 1992.

2 - Hyam MALLAT. L'Aménagement du territoire et de l'environnement au Liban. Beyrouth 1971.
Le droit de l'urbanisme et de l'environnement. Beyrouth 1982.

3 - Commission nationale de l'UNESCO au Liban.
L'Homme et l'environnement au Liban. Beyrouth 1992.
La protection des ruines archéologiques au Liban. 1992.

nistration concernée qui a tenté de répondre via un texte de loi précis à une situation de fait de sa compétence.

b - La formulation est ancienne

La promulgation de ces textes de lois s'étend sur les soixante dernières années, et nombre d'entre eux n'ont jamais connu d'amendements depuis leur promulgation. Or les données de l'environnement changent rapidement et une précision de plus en plus franche est requise pour répondre aux besoins de protection de l'espace et des hommes. Il ne suffit plus de dire que le bruit ou les émanations de fumée sont interdits, mais bien de déterminer des normes standards précises à respecter.

c - Inadéquation des textes par rapport aux réalités

L'absence d'une réflexion de synthèse et d'amendements a conduit à une inadéquation des textes vis-à-vis des réalités.

Les progrès technologiques et scientifiques des soixante dernières années que certains textes de lois sont incapables d'aider à la protection de l'espace: tels sont les cas des lois relatives aux établissements classés aux carrières....

d - Insuffisance ou non application des mesures coercitives

La plupart des textes de lois relatifs à l'environnement impliquent des sanctions tant administratives, financières et pénales. Toutefois, bien souvent, toutes ces sanctions prévues sont de peu d'effet, soit que les sanctions financières deviennent négligeables avec la détérioration progressive de la valeur de la monnaie nationale, soit que les autorités administratives ou judiciaires ne vont jamais jusqu'au bout quant à la fermeture des établissements non conformes ou l'emprisonnement de ceux dont les actions détériorent gravement l'environnement. Une politique de fermeté est ici vivement réclamée car elle permettra au citoyen de se ressaisir et de veiller encore mieux à la protection de son espace environnant.

e - Inapplication des textes existants pour la protection de l'environnement

On constate à l'analyse ou à l'expérience que nombre de textes de lois dont l'application méthodique et systématique aurait pu sauvegarder l'environnement n'ont pas été appliqués ou bien peu. Tel est le cas des textes relatifs aux monuments naturels et aux sites qui depuis 1943 n'ont fait l'objet d'aucune application vu que les derniers sites naturels classés remontent au décret 434 du 28 mars 1943, alors que nombre d'autres sites ont été

cules au mazout; arrêté 579 du 1 août 1956 interdisant l'importation des véhicules au mazout...).

15 - **Industrie:** (Loi 9/73 du 31 janvier 1973 portant création du Ministère de l'Industrie et du Pétrole; décret-loi 124 du 16 septembre 1983 incitant le tansfert des industries des villes vers les zones rurales...).

16 - **Chasse:** (loi du 18 juin 1952 relative à la chasse...).

17 - **Pêche:** (arrêté 1104 du 14 novembre 1921 délimitant le littoral marin et déterminant les peines applicables en cas de contravention à la pêche...).

18 - **Hôtels, loisirs et tourisme:** (loi du 14 décembre 1950 relative aux dispositions concernant l'exploitation des hôtels, restaurants et divers lieux de loisirs...).

19 - **Urbanisme:** (décret-loi 69 du 9 septembre 1983 relatif à l'urbanisme).

20 - **Hydrocarbures:** (arrêté 71 du 10 avril 1939 concernant les dépôts de pétrole et de carburants...).

21 - **Mines:** (loi minière 113 du 9 août 1933).

22 - **Carrières:** (loi des carrières promulguée par l'arrêté 253 du 8 novembre 1935).

23 - **Législation alimentaire:** (décret-loi 54 du 29 juillet 1983 relatif à la lutte contre la fraude).

Sans vouloir entrer dans l'analyse détaillée des textes législatifs ou réglementaires en vigueur, on constate que la législation en matière d'environnement couvre la majeure partie de ce domaine des textes de lois et même des dispositions coercitives existent en vue de permettre aux autorités publiques et municipales d'intervenir pour contrôler, interdire, protéger et promouvoir;

Toutefois ces textes souffrent de nombre de problèmes qui peuvent être résumés comme suit:

a - Absence de coordination et de synthèse

Bien que le domaine de l'environnement se présente comme le cadre-type de la recherche et de l'action multidisciplinaire, ces textes de lois actuellement existants et promulgués au cours des soixante dernières années n'ont que rarement été l'objet d'une réflexion de synthèse entre plusieurs services concernés. Chaque texte de loi reflète l'attitude d'une admi-

méthodologique et sans obéir à une réflexion unique et systématisée, peuvent être regroupés sous les grands titres suivants:

1 - **Protection des sites physiques et naturels:** (loi du 8 juillet 1939; décret-loi 22 de 1943; décret-loi 434 du 28 mars 1943).

2 - **Protection des forêts et des bois:** (loi du 7 janvier 1949).

3 - **Sites archéologiques:** (loi no. 166 du 7 novembre 1933).

4 - **Sites touristiques:** décret 6012 du 17 août 1954; décret No. 12609 du 28 juin 1956; loi No. 58/67).

5 - **Eaux potables:** (décret-loi 320 du 26 mai 1926 relatif à la protection et à l'utilisation des eaux publiques; décret 227 du 1 octobre 1942 relatif à l'adduction des eaux potables; décret No. 14438 du 7 mai 1970 relatif aux eaux souterraines).

6 - **Egouts:** (décret 2761 du 9 décembre 1933 relatif aux égouts et aux fosses septiques; loi du 7 juin 1937 relative au passage des égouts d'une parcelle isolée à travers les parcelles voisines).

7 - **Locaux d'habitation et hygiène:** (décret 7975 du 5 mai 1931 portant sur l'assainissement des maisons).

8 - Décret-loi 21 du 22 juillet 1932 relatif aux établissements classés dangereux, insalubres et incommodes.

9 - **L'expropriation:** (Décret-loi 4 du 30 novembre 1954 et ses amendements...)

10 - **L'Habitat:** (Loi 58/65 du 8 décembre 1965 relative à l'Habitat; création du Ministère de l'Habitat et des Coopératives par la loi 9/73 du 31 janvier 1973...)

11 - **Transports:** (Décret 13/26 du 21 juin 1963 pour l'entretien des routes; décret 5540 du 17 septembre 1966 portant création du Conseil Supérieur des Transports Terrestres...).

12 - **Pollution marine:** (loi 68/66 du 26 novembre 1966 relative à l'accord international de prévention de la pollution marine par les hydrocarbure...).

13 - **Construction:** (décret-loi 148 du 16 novembre 1983: loi de la construction...).

14 - **Pollution de l'air:** (loi 10 juin 1961 interdisant la circulation des véhi-

CONCLUSION

Ainsi qu'il apparaît à l'analyse, le rôle des autorités publiques en matière d'environnement exige d'être repensé dans sa totalité. Pratiquement, on constate que plusieurs services s'occupent directement ou indirectement de l'environnement: coordonner leur action n'est pas suffisant. Il s'agit, selon nous, d'accorder au Ministère de l'Environnement un pouvoir tant exécutif que consultatif pour s'attaquer à la question de l'environnement dans sa totalité et la résoudre. Dès lors, le rôle des municipalités, des associations privées pourra être réactivé et produire des effets positifs.

En outre, la centralisation de l'autorité en charge de l'environnement aidera à planifier et à programmer les recherches, les études et les actions nécessaires en collaboration avec les organismes nationaux et internationaux, ce qui permettra de garantir de meilleures chances au succès d'une politique de l'environnement.

DEUXIEME PARTIE

Législation

La loi constitue le cadre de référence de l'Etat et du citoyen dans sa vie quotidienne. Elle est un phénomène de civilisation qui permet à chaque autorité et à chaque citoyen de connaître ses droits, ses devoirs et ses limites. C'est pourquoi la loi constate les progrès d'une société sur le double plan moral et matériel car celle-ci s'accorde à elle-même les moyens du succès dans un cadre législatif supposé être, en principe, en faveur du pays et des citoyens.

Dès lors la première question à poser consiste à savoir s'il existe actuellement une codification de l'environnement au Liban. A cette question, on peut répondre résolument par la négative. Rien depuis vingt ans n'a été vraiment réalisé en la matière. Aucune réflexion théorique de base et aucun texte juridique global ne sont venus étayer pratiquement une politique de l'environnement, et ceci en dépit des études menées en 1972 par le Conseil National de la Recherche Scientifique au Liban et les recommandations permanentes et multiples des savants et des penseurs libanais.

En l'absence donc d'une véritable codification globale synthétique et actualisée de l'environnement, tout ce qui a trait à ce domaine apparaît tributaire de réglementations et de législations diversifiées promulguées au cours des soixante dernières années. C'est pourquoi sur le plan strictement

C'est pourquoi il est de première importance d'aider à multiplier les associations et de renforcer leur action et on peut relever ici, à titre d'exemple, qu'en France, avec 5000 associations uniquement concernées par l'environnement, 1 français sur 2 est membre d'une pareille association au sens large.

Les associations sérieusement concernées par l'environnement constituent une force d'appoint extrêmement importante pour le succès de toute politiqe dans ce domaine. Il s'agira de ne rien négliger pour aider à leur bonne organisation, éviter les dissensions personnelles et activer leur rôle promoteur de l'opinion publique et des citoyens.

En effet, l'une des exigences premières de succès de toute politique de développement est d'avoir recours à des campagnes d'information et d'éducation sociale qui sont de nature à aider au succès de toute politique permanente dans un domaine qui dépend particulièrement du comportement quotidien du citoyen.

5 - Le Rôle des Nations-Unies au Liban

Au cours des trente dernières années, les Nations-Unies ont assuré un rôle important dans la politique de développement au Liban. L'UNESCO, L'UNICEF, la FAO, le PNUD, le WHO... ont régulièrement financé ou mené des recherches et des études de première importance pour le compte ou avec l'aide des autorités publiques et administratives libanaises. Ainsi dès les années 1960, la FAO et le PNUD ont régulièrement collaboré avec le Ministère de l'Agriculture et le Ministère des Ressources Hydrauliques et Electriques pour la protection des forêts, la bonification des terres; les eaux souterraines...

Au cours des années 1970-1980, des études et des recherches ont été menées dans des domaines déterminés. En 1981, les eaux usées ont été l'objet du «Master Plan for Waste Water Management», et les déchets solides du «Master Plan for Solid Wastes Management». Ces deux études ayant été établies pour le Conseil de Développement et de la Reconstruction par le PNUD et le WHO. En 1980, la FAO et le PNUD ont présenté «l'Etude de Reconstruction et de Développement de l'Agriculture».

Ces projets d'importance majeure montrent bien l'aide apportée par les organismes spécialisés de l'ONU au Liban dans sa politique de développement et, incidemment, de protection de l'environnement. Bien souvent, toutefois, ces études n'ont pas connu le suivi nécessaire soit du fait de la situation politique ambiante soit à défaut des moyens requis.

tenue de cette conférence ne s'est pas continué. Il fallait alors une institution spécialement chargée de l'environnement pour assurer le suivi et l'exécution des projets et la Municipalité de Beyrouth s'est rapidement trouvée à partir de 1974 aux prises avec des problèmes majeurs, relèguant «La Charte de Beyrouth» pour d'autres temps.

Mais si jusqu'à présent, le rôle des municipalités a été limité dans le domaine de l'environnement, il est néanmoins certain que l'initiative locale joue un rôle essentiel dans la mesure où elle peut encourager et favoriser une participation communautaire à la protection de l'environnement local. la responsabilité des municipalités est considérable dans ce domaine depuis la collecte des ordures jusqu'à la protection des forêts municipales et le contrôle des transports... On devrait même envisager l'expérimentation de certaines méthodes de privatisation des services qui serait de nature à mieux répondre aux besoins sans cesse croissants des collectivités.

4 - Les Associations Privées et l'Environnement

L'élaboration et le succès de toute politique de l'environnement ne concerne pas uniquement les autorités publiques. Il est évident que seuls les citoyens, de par leur engagement, et leur comportement, sont à même d'en assurer la réussite durable ainsi que les corrections d'aménagement nécessaires.

Dès le début des annés 1970, cette nécessité de créer des associations privées concernées par l'environnement s'était imposée. Ce fut en 1973 l'Association pour la Protection de l'Environnement fondée par un groupe de chercheurs, de savants et de hauts fonctionnaires et qui s'assignait pour mission d'éveiller l'opinion publique à la question de l'environnement et d'assurer les études et les recherches nécessaires dans ce domaine. Mais la guerre devait geler les activités de cette association.

A partir de 1979, nombre de comités régionaux de protection de l'environnement se sont constitués tant au Liban Nord qu'au Metn, à Ghazié au Sud etc... Leur action se limite, pour le moment, à sonner l'alarme et à alerter l'opinion publique par l'intermédiaire des mass média en cas d'épidémie ou d'un problème quelconque. Ne disposant pas de moyens financiers, ces associations n'ont qu'un impact limité sur la réalité et les autorités publiques et municipales sont loin de répondre aux nécessités dans ce domaine.

La sauvegarde de l'environnement ne concerne pas uniquement les pouvoirs publics. Sans l'initiative privée et l'intéressement direct du citoyen, bien des mesures et des recommendations resteront lettre morte.

- l'introduction à l'Etude d'un Plan d'Aménagement du Territoire Libanais.

Malheureusement là encore les actions sur le terrain n'ont pas toujours correspondu aux recherches menées. Certes on peut déduire que les prévisions du problème étaient posées quant à la protection de la forêt et à l'aménagement du territoire, mais il fallait, pour assurer le succès d'une pareille entreprise, une conception politique déterminée en matière d'environnement qui n'existait pas alors dans l'Administration et des moyens en argent et en hommes bien plus considérables que ce dont disposait le Plan Vert à l'époque.

(D) Le rôle des Municipalités:

Les municipalités jouent un rôle essentiel dans la lutte pour la protection de l'environnement puisque dans l'ordre normal des choses, ce sont elles qui sont en charge de nombre de problèmes quotidiens auxquels se trouve confronté le citoyen. Toutefois, et exception faite de la Municipalité de Beyrouth qui a organisé en 1973 une conférence contre la pollution, l'action et l'intervention de ces municipalités sont limitées-parfois même inexistantes. Les raisons en sont multiples: elles sont tout autant dues au manque de moyens financiers qu'à l'absence des équipes nécessaires pour des travaux d'envergure et une présence quasi-quotidienne. Il n'en demeure pas moins que les municipalités ont un rôle essentiel à jouer dans la lutte contre la pollution et le succès de toute politique dépend, en partie, de leurs capacités à repondre aux besoins des citoyens.

Une mention spéciale doit néammoins être faite à la Conférence Mondiale Intercommunale pour la Protection de la Mer Méditerranée contre la pollution tenue à Beyrouth du 4 au 6 juin 1973.

Patronnée par la Fédération Mondiale des Villes Jumelées, l'organisation des villes arabes et la ville de Beyrouth, cette conférence devait donner lieu à des interventions majeures en matière d'environnement réunis ultérieurement en un volume intitulé «Charte de Beyrouth». Les sujets les plus divers y avaient été abordés dont l'aménagement du littoral en fonction des problèmes de l'assainissement, l'amélioration du mode d'assainissement et de rejet en mer; le projet d'établissement d'une zone de protection biologique dans l'île des Palmes à Tripoli; les ordures ménagères et leur traitement; la protection des eaux côtières et des plages libanaises; la situation actuelle de la pollution le long des côtes libanaises....

Malheureusement l'effort méritoire qui a présidé à l'organisation et à la

algues marines; l'absorption et le métabolisme des pesticides par les bactéries des sédiments marins; effet de la pollution de l'eau de mer sur le zooplancton; étude chimique du milieu marin et détermination de sa teneur en matières naturelles, matières nutritives et produits polluants; effet de la pollution sur les communautés macrobenthiques; le bruit, aspects anthropo-socio-économiques».

La seule lecture des projets alors entrepris prouve l'importance du programme alors établi. Malheureusement et comme le relevait le rapport du CNRS en 1973, si l'année 1972 avait été une année de préparation et de mises au point, et l'année 1973 le début de lancement des projets, la synthèse des résultats ne pouvait être établie qu'au courant de 1975. Or c'est précisément à partir de cette année que la guerre devait tout bouleverser et faire oublier pour longtemps les problèmes de l'environnement national.

(B) L'Office des Recherches Agronomiques:

Conçu pour répondre aux besoins de développement agricole, l'office des recherches agronomiques a mené une action majeure dans le domaine de la recherche agronomique en assurant des études poussées quant aux divers produits agricoles utilisés ou possibles au Liban, tout en relevant que les publications scientifiques périodiques dans la revue «Magon» ont permis une diffusion importante de ces recherches dans le monde scientifique.

Toutefois, et compte tenu de l'époque et du milieu de travail de l'office, l'environnement en tant que tel n'a pas été l'objet d'un intérêt particulier bien que l'objet des recherches ait toujours porté sur la nature des sols, les moyens de protéger les productions, d'assurer des plants sélectionnés, mais l'optique même était celle du développement agricole et des meilleurs moyens d'assurer la croissance de ce secteur.

(C) Le Plan Vert:

Créé en août 1963, le Plan Vert devait selon le législateur aider à la rénovation des terres délaissées, au tracé de routes agricoles, la construction de réservoirs d'eau pour l'irrigation...

Au nombre de ses activités toutefois, il en est une à laquelle le Plan Vert s'est particulièrement attaché, à savoir le reboisement. Plusieurs rapports ont été établis à cet effet en collaboration avec la FAO portant sur:

- La Sylviculture et le reboisement.

- Le projet de création d'une Forêt Nationale de Cèdres, et

rée et coordonnée avec les autres ministères et institutions directement impliqués dans la politique de l'Environnement pour assurer Le succès des actions entreprises.

3 - Rôle et Actions des Organismes Sectoriels en Matière d'Environnement

Si le rôle des autorités publiques et de l'Administration Centrale a été très limité en matière d'environnement au cours des vingt dernières années, tel n'a pas été le cas de trois organismes publics sectoriels dont la mission impliquait une approche des problèmes nationaux d'environnement, à savoir le Conseil National de la Recherche Scientifique, le Plan Vert et l'Office des Recherches Agronomiques.

(A) Le Conseil National de la Recherche Scientifique:

En 1972, et compte tenu des objectifs pris dans le cadre du plan sexennal de développement 1972-1977 le Conseil National de la Recherche Scientifique entamant une série de consulations avec des chercheurs et des professeurs de différentes universités existantes au Liban, aboutit à la mise en vigueur d'un programme de recherches sur l'environnement en collaboration avec la Fondation Ford.

Ce programme tel qu'établi constituait la première phase d'un ensemble plus vaste de recherches tendant à résoudre les problèmes de conservation de l'environnement libanais et de lutte contre les facteurs provoquant sa dégradation et sa pollution. Le rapport du CNRS pour 1973 devait préciser que «ce programme a été étudié, dans chaque secteur, par des commissions spécialisées, puis harmonisé et coordonné par le CNRS en consultation avec la Fondation Ford et avec les représentants des différentes universités coopérant au projet».

Dans ce cadre général, le CNRS devait lancer 17 projets de recherche couvrant un large éventail de l'environnement libanais tel que cela se déduit des domaines suivants alors abordés: pollution de l'atmosphère, pollution de l'eau (étude des eaux de boisson, des eaux usées et de la pollution industrielle), la condition de la faune terrestre et de l'avifaune, la flore la zoocénose dans les ruisseaux du Liban) enquête relative aux pesticides; la pollution au Liban du lait de vache par les leucocytes et les antibiotiques; la pollution des oeufs par les médicaments et les additifs non nutritifs dans les aliments concentrés des volailles; effet de la pollution marine sur la productivité et la structure communautaire des phytoplanctons; étude de la distribution des courants de surface et des sédiments profonds en relation avec la pollution sur le plateau continental du Liban; effet de la pollution sur les

du 6 mars 1981 instituait un Ministère d'Etat chargé de l'environnement. L'article 3 précisait une série d'objectifs à ce Ministère dont l'étude et les propositions de solutions et d'éxécutions dans les domaines suivants:

- Lutte contre toutes les formes de pollution (eau, air, littoral,....);
- Lutte contre les incendies et les coupes de forêts;
- Lutte contre les pesticides dangereux pour la santé humaine;
- Moyens modernes de collecte et d'incinération des ordures;
- Protection de la richesse animale;
- Assurer une relation équilibrée entre l'urbanisme et l'environnement.

En dépit d'un projet de loi adressé au Parlement en avril 1982 pour la création d'un Ministère spécialement chargé de l'Environnement, l'expérience tentée n'a pas été alors continuée et ce n'est qu'en décembre 1990 à l'issue de la formation d'un nouveau gouvernement que le Ministère d'Etat de l'Environnement a été réactivé pour être officiellement responsable de la politique et de la gestion de l'environnement national.

Entre 1977 et 1990, le Conseil de Développement et de la Reconstruction (CDR) a mené une série de recherches-dont certaines en collaboration avec les organismes internationaux ou des instituts spécialisés-en matière de planificatrion et de développement. Bien que le problème de l'environnement n'ait pas été l'objet d'une recherche toute particulière, les études relatives au transport, à l'eau, à l'agriculture, à l'électricité, à l'industrie ont présenté des solutions et des propositions de nature à aider à la protection de l'environnement national.

Néanmoins, la nécessité de créer un ministère de l'Environnement s'imposait, et c'est le 2 Avril 1993 qu'était promulguée la loi 216 qui portait création du Ministère de l'Environnement. Celui-ci se voyait conférer la mission d'élaborer une politique générale d'environnement en coordination avec les divers ministères concernés, la protection du milieu naturel et humain et la lutte contre la pollution sous toutes ses formes, l'élaboration des conditions d'exploitation du littoral marin et fluvial, la protection de la faune et de la flore, le classement des sites naturels, la prévention des catastrophes naturelles...

Ainsi donc, et avec la création du Ministère de l'Environnement, le système institutionnel pour la protection de l'Environnement a été mis en place au Liban. Il reste à en assurer le fonctionnement de manière équilib-

raine (cartes hydrogéologiques, ruissellements, écoulements souterrains), la géologie, la minéralogie et la prospection minière, la pédologie, le milieu marin (inventaires océanographiques), la flore et la faune.

(b) **L'environnement humain** en vue de déterminer les caractéristiques biologiques et pathologiques de la population libanaise ou de certains groupements ethniques déterminés et des moyens de lutte contre les maladies qui s'y rattachent. Les recherches à mener dans ce domaine devaient se rapporter aux caractères génétiques et biologiques de la population, les fréquences de morbidité et l'influence de l'environnement.

(c) **Equipement d'infrastructure technique** nécessaire en vue de répondre aux besoins multiples du Liban. Les projets retenus concernaient les matériaux locaux de construction, la mécanique des sols et des fondations dans le contexte libanais, l'influence du climat et des matériaux de contruction dans le choix des infrastructures et des suprastructures des routes, les données libanaises d'un urbanisme rationnel, la solution des problèmes locaux d'hydraulique appliquée, la production et le transport de l'énergie électrique au Liban.

(d) **Activités de production dans les domaines de l'agriculture, de l'élevage et de l'industrie.** Les projets retenus concernaient les divers champs nécessaires à la protection et à la promotion de ces secteurs dont la connaissance des sols et des microclimants, les espèces et les caractéristiques du peuplement marin, l'amélioration de la productivité agricole, les besoins scientifiques et techniques des industries libanaises existantes, l'inventaire des matières premières, les méthodes de traitement et de fabrication adaptées aux matières premières locales et aux conditions locales de main-d'oeuvre et de marché...

On constate ainsi que le Ministère du Plan, loin de négliger l'importance de l'Environnement dans la société libanaise, avait prévu la nécessité de mener les recherches de nature à assurer un développement harmonieux et équilibré du pays.

Malheureusement et exception faite des actions menées principalement par le Conseil National de la Recherche Scientifique entre 1972-1974, aucune des administrations publiques sectorielles ne semble avoir compris l'importance de la question de l'environnement en tant que phénomène global. Et on pourrait, tout au plus, relever les actions ponctuelles habituelles de l'administration dans le cadre de ces activités normales.

En 1981, lors de la formation d'un nouveau gouvernment, le décret 2842

On peut déduire de l'extrait suivant de l'introduction (p.6 et 7) l'esprit dans lequel avait été conçu ce rapport: «La prise en compte des problèmes de l'environnement se présente donc comme une optique nouvelle pour aborder les problèmes de l'humanité: c'est l'aboutissement d'une longue confrontation entre les actions humaines sur le milieu et les actions de ce dernier sur L'homme ou ses réactions face aux transformations que les hommes lui imposent. C'est aussi une prise de conscience devant l'interdépendance des problèmes de l'existence et du bonheur des hommes. Parler d'environnement et de sa mise en valeur, c'est vouloir tenir compte de ce qu'on a pu appeler un mieux vivre, c'est poser les problèmes non seulement en termes quantitatifs, mais sous leurs aspects qualitatifs... Le présent document ne prétend pas apporter de solutions aux problèmes de l'environnement, mais exposer la situation du Liban par rapport à ces problèmes de présenter quelques modestes suggestions...»

Un an plus tard, le plan sexennal de développement 1972-1977 établi par le Ministère du Plan et ratifié le 19 janvier 1972 par le gouvernement, devait s'inspirer de ce rapport préliminaire sur l'environnement précisant quant aux objectifs de «développer une connaissance scientifique plus profonde du milieu libanais sous ses différents aspects et de s'efforcer de résoudre ainsi les problèmes qui s'y posent en vue d'une amélioration continue et rapide de la condition des citoyens». Dans ce cadre général, les thèmes d'actions concertées sélectionnées par priorité se présentaient comme suit:

- Le climat libanais: bioclimatologie et technoclimatologie;

- La préservation et la conservation des éléments de l'environnement naturel;

- La santé et la maladie au Liban: hérédité, parasitoses, épidémiologie, nutrition et hygiène;

- L'habitat: urbanisme et développement rural;

- Les facteurs de production: les matières premières libanaises, la terre et l'eau, le milieu marin.

Compte tenu de cette nomenclature, le plan prévoyait des projets de recherche à mener dans les secteurs suivants:

(a) **Les ressources naturelles** à savoir la géophysique (seismologie, géomagnétisme et gravimétrie), la climatologie (précipitations, évaporation, humidité, ensoleillement, nébulosité, vents, températures, pression atmosphrique, électricité atmosphérique), l'hydrologie de surface et souter-

publiés sous tutelle d'un Ministre déterminé mais jouissant de larges prérogatives dont la personnalité morale et l'autonomie financière et administrative.

Actuellement donc, cette double structure qui devrait, en principe, être fortement coordonnée car visant un même but s'est ancrée et développée au niveau des institutions publiques. Et c'est ainsi qu'aux vingt deux ministères qui regroupent 67 institutions et directions générales sont venus s'ajouter 44 établissements publics et offices autonomes.

Compte tenu de cette structuration, il ya lieu de s'interroger sur les actions publiques et administratives en matière d'environnement. Et c'est pour mieux répondre à cette interrogation que nous nous proposons de présenter les actions des autorités publiques et de l'Administration Centrale d'une part, et celles des organismes sectoriels d'autre part.

2 - Rôle et Actions des Autorites Publiques et de l'Administration Centrale en Matière D'environnement.

Jusqu'en 1980, l'intérêt porté par les autorités publiques et l'Administration Centrale au domaine socio-économique s'est presque toujours manifesté dans une logique de développement. Les études et les recherches menées par la mission IRFED au début des années soixantes et dont une synthèse avait été publiée en 1964 sous le titre «Besoins et Possiblités de Développement au Liban» ont marqué et orienté l'action des dirigeants et dans tous les domaines. Et dans cette optique, l'environnement n'était pas une science en soi dont il fallait respecter les normes et les contraintes. Certes assurer une eau potable propre et suffisante, doter les régions de réseaux d'égoûts, protéger la forêt, assurer l'électricité, l'équipement sanitaire, la protection des eaux souterraines, etc... sont les aspects évidents d'une politique d'environnement; mais ils étaient bien plus perçus alors comme un phénomène de développement nécessaire et inéluctable pour le progrès de la société libanaise.

A deux reprises toutefois, en 1971 et en 1972, le Ministère du Plan devait commencer à prendre en considération l'environnement.

En 1971, une commission pour l'étude de l'environnement et un groupe de travail furent constitués par le Ministère du Plan à qui ils présentèrent un document intitulé «Problèmes de L'environnement au Liban» en deux fascicules comportant l'un un rapport sur les problèmes de l'environnement et un volume annexe de cartes et graphiques.

domaine au cours des dernières années. En effet, il ne suffit pas que les hommes de science et les chercheurs collectent les informations et les données nécessaires: des mesures publiques et administratives doivent être décidées pour l'adoption d'une véritable politique de l'environnement de nature à garantir un suivi efficace contre la pollution et la détérioration de l'espace.

C'est dire dès lors qu'il s'agit d'envisager tout un processus de politique générale et administrative en vue de planifier, de programmer et d'évaluer les exigences financières pour pouvoir répondre aux besoins.

Dans cet ordre d'idées, cette partie se propose de déterminer le rôle des autorités publiques tel que conçu et appliqué jusqu'à présent (Section 1), celui des associations privées dont l'intervention est primordiale pour sensibiliser l'opinion publique à la question de l'environnement (Section 2), le rôle des Nations-Unies au Liban au cours des dernières années en vue d'étudier à la demande et en collaboration avec les autorités nationales les possibilités et les programmes de développement.

1 - Généralités

L'Administration Libanaise qui a commencé à se constituer dès la fin du XIXe siècle s'est fortement développée à partir des années 1950 dès lors que l'Etat s'est convaincu de la nécessité d'intervenir sur le plan socio-économique pour équiper certains secteurs et répondre aux besoins des citoyens.

Toutefois et malheureusement ainsi qu'on l'a constaté à l'expérience, ce rôle de plus en plus important de l'Administration n'a pas été planifié en vertu d'une création coordonnée des services administratifs requis et c'est pourquoi l'Etat s'est progressivement trouvé dans l'obligation de créer des services soit pour satisfaire des clientèles électorales et confessionnelles soit pour combler des vides importants quant à sa présence.

Jusqu'en 1951-date de la restitution de la concession privée de distribution d'eau potable à la ville de Beyrouth et de la Constitution, le 11 Janvier 1951, de l'Office des Eaux, premier office autonome-l'Administration libanaise était étroitement dépendante et concentrée sous l'autorité hiérarchique du Ministre.

A partir de 1951, et compte tenu de l'évolution politique et socio-économique, une structure parallèle à l'administration s'est constituée et s'est développée, à savoir celle des offices autonomes ou des établissements

A - Réponse à des besoins de consommation, d'habitat et de communications;

B - Soumission à des contraintes déterminées par le milieu d'ordre topographique, climatique..

C - Crainte de menaces et de dangers tels que les catastrophes naturelles ou humaines (épidémies..)

L'environnement est donc un système de relations très complexes, d'une grande sensibilité à la variation d'un seul de ses facteurs de nature à déclencher des réactions en chaîne. C'est un équilibre entre un grand nombre de groupes de forces qui se compensent les uns les autres, quand dans la nature un certain seuil est dépassé, il risque d'y avoir danger pour la pérennité de l'espèce. Tel pourrait être aussi le cas de l'homme si ce dernier n'était capable de comprendre les mécanismes mettant en cause sa conservation et c'est ici qu'intervient la forme subjective de l'environnement qui est la conscience.

Subjectivement, la prise de conscience de la fragilité du milieu est le plus souvent consécutive à des catastrophes révélant la sensibilité d'éléments que l'on considérait comme immuables ou éternels.

A ce niveau intervient la notion de seuil car le danger apparaît dès lors que la fréquence et la gravité des accidents atteignent une certaine cadence et une certaine ampleur. A la tranquillité d'esprit succède la panique et c'est pourquoi il n'est pas surprenant de voir que ce sont les pays disposant des moyens techniques les plus avancés qui ont souvent mis au point des systèmes d'alarme pour sécuriser l'espace et garantir l'espèce.

Ainsi donc et vu que les problèmes de l'environnement sont en rapport direct avec le développement des activités socio-humaines et l'utilisation de l'espace, la situation de l'environnement se dégrade, s'améliore ou reste stable compte tenu des éléments d'exploitation de l'espace et de la politique appliquée dans ce domaine. Et qui dit politique dit alors institutions et recherches scientifiques d'abord (Première Partie) et législation ensuite (Deuxième Partie).

PREMIERE PARTIE

Le Rôle des Autorités Publiques et Administratives dans la Politique de l'Environnement

L'analyse scientifique et technique des différents éléments relatifs à l'environnement implique une approche de l'organisation et de la gestion de ce

ORGANISATION ET GESTION DE L'ENVIRONNEMENT AU LIBAN

HYAM MALLAT[☆]

Le point de départ de toute étude sur l'Environnement est la présentation des mécanismes de l'écosystème soit donc de l'équilibre momentané des différentes forces en présence dans un affrontement entre la dynamique du milieu et celle des ensembles occupant ce milieu.

Tout être vivant et toute collectivité, peuplement végétal ou animal, subissent l'influence du milieu dans lequel ils sont placés et agissent sur ce milieu, en exerçant sur lui une action transformatrie à plus ou moins long terme et de manière continue ou discontinue. Les équilibres sont toujours fragiles et il suffit d'un accident pour les remettre en question à travers des processus qui se définissent comme une dégradation du milieu ou comme un affaiblissement ou une mutation de la collectivité vivante concernée.

Considérée sur le plan de la société, cette image comporte essentiellement deux termes; le milieu n'est plus aujoud'hui qu'exceptionnellement un **milieu naturel primaire.** Il est remplacé par un **milieu crée par l'action humaine** qui est une synthèse de facteurs naturels permanents et d'effets résultant de l'implantation d'éléments organisés et construits en fonction de besoins et de techniques imaginés par l'homme dans le passé (paysage rural, héritage urbain...) ou dans le présent (aménagement rural ou urbain).

C'est de cette façon par rapport à l'homme que se définit l'environnement et c'est en partant de la perception du milieu par les groupes qui l'occupent et le façonnent qu'on peut distinguer trois thèmes:

☆ Professeur de Droit et de l'Environnement et de l'Eau, à l'U.S.J-ESIB.

DEFENSE NATIONALE LIBANAISE

LEBAN

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

DEFE

NATIONAL

LEBANESE NATIONAL DEFENCE

NAT

LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE LEBANESE NATIONAL DEFENCE

L

DEFENCE

LEBANESE NA

AL DEFENC

LEBANESE

TIO